خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لعام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩

العام الثانى من الخطة الخمسية

(٢٠٠٨/٠٧ — ٢٠١٢/١١)

يونيو ٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التنمية الاقتصادية
Ministry of Economic Development

تقديم

تتحدد كفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى بلوغ أهداف التنمية الشاملة بالمقدرة على تحقيق التناسق والتوازن بين :

- متطلبات الاستقرار المالى والنقدى (التوازنات المالية والنقدية)
- إمكانيات الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى المضطرد.
- ضرورات العدالة الاجتماعية، واستفادة الغالبية من الناس وخاصة الفئات محدودة الدخل، من عوائد النمو، وتحسن مستويات المعيشة، والحصول على خدمات اجتماعية مناسبة .

ولقد شهدت توجهات التنمية وسياساتها تقدماً ملموساً خلال السنوات الثلاث الماضية، انعكس فى اتجاهات قوية للاستقرار الإيجابى فى كافة المؤشرات المالية والنقدية، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى. وتراجع معدلات التضخم، وبدء الانخفاض التدريجى فى نسبة المتعطلين ... وغيرها.

وفى الوقت الذى تزايد فيه الاهتمام من جانب الحكومة والمؤسسات التشريعية، والمجتمع كافة، بتفعيل سياسات اجتماعية محدّدة لضمان استفادة كافة فئات المجتمع من الآثار الانتشارية للنمو الاقتصادى، أصبح الاقتصاد المصرى يواجه تحدياً جديداً يتمثل فى كيفية الحفاظ على تحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع أصلاً، مع العمل – فى نفس الوقت – على عدم زيادة الاختلالات المالية والنقدية، فضلاً عن حماية محدودى الدخل والفقراء من الارتفاع المتوقع فى معدلات التضخم.

إن نجاح هذه التوليفة من سياسات التنمية يضمن أن يتحقق معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بأكثر من ٧% خلال العام المالى القادم (٢٠٠٩/٠٨) مع ما ينطوى عليه من زيادة حقيقية فى متوسط دخل الفرد لا تقل عن ٥%، ليرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى إلى ١٣.٤ ألف جنيه. ويضمن كذلك أن يزيد "الدخل العام" من الإيرادات الحكومية السيادية والدخل من الهيئات العامة، بنسبة كافية لمواجهة متطلبات الإنفاق على تسيير دولاب العمل الاقتصادى، وتوفير الخدمات والمرافق العامة.

وزارة التنمية الاقتصادية
Ministry of Economic Development

ولعل أول شروط الحفاظ على معدل مرتفع للنمو الاقتصادى هو زيادة معدل الاستثمار، الذى تستهدف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ أن يرتفع إلى ٢٢.٣% من الناتج المحلى الإجمالى. والواقع أن الظروف الطارئة (عالمياً ومحلياً) التى تفرض مزيداً من الانضباط المالى، والتقيد بنسبة العجز فى الموازنة العامة، اقتضت العمل على محورين متوازيين لتدبير التمويل اللازم للحجم الكبير من الاستثمارات الكلية (٢٢٥ مليار جنيه) :

الأول : حفز وتشجيع القطاع الخاص (المصرى والعربى والأجنبى) على زيادة استثماراته فى كافة الأنشطة لتصل إلى ٦٥% من جملة الاستثمارات الكلية.

الثانى : العمل على تدبير موارد إضافية من خلال تدوير الأصول العامة لزيادة الاستثمارات الحكومية. وتستهدف الخطة أن يتم زيادة هذه الاستثمارات بمقدار ١٠ مليار جنيه، وتوجيهها للإسراع باستكمال المشروعات الحيوية فى مجالات مياه الشرب والصرف الصحى والإسكان الاقتصادى والطرق والموانى، والوحدات الصحية الريفية، والمدارس، وغيرها.

إن تقديرات خطة التنمية لأهدافها لا تعكس فقط الواقعية فى استجابتها للمتغيرات الاقتصادية الدولية، وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد الوطنى، ولكنها – فى آن واحد – تستند إلى قوة الدفع التى اكتسبها الاقتصاد خلال السنوات السابقة، والإمكانيات والقدرات المتاحة لمصر، والتى يتوجب تعظيم استغلالها بما يتخطى الصعوبات القائمة ويضمن اضطراد مسيرة التنمية فى مصرنا الغالية.

والله ولى التوفيق

د. عثمان محمد عثمان

وزير التنمية الاقتصادية

القسم الأول

التطورات الاقتصادية العالمية : نظرة عامة

١/١ النمو الاقتصادى العالمى

تشير التوقعات الاقتصادية إلى احتمال استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى خلال عام ٢٠٠٨ فى ظل التحديات الراهنة. فقد تراجع معدل النمو من ٣.٩% عام ٢٠٠٦ إلى ٣.٧% عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه إلى ٣.٤% فى العام الحالى [شكل رقم (١/١)].

شكل رقم (١/١)

تطور معدل النمو الحقيقى للاقتصاد العالمى (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)

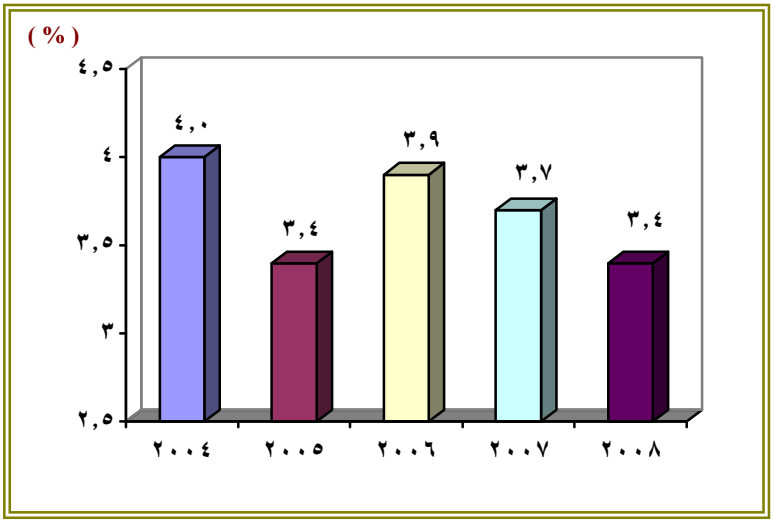

المصدر : UN, World Economic Situation and Prospects 2008 .

وبالرغم من تفاوت معدلات النمو بين مجموعات الدول، إلا أن الاتجاه العام هو تناقص هذه المعدلات على مستوى كافة المجموعات خلال عام ٢٠٠٨. ففى حالة مجموعة الدول الصناعية المتقدمة، من المتوقع استمرار تراجع معدل النمو من ٢.٥% فى عام ٢٠٠٧ إلى ٢.٢% فى عام ٢٠٠٨، وفى حالة الأسواق الناشئة من ٨% إلى ٧.١%، وكذلك بالنسبة للدول النامية، حيث أنه من المقدّر تباطؤ معدل النمو الاقتصادى من ٦.٩% إلى ٦.٥% خلال الفترة المعنية [جدول رقم (١/١)].

جدول رقم (١/١)

تطور معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٨)

(%)

السنة / مجموعة الدول	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
العالـــــــم	١.٩	٢.٧	٤.٠	٣.٤	٣.٩	٣.٧	٣.٤
الدول المتقدمة	١.٣	١.٩	٣.٠	٢.٤	٢.٨	٢.٥	٢.٢
الدول الناشئة	٥.٠	٧.٢	٧.٦	٦.٦	٧.٥	٨.٠	٧.١
الدول النامية	٣.٩	٥.٢	٧.٠	٦.٥	٧.٠	٦.٩	٦.٥

المصدر : UN, World Economic Situation and Prospects 2008 .

ويرجع هذا الاتجاه الانكماشى لمعدلات النمو إلى عِدّة أسباب، فى مقدمتها ضـــعف الأداء الاقتـــصادى للولايات المتحدة الأمريكية مع اشتداد أزمة قطاع الإسكان ومستتبعاتها على الائتمان المصرفى والرهن العقارى والطلب الاستهلاكى المحلى، ومع التدهور المستمر فى قيمة الدولار تجاه العمـــلات الرئيـــسية الأخرى.

أضف إلى ذلك الارتفاع المطرد فى أسعار النفط والمعادن الأساسية والمواد الغذائية، وتنامى الاخـــتلال العام فى موازين المدفوعات الدولية .

ووفقاً للسيناريو الأكثر تشاؤماً، يفترض استمرار تفاقم الأزمات الاقتـــصادية فـــى الولايـــات المتحـــدة الأمريكية (قطاع الإسكان والرهن العقارى) وانكماش الطلـــب الاســـتهلاكى المحلـــى والطلـــب علـــى الواردات، كما يفترض حدوث مزيدٍ من التراجع فى قيمة الدولار، الأمر الذى يعنى تعميق حالة الركود الاقتصادى التى بدأت ظواهرها تلوح فى الأفق منذ منتصف عام ٢٠٠٧، ومن ثـــم انتقـــال تـــداعيات الركود الاقتصادى الأمريكى إلى بقية دول العالم – من خلال الروابط التجارية والمالية – وخاصة إلـــى مجموعة الدول التى ترتبط اقتصادياتها بمعدلات أداء الولايات المتحدة، ومحصّلة ذلك كله هـــو توقـــع تراجع أشد فى معدل نمو الاقتصاد العالمى بحيث لا يتجاوز ١.٦% [شكل رقم (٢/١)].

شكل رقم (٢/١)

معدلات نمو الاقتصاد العالمى حال ركود الاقتصاد الأمريكى

(السيناريو المتشائم)

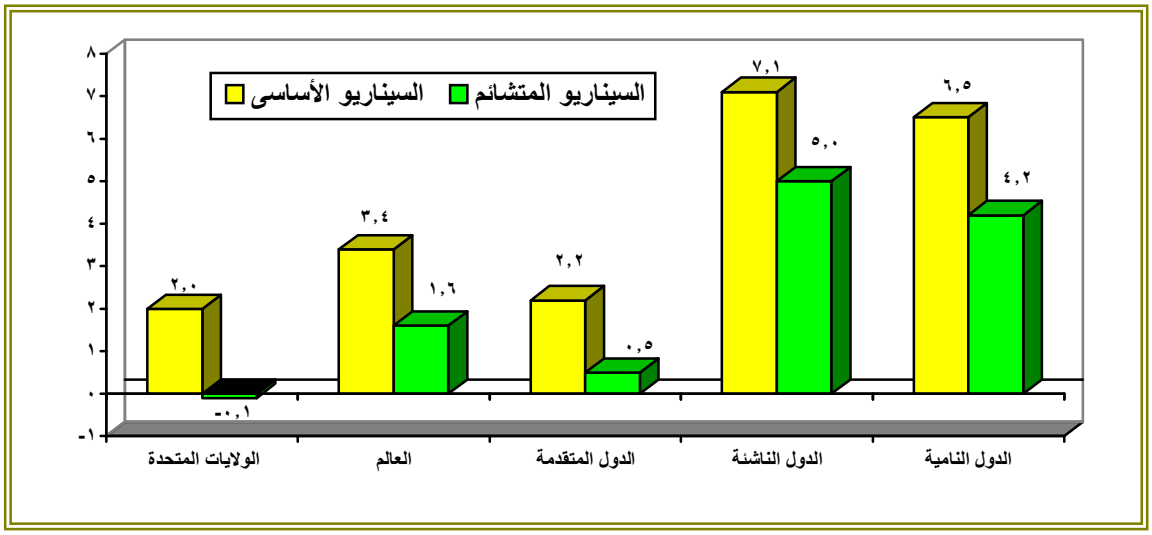

المصدر : UN, World Economic Situation and Prospects 2008

٢/١ التجارة الدولية

من المتوقع – فى ظل تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمى – أن يتراخى معدل نمو التجارة الدولية مع انتهاء الاتجاه التصاعدي للدورة الاقتصادية (٢٠٠١ – ٢٠٠٦).

وتشير التوقعات إلى استقرار معدل نمو التجارة الدولية عند مستوى ٧% تقريباً، وهو أقل من المعدلات المحققة خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦). وحيث أن الدول الصناعية تسهم بنحو ٤٥% فى جملة التجارة العالمية، ودول شرق وجنوب شرق آسيا بنحو ٤٠%، فإن تأثير هاتين المجموعتين يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تأثرهما بحالة الركود الاقتصادى فى الولايات المتحدة، أى على مدى اتباعهما لسياسات اقتصادية (نقدية ومالية وتجارية) موجّهة لدرء مخاطر انتقال عدوى الركود الأمريكى إليهما. ومن ثم، فإن التأثير المتوقع على معدلات نمو التجارة الدولية للاقتصادات النامية سوف يتوقف بدوره – وإلى حدٍ كبير – على تطورات الطلب على المواد الأولية والطاقة من قِبَل الدول المتقدمة، حيث توجد علاقة ارتباطية قوية بين صادرات الدول النامية ونمو الطلب من جانب الاقتصادات المتقدمة.

وبالرغم من أن معدل نمو التجارة الدولية يصل إلى ضِعف معدل النمو المناظر للاقتصاد العالمى، إلا أنه من المتوقع أن يستمر تراجع معدلات نمو التجارة الدولية فى عام ٢٠٠٨ بالنسبة للدول النامية والأسواق الناشئة ودول شرق وجنوب شرق آسيا يقابله تحسن محدود فى معدلات نمو التبادل التجارى للدول المتقدمة [جدول رقم (٢/١)].

جدول رقم (٢/١)

تطور معدلات نمو التجارة الدولية (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨)

(%)

السنة / المنطقة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
صادرات العالم	٧.٠	٩.٩	٧.٢	٧.١
الدول المتقدمة				
صادرات	٥.٣	٩.٥	٥.٨	٦.١
واردات	٦.٣	٧.٨	٤.٧	٥.٧
الدول الناشئة				
صادرات	٣.٩	٦.٣	٦.٦	٥.٣
واردات	٨.٢	٢٠.٤	٢١.٩	١٥.٠
الدول النامية				
صادرات	١٠.٣	١٠.٩	٩.٤	٨.٧
واردات	٩.٣	١١.٥	١٠.٤	٩.٥
دول شرق وجنوب شرق آسيا				
صادرات	١٢.٠	١٣.٠	١٢.٠	١٠.٥
واردات	٩.٥	١١.١	١١.٤	١٠.٢

المصدر : UN, World Economic Situation and Prospects 2008 .

٣/١ التشغيل والبطالة

شهد سوق العمل تحسناً ملحوظاً فى عددٍ كبير من الدول، سواء المتقدمة أو الناشئة أو النامية وذلك نتيجة النمو الاقتصادى المتسارع خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦)، وقد اقترن هذا التحسّن بتراجع معدلات البطالة – وفى بعض الأحيان – بزيادة فى مستويات الأجور. ومع ذلك، فإن غالبية الدول النامية مازالت تعانى من ارتفاع معدلات البطالة الصريحة، باستثناء تلك الواقعة بمناطق شرق وجنوب وجنوب شرق آسيا [شكل رقم (٣/١)].

شكل رقم (٣/١)

تطور معدلات البطالة فى الدول النامية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦)

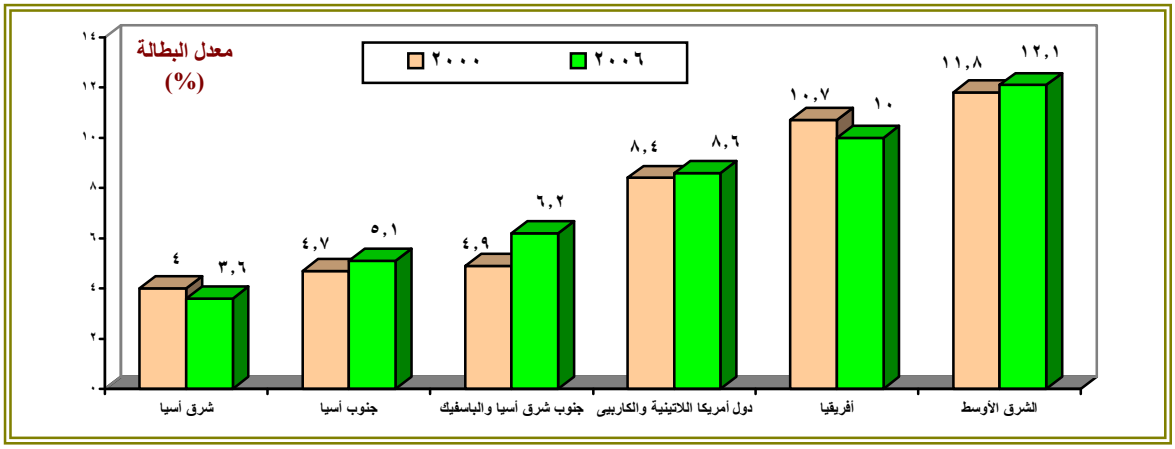

المصدر : UN, World Economic Situation and Prospects 2008

وتشير التقديرات إلى توقع تباطؤ نمو مستويات التشغيل فى غالبية الدول مع تراخى النمو الاقتصادى خلال عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ومن ثم احتمالات تزايد معدلات البطالة أو بقائها – على الأقل – عند مستواها المرتفع بالنسبة للدول النامية. أما في حالة الدول المتقدمة، فإنه من المتوقع استقرارها عند مستوى ٥.٧% مقابل ٦.٣% في عام ٢٠٠٦، مع تناقصها بالنسبة للاتحاد الأوروبى من ٨.٢% إلى ٧.١%، ٦.٨% في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، واستقرارها في حالة اليابان عند مستوى ٤%، وتزايدها من ٤.٦ إلى ٥ % في عام ٢٠٠٨ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية [جدول رقم (٣/١)].

جدول رقم (٣/١)
تطور معدلات البطالة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨)

(%)

السنة / المنطقة / الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الدول المتقدمة	٦.٩	٦.٣	٥.٧	٥.٧
☒ الولايات المتحدة	٥.١	٤.٦	٤.٦	٥.٠
☒ الاتحاد الأوروبى	٨.٩	٨.٢	٧.١	٦.٨
☒ اليابـــــــان	٤.٤	٤.١	٤.٠	٤.٠
الدول النامية، منها :				
الأرجنتين	١١.٦	١٠.٢	٩.٢	–
البرازيل	٩.٨	١٠.٠	٩.٨	–
الصين	٤.٢	٤.١	٤.١	–
الفلبين	٧.٤	٧.٣	٧.٧	–
تركيا	١٠.٣	٩.٩	٩.٨	–
جنوب أفريقيا	٢٦.٧	٢٥.٥	–	–

(–) غير متوافر

المصدر : UN, World Economic Situation and Prospects 2008

٤/١ الاستثمار الأجنبى المباشر

شهد عام ٢٠٠٧ استمرار تنامى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث ارتفعت قيمته من ٦٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من الضعف لتصل إلى نحو ١٤٨٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وبنسبة نمو ١٣.٣% عن العام السابق [شكل رقم (٤/١)]، وذلك على الرغم من بوادر ظهور الأزمات المالية اعتباراً من النصف الثانى لعام ٢٠٠٧.

ويرجع ذلك إلى توفر السيولة لدى الشركات عابرة القوميات لتمويل استثماراتها الخاصة، وإلى تراجع قيمة الدولار الأمريكى مما حفز على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الولايات المتحدة، وخاصة من الدول التى تتسم بارتفاع قيمة عملاتها (اليورو – الين).

وبرغم تزايد الاستثمار الأجنبى المباشر على مستوى العالم، إلا أنه تجدر الإشارة إلى التراجع المطرد فى نصيب الدول النامية من ٣٧% فى عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ إلى ٢٩% عام ٢٠٠٦، و ٢٨.٥% عام ٢٠٠٧، وهو ما يعنى استمرار استحواذ الدول المتقدمة على أكثر من ٧٠% من جملة التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

والظاهرة الأخرى الجديرة بالملاحظة هى الاتجاه المتزايد نحو تكثيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للدول النامية فى مجال الصناعات الاستخراجية (الخامات التعدينية والبترول)، وذلك فى ظل الارتفاع المتواصل فى أسعارها، وخاصة مع استمرار سعى الدول النامية لتوفير تسهيلات إنتاجية ومزايا استثمارية للشركات عابرة القوميات.

شكل رقم (٤/١)

تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر

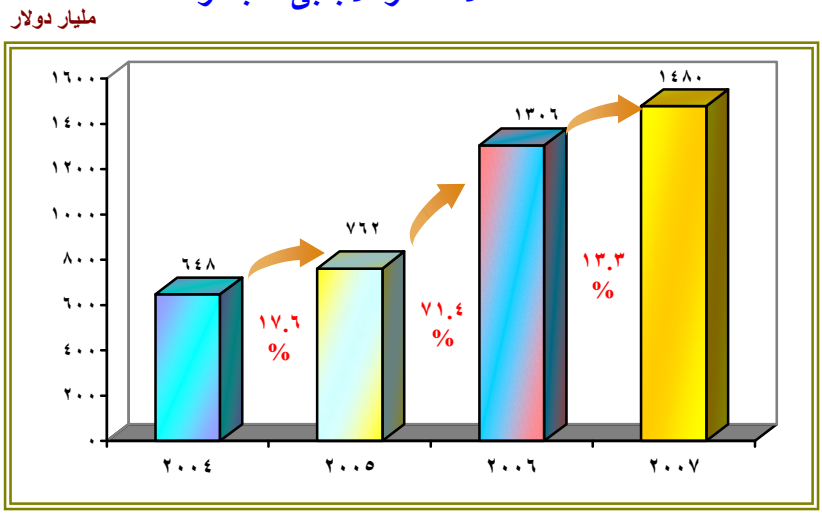

المصدر : UN, World Economic Situation and Prospects 2008

ومن ناحية أخرى، يعكس التوزيع الجغرافى للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول النامية استئثار المنطقة الآسيوية بنحو ثُلُثى هذه الاستثمارات، ودول أمريكا اللاتينية بنحو الربع، ومن ثم تواضع نصيب القارة الأفريقية التى لم يتجاوز نصيبها ٩.٤% و ٨.٧% من جملة الاستثمارات التى تدفقت للدول النامية والبالغة ٣٧٩.١ مليار دولار و٤٢٢ مليار دولار فى عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على التوالى [شكل رقم (٥/١)] .

شكل رقم (١/٥)

هيكل التوزيع الجغرافى لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية

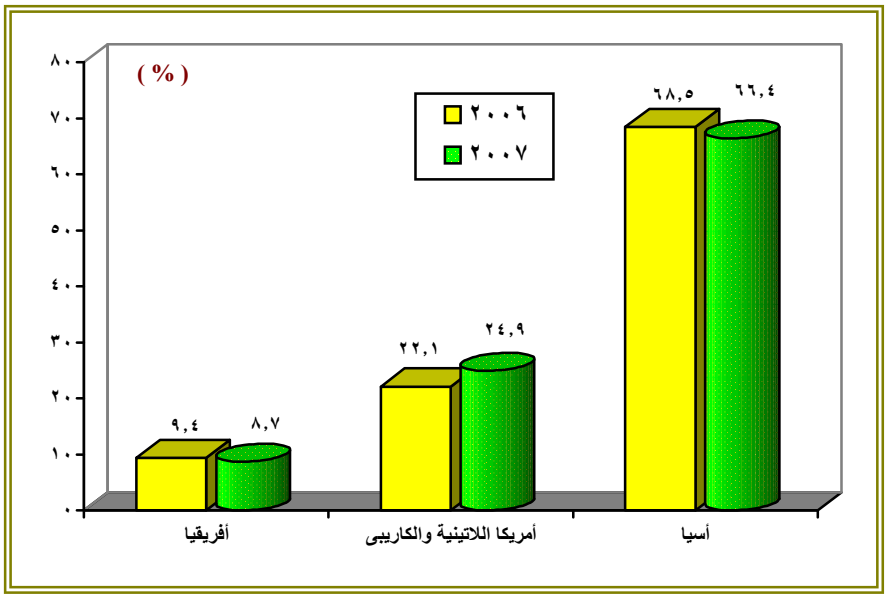

المصدر : UN, World Economic Situation and Prospects 2008

٥/١ المساعدات الرسمية للتنمية

شهدت هذه المساعدات تناقصاً بنحو ثلاثة مليار دولار فى عام ٢٠٠٦، حيث انخفضت إلى نحو ١٠٤ مليار دولار مقابل نحو ١٠٧ مليار دولار فى العام السابق. ومن حيث القيمة الحقيقية، فقد بلغ معدل انخفاض المساعدات فى عام ٢٠٠٦ نحو ٥%، وهى السابقة الأولى من نوعها منذ عام ١٩٩٧.

وبذلك، لم يتعد نصيب المساعدات الأجنبية ٠.٣٣% من الناتج القومى الإجمالى لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وهى نسبة تقل عن نصف النسبة المتفق عليها (وهى ٠.٧%)، الأمر الذى سيترتب عليه عجز دول نامية عديدة عن الوفاء بأهداف الألفية الثالثة عام ٢٠١٥، خاصة مع توقع استمرار تراجع حجم المساعدات الرسمية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

٦/١ التضخـــم

ساعدت السياسات النقدية التقييدية التى اتبعتها البنوك المركزية فى الدول الصناعية الرئيسية على الحد من الضغوط التضخمية فى معظم تلك الدول، واستطاعت أن تحول دون انتقال عدوى ارتفاع أسعار البترول والمواد الأولية إلى بقية المجموعات السلعية والخدمية التى تحسب على أساسها معدلات التضخم.

وتشير التوقعات إلى احتمال تراجعها عن مستويات الذروة التى كانت قد حققتها الدول المتقدمة فى عام ٢٠٠٦، وهى ٢.٢% لتنخفض إلى ١.٩% عام ٢٠٠٧، ثم إلى ١.٧% عام ٢٠٠٨، وإن كانت الارتفاعات غير المسبوقة فى أسعار الطاقة والمعادن الأساسية والمواد الغذائية تلقى قدراً كبيراً من الشك حول سلامة هذه التوقعات. ولعل من الشواهد على ذلك زيادة التضخم فى منطقة اليورو بنسبة ٣.٢% فى فبراير ٢٠٠٨ متخطياً بذلك معدل الاستقرار النقدى المتعارف عليه، وهو ٢%.

ووفقاً للتقديرات الواردة بالجدول رقم (٤/١)، من المتوقع أن يكون معدل التضخم فى مجموعة الدول النامية فى حدود ٥.٤% عام ٢٠٠٨ بالمقارنة بـ ٥% عام ٢٠٠٦.

جدول رقم (٤/١)

تطور معدلات التضخم خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨)

(من واقع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين)

(%)

السنة / المنطقة / الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الدول المتقدمة	٢.١	٢.٢	١.٩	١.٧
منها :				
الولايات المتحدة	٣.٤	٣.٢	٢.٧	١.٨
اليابان	– ٠.٣	٠.٢	صفر	٠.٧
الاتحاد الأوروبى	٢.١	٢.١	٢.٠	٢.٠
الدول الناشئة	١١.٦	٩.٠	٩.١	٨.٥
الدول النامية:	٥.١	٥.٠	٥.٦	٥.٤
أفريقيا	٣.١	٥.٣	٥.٧	٤.٥
شرق وجنوب آسيا	٤.٢	٤.٣	٥.٥	٤.٩
غرب آسيا	٤.٥	٦.٠	٥.١	٥.٨
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٥.٨	٧.٣	٥.٣	٧.٣

المصدر : UN, World Economic Situation and Prospects 2008

٧/١ أسعار البترول

تجاوزت أسعار البترول (خام برنت) الـــ٧٠ دولاراً للبرميل خلال معظم شهور عام ٢٠٠٧، وارتفعت إلى نحو ٨٠ دولاراً للبرميل فى سبتمبر ٢٠٠٧، ثم قفزت إلى نحو ١٠٠ دولار للبرميل فى نوفمبر ٢٠٠٧، وواصلت الزيادة حتى بلغت ١٠٦ دولاراً للبرميل فى مطلع عام ٢٠٠٨.

وتجد هذه الظاهرة أسبابها فى زيادة الطلب العالمى على البترول، وخاصة من جانب الاقتصادات الناشئة وعلى رأسها الصين، بالإضافة إلى تراجع قيمة الدولار الأميركى إزاء العملات الأخرى[١]. فضلاً عن تأثير التوترات السياسية والعسكرية فى مناطق الإنتاج الأساسية (العراق- ايران - فنزويلا...)، وعدم التأكد من حجم التدفقات البترولية فى المدى القريب والمتوسط فى ظل القرارات الخاصة بحصص الإنتاج لدول منظمة الأوبك. وقد صاحب ذلك ارتفاع أسعار المشتقات البترولية ولاسيما البنزين، في ظل تراجع الطاقات الإنتاجية لمصافى البترول الأمريكية.

وإذا كان ارتفاع أسعار البترول يضيف إلى الضغوط التضخمية خلال عام ٢٠٠٨، إلا أن ثمة توقعات باستقرار أسعار البترول عند مستوى ٧٦ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى، ومن ثم الطلب على البترول.

ومن المتوقع أن يبلغ الطلب العالمى على البترول نحو ٨٧.١ مليون برميل يومياً فى عام ٢٠٠٨ بزيادة ١.٣ مليون برميل عن العام السابق، ويبلغ نصيب دول الأوبك منها نحو ٣٠.٨ مليون بانخفاض قدره ٢٣٩ ألف برميل عن عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يبلغ عرض البترول من خارج دول الأوبك نحو ٥٦.٣ مليون برميل يومياً فى عام ٢٠٠٨ بزيادة قدرها مليون برميل عن عام ٢٠٠٧.

٨/١ أسعار المواد غير البترولية

تفيد التطورات السعرية العالمية حدوث ارتفاع ملحوظ فى أسعار السلع الغذائيـــة الرئيـــسية والمعـــادن الأساسية والأسمدة خلال الفترة (فبراير ٢٠٠٦ – فبراير ٢٠٠٨). فقد ارتفعت أســـعار القمـــح بنـــسبة ٢٥.٤% خلال فبراير ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، ثم بنسبة ٩٨.٧% فى الفترة فبرايـــر ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨، كمـــا ارتفعت أسعار زيت فول الصويا بنسبة ٣٢.٥% و ٧٣.٨% على التوالى، وأســـعار الـــذرة الـــصفراء بنسبتى ٥٥.٦% و ٢٢.٧%، وأسعار الحديد (البيليـــت) بنـــسبتى ٥١.٣ % و ٣٧.١% خـــلال فتـــرة المقارنة، وقد شهدت أسعار سماد اليوريا زيادة ملموسة وصلت نسبتها إلـــى ٢٦.٤% و٣٤.٦% علـــى التوالى [شكل رقم (٦/١)] .

[١] ارتفعت أسعار البترول منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة ١٥٠% مقوّمة بالدولار، ٧٨% مقوّمة باليورو، ٨٧% مقوّمة بالجنيه الإسترليني
المصدر: النشرة الاقتصادية – البنك الأهلى المصرى، ٢٠٠٨.

شكل رقم (٦/١)

تطور الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية والمعادن والأسمدة خلال الفترة (فبراير ٢٠٠٦ – فبراير ٢٠٠٨)

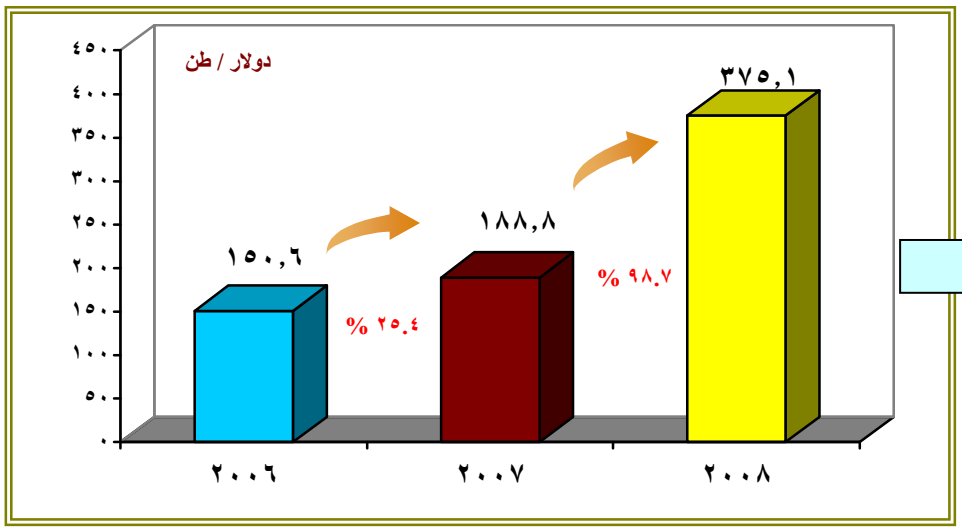

القمح

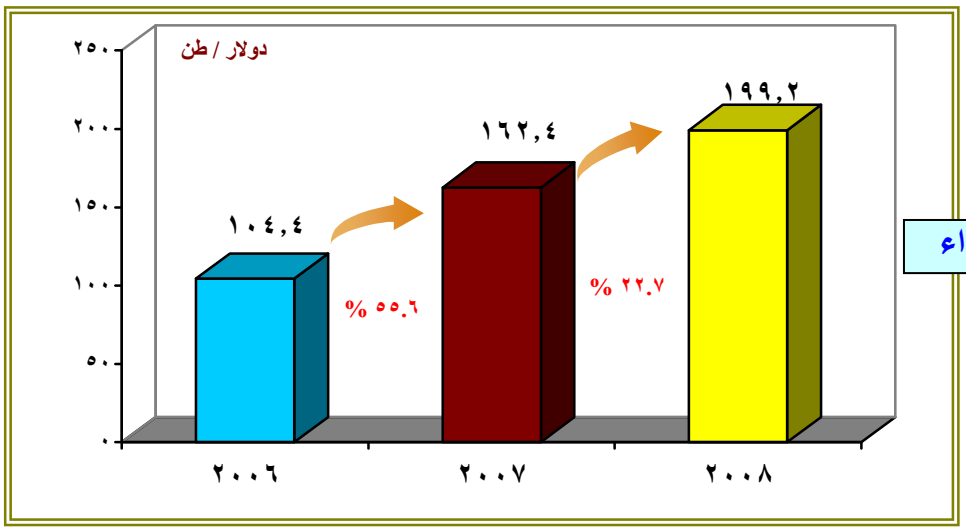

الذرة الصفراء

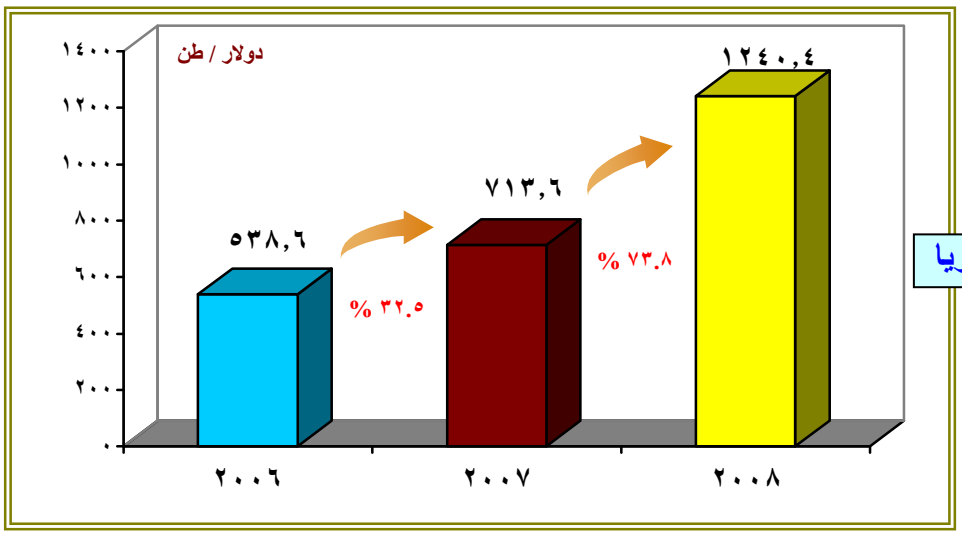

زيت فول الصويا

– تابع –

تطور الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية والمعادن والأسمدة خلال الفترة (فبراير ٢٠٠٦ – فبراير ٢٠٠٨)

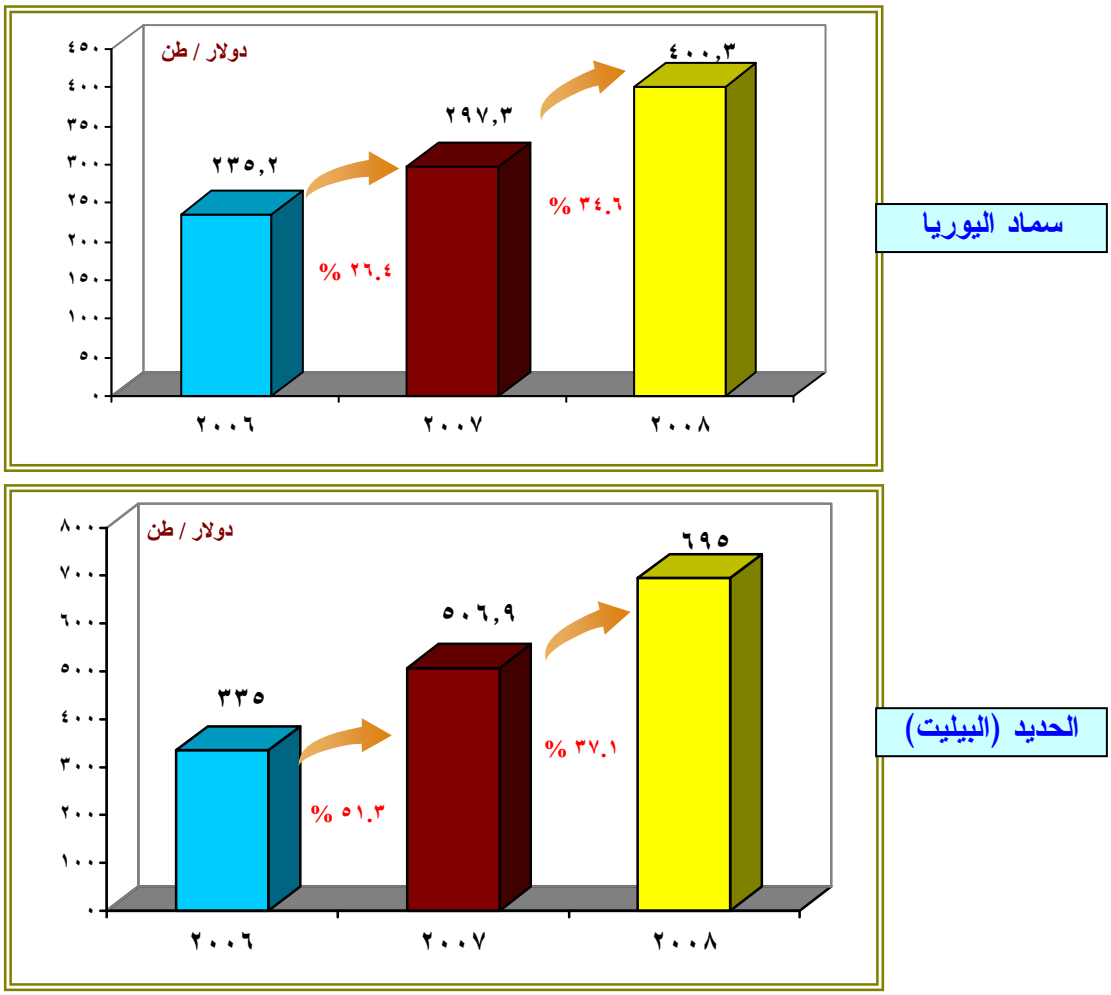

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء – مارس ٢٠٠٨.

ومن الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع أسعار هذه السلع خلال الفترة المعنية هو النمو المتسارع فى الطلب العالمى، وخاصة من الصين والاقتصادات الناشئة سريعة النمو[١]، وكذلك ساهم ارتفاع سعر البترول وتزايد الاهتمام بالجوانب البيئية إلى نمو الطلب على المصادر البديلة للطاقة، وأهمها الوقود الحيوى مما أسفر عن تزايد الطلب على الذرة وفول الصويا بمعدلات غير مسبوقة، كما تأثرت أسعار بعض الحاصلات بالظروف المناخية فى أوروبا وأستراليا والتى أدت إلى انخفاض الإنتاج، وبالتالى ارتفاع الأسعار، كما هو الحال بالنسبة للقمح[٢].

---

١) فعلى سبيل المثال، زادت واردات الصين من الحديد الخام بأكثر من ٤٠% خلال عام ٢٠٠٧، ومن النحاس بأكثر من ١٠٠% ومن الزيوت النباتية بحوالى ٨٠%.

٢) شهدت أسعار السلع الغذائية زيادة ملحوظة، خاصة القمح الذى ارتفع سعره بنحو ٧٠%، وفول الصويا بنسبة ٤٠%، وكذلك يلاحظ ارتفاع أسعار المعادن، منها النحاس والرصاص بنسبة ٣٥% و ٩٠% على التوالى خلال الفترة يناير / سبتمبر ٢٠٠٧.

ويُضاف إلى ما تقدم، الأثر الناجم عن انخفاض قيمة الدولار تجاه العملات الأخرى وتنامى اتجاهات الاستثمار فى الأسواق السلعية بحثاً عن عائدات أعلى. وبصفة عامة، من المتوقع أن تواصل أسعار المواد الغذائية والمعادن الأساسية ارتفاعها خلال عام ٢٠٠٨ قبل أن تتجه للثبات أو للتراجع فى العام التالى.

٩/١ أسعار الفائـــدة

وفقاً لتقديرات يوليو ٢٠٠٧، يتراوح معدل النمو المقدر للاقتصاد الأمريكى ما بين ١.٨% و٢.٥%، غير أنه – مع بوادر الركود – أعيد تقدير معدلات النمو في مارس ٢٠٠٧ لتتراوح مابين ١.٣% و٢%.

وفى محاولة لدرء مخاطر الركود الاقتصادى الأمريكى، لجأ بنك الاحتياطى الفيدرالى إلى إجراء تخفيضات متتالية وغير مسبوقة فى أسعار الفائدة حتى وصلت إلى ٢.٢٥% فى مارس ٢٠٠٨ مقابل ٥.٢٥% منذ ثمانية شهور مضت. وهناك احتمالات لمزيدٍ من التخفيض فى أسعار الفائدة إلى ١.٧٥% وربما إلى ١.٥% إذا فشلت المحاولات الجارية فى الفِكاك من مصيدة الركود الاقتصادى .

أما بالنسبة لمنطقة اليورو، فقد شهدت أسعار الفائدة تصاعداً تدريجياً حتى وصلت إلى ٤% فى أغسطس ٢٠٠٧، وثبتت أسعار الفائدة منذ ذلك الحين حتى مارس ٢٠٠٨ فى محاولة من السلطات النقدية لتأكيد استقرار السياسة النقدية وعدم تأثيرها بأزمات القطاع العقارى والأسواق المالية الأمريكية، غير أنه من المتوقع – فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، وخاصة اضطراب الأسواق المالية، ومع تصاعد الاتجاهات التضخمية – إجراء تخفيضات فى أسعار الفائدة على اليورو خلال عام ٢٠٠٨.

١٠/١ أسعار الصرف

أدى التزايد المطرد في عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات الأمريكى وتنامى مديونية الولايات المتحدة وارتفاع عجز الموازنة العامة مع زيادة الإنفاق العسكري[١] إلى انخفاض متتالى فى قيمة الدولار اعتباراً من عام ٢٠٠٢ بلغ نحو ٣٠% في المتوسط بالقياس بالعملات الأخرى، وخاصة اليورو.

---

[١] بلغ عجز الميزان التجاري الأمريكي نحو ٨.١٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بنسبة ٦.٢% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنمو ٣.٨% عام ٢٠٠١، ومن المقدر أن يبلغ العجز ٧٨٤ و ٧٨٨ مليار دولار خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي. وكذلك ارتفعت المديونية الأمريكية من ٥٣.٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠١ إلى ٦٠.٢% في عام ٢٠٠٦، ومن المقدر أن تبلغ النسبة ٦٠.٨% و ٦٢.٢% خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على التوالي.
المصدر: النشرة الاقتصادية – البنك الأهلى المصرى، ٢٠٠٨.

وخلال الفترة (أغسطس ٢٠٠٧- مارس ٢٠٠٨)، تراجعت قيمة الدولار لليورو والين بنسبة ١٥%، ومنذ بداية عام ٢٠٠٨ وحتى منتصف مارس ٢٠٠٨، بلغت نسبة الانخفاض ٥.٧% بالمقارنة باليورو، ٨.٢% بالمقارنة بالين الياباني. ويتوقع استمرار تراجع قيمة الدولار بنسبة ٥% خلال عام ٢٠٠٨. ويوضّح الجدول رقم (٥/١) تطور أسعار الدولار الأمريكي تجاه العملات الرئيسية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧. ومن المحتمل – في حالة حدوث انخفاض أشد في قيمة الدولار – أن تنكمش واردات الولايات المتحدة مما يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي العالمي وعلى معدلات التجارة الدولية، فضلاً عن تخفيض قيمة احتياطيات الدول النامية المقوّمة بالدولار الأمريكي مما قد يعرّضها لخسائر مالية فادحة.

جدول رقم (٥/١)

تطور أسعار الدولار الأمريكي تجاه العملات الرئيسية خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٧)

[متوسط سنوى (%)]

السنة	اليورو	الإسترليني	الين
٢٠٠١	١.١١٧	٠.٦٩٤	١٢١.٥٣
٢٠٠٢	١.٠٥٩	٠.٦٦٦	١٢٥.٣٩
٢٠٠٣	٠.٨٨٤	٠.٦١٢	١١٥.٩٣
٢٠٠٤	٠.٨٠٤	٠.٥٤٦	١٠٨.١٩
٢٠٠٥	٠.٨٠٣	٠.٥٤٩	١١٠.٢٢
٢٠٠٦	٠.٧٩٦	٠.٥٤٣	١١٦.٣٠
سبتمبر ٢٠٠٧ (متوسط شهري)	٠.٧٢٠	٠.٤٩٦	١١٥.٠٢
١ يناير ٢٠٠٨	٠.٦٨٤	٠.٥٠٣	١١١.٧١

المصدر : IMF, International Financial Statistics, November 2007

التأثيرات المحتملة على الاقتصاد المصرى

لاشك أن التطورات الاقتصادية العالمية سالفة الذكر سوف تفرض تحديات قوية من شأنها التأثير على أداء الاقتصاد الوطنى فى عام ٢٠٠٩/٠٨، وخاصة مع تزايد درجة اندماج مصر فى الاقتصاد العالمى من خلال تنامى حركة التبادل التجارى وتدفقات رؤوس الأموال.

ومع التسليم بذلك، إلا أن حقيقة الأمر أن الاقتصاد المصرى قادر على مواجهة هذه التحديات وتفادى سلبياتها بما يتسم به من مرونة فى بنيانه الإنتاجى، وفى معاملاته التجارية والمالية الدولية، وبما يتبعه من سياسات رشيدة وفاعلة.

فإذا كان ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدى إلى زيادة فاتورة الاستيراد، إلا أنه من ناحية أخرى سوف يقترن بزيادة قيمة الصادرات البترولية لمصر، كما أن الاتجاه الحالى لمراجعة الاتفاقات الدولية الخاصة بالتنقيب عن البترول والغاز الطبيعى سوف تسهم فى تعظيم المكاسب الوطنية من الاكتشافات الجارية، فضلاً عن أن السياسات المطبقة لترشيد استخدامات الطاقة والتحول للمصادر البديلة الجديدة والمتجددة، والتوسع فى الإنتاج الوطنى من المنتجات البترولية سوف تزاول بدورها تأثيراً موافقاً فى الحد من قيمة الواردات البترولية.

وفى المدى القصير، فإن تحسن مناخ الاستثمار فى مصر سوف يشجع على استثمار الفوائض المالية للدول العربية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، وهو ما يمثل إضافة كبيرة لحجم التدفقات الاستثمارية الوافدة لمصر.

وبالمثل، نجد أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكى تجاه العملات الأخرى من شأنه تخفيض قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبى وزيادتها من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذى يحقق قدراً مناسباً من التوازن فى حجم معاملات مصر مع الشركاء التجاريين، كما يترتب على انخفاض قيمة العملة الأمريكية تراجع قيمة المديونية الخارجية لمصر بالدولار الأمريكى، ومن ثم الأعباء المالية المترتبة عليها من أقساط وفوائد.

ومن ناحية أخرى، يمكن الحد من التأثير السلبى للتخفيضات المتتالية فى سعر العملة الأمريكية على قيمة الاحتياطيات الدولارية من خلال تنويع سلة العملات الأجنبية المكونة لاحتياطيات البنك المركزى المصرى، وهو الاتجاه السائد حالياً، حيث تتسع سلة العملات لتشمل عملات أخرى غير الدولار، مثل اليورو والجنيه الاسترلينى والين اليابانى [1].

علاوة على ما تقدم، يمكن الاستفادة من التخفيضات المتتالية فى أسعار الفائدة الأمريكية فى تنشيط سوق الأوراق المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبى إلى مصر. ففى ظل التفاوت الكبير بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، ومع تواصل جهود تطوير كفاءة أداء سوق الأوراق المالية فى مصر، سوف ينشط تدفق رؤوس الأموال من الخارج سعياً لمزيدٍ من الاكتتاب فى الأسهم والسندات وأذون الخزانة المصرية، وهو ما يعنى إنعاش سوق المال فى مصر.

وبالنسبة لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والمعادن الأساسية فسوف يتوقف تأثيرها على الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بحسب حجم الواردات من السلع التى ارتفعت أسعارها العالمية ومقدار الزيادة التى طرأت على هذه الأسعار، غير أنه يشكّل فى نفس الوقت حافزاً قوياً – درءاً لهذه التأثيرات

[1] أعلنت دول عديدة منذ عام ٢٠٠٧ ربط عملاتها بسلة عملات أو اليورو بدلاً من الدولار، مثل الكويت وماليزيا والسودان وإيران. وإذا ما أقدمت الصين والتي تمتلك أكبر احتياطي بالعملة الأمريكية يتجاوز التريليون دولار على تنويع سلة عملاتها، فسوف يؤثر ذلك سلبا على سعر الدولار في السوق العالمي.

السلبية – لإعادة النظر فى السياسات الزراعية والسعرية وفي التركيب المحصولى بالتوسع في الحاصلات الغذائية الرئيسية التي يجرى استيرادها كالقمح والذرة والفول وفي المحاصيل الزيتية بهدف تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى من هذه الحاصلات، هذا بجانب الاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية في زيادة قيمة الصادرات المصرية من الحاصلات ذات الفائض الإنتاجى عن احتياجات السوق المحلى.

وانطلاقاً مما تقدم، فقد حرصت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام الثاني من الخطة الخمسية السادسة على رصد التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة وتحليل التأثيرات المحتملة لها على الاقتصاد المصرى بغية تفعيل السياسات الاقتصادية التى من شأنها تعظيم تأثيراتها الإيجابية والحد – قدر الإمكان – من توابعها السلبية المحتملة، وذلك على النحو الوارد بيانه في الأقسام التالية من كتاب خطة عام ٢٠٠٩/٠٨.

القسم الثاني

مرتكزات خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ وأهدافها الرئيسية

تمهيد

حقق الاقتصاد الوطنى خلال السنوات القليلة الماضية – وتحديداً اعتباراً من عام ٢٠٠٥/٠٤ – تقدماً ملموساً أسفر عن تواصل النمو بمعدلات متسارعة جاوزت ٧% فى سنة ٢٠٠٧/٠٦، الأمر الذى دفع إلى تبنى معدلات نمو أكثر طموحاً للخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٢/١١) تتراوح ما بين ٨%، ٨.٥% سنوياً.

وقد شهدت الفترة الماضية إنجازاً كبيراً فى عددٍ من القطاعات سريعة النمو والتى جاوزت ما كان مستهدفاً لها، منها قطاعات السياحة والتشييد والبناء والصناعة التحويلية والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد عكس هذا الإنجاز فى مجمله اطراد تحسن مناخ الاستثمار مع حرص الحكومة على مواصلة الإصلاحات الهيكلية على كافة الأصعدة وبخطى متسارعة، ومع وضوح الرؤى فى شأن قواعد الإدارة الرشيدة للاقتصاد الوطنى والسياسات الفاعلة واجبة الاتباع.

وإذا كانت التحديات الراهنة والتى يفرضها عودة الاتجاهات الركودية للاقتصاد العالمى والتصاعد الكبير فى أسعار البترول والسلع الغذائية والمواد الأساسية تتطلب التخيّر الدقيق والواعى للسياسات الاقتصادية والبرامج الإنمائية المستهدفة فى إطار خطة عام ٢٠٠٩/٠٨، فإن هذا لا يعنى العدول عن المرتكزات والتوجّهات الثابتة التى تتبلور حولها أهداف الخطة، سواء فى مجال التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

١/٢ مرتكزات الخطة

تستند خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ إلى مجموعة الركائز الأساسية التى تضمّنها الإطار العام للخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٢/١١)، وتتمثل أساساً فى البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، والرؤية التنموية الشاملة لبرنامج الحكومة، والعقد الاجتماعى الجديد، والتنمية البشرية فى إطار أهداف الألفية الثالثة.

ويتأتى التزام خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ بتنفيذ البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية من خلال:

أ) توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل المشروعات العامة المُدرجة بالبرنامج الانتخابى.

ب) إدراج الحزم البرامجية ضمن مكونات الخطط القطاعية، مثل برنامج التشغيل والتدريب لتوفير ٧٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً، وتأهيل ١٠٠ ألف فرد كل عام، وبرنامج التنمية الريفية لاستصلاح ١٦٥ ألف فدان سنوياً، وإنشاء نحو ٦٥ قرية – كمتوسط سنوى – بالظهير الصحراوى، وبرنامج التنمية الصناعية لإقامة نحو ١٥٠ – ٢٠٠ مصنعاً كبيراً وإنشاء وتوسع نحو ٣٥٠ مصنعاً متوسط الحجم كمتوسط سنوى خلال فترة الست سنوات، وبرنامج تطوير التعليم قبل الجامعى وإنشاء نحو ٥٠٠ مدرسة كل عام وبرنامج التوسع فى خدمات الإسكان بتوفير نحو ٨٥ ألف وحدة سنوياً .

ومن ناحية ثانية، ترسّخ خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ الدعائم الأساسية **للرؤية التنموية الشاملة** فى برنامج الحكومة، حيث تركز – فيما تتبناه من سياسات وبرامج ومشروعات – على ستة أمور أساسية :

- تعبئة المدخرات ورفع معدل الاستثمار .
- التركيز على القطاعات الواعدة التى تمثل قاطرات للتنمية المتواصلة ولتوليد فرص عمل، وتتسم بتعدد وتنوع علاقاتها التشابكية.
- تحفيز القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى على المشاركة الفاعلة فى جهود التنمية.
- الارتقاء بالجهاز الإدارى للدولة بما يسمح بتفعيل دور الدولة كمنظم Regulator للنشاط الاقتصادى وكمراقب لكفاءة أداء السوق .
- تحسين الأحوال المعيشية للمواطن المصرى عامة، وللفئات محدودة الدخل خاصة، وذلك من خلال الارتقاء بالخدمات الأساسية (مياه وصرف صحى وكهرباء وسكن وطرق، وتطوير المناطق العشوائية من خلال تطوير المنظومة التعليمية والصحية وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعى والتأمين الصحى والتوسع فى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر) وذلك انطلاقاً من القناعة التامة بأهمية تحقيق التكافؤ الاجتماعى، وضمان مشاركة الشرائح السكانية ذات الدخل المنخفض فى جنى ثمار النمو الاقتصادى السريع.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وصون المنظومة البيئية بما يكفل تواصل التنمية واستدامتها من أجل الأجيال القادمة. ويندرج تحت ذلك الحفاظ على الأراضى الزراعية الخصبة

والتوجّه نحو تعمير الصحراء، وترشيد استخدام المياه والطاقة وتنمية المصادر البديلة الجديدة والمتجدّدة ... الخ.

وتبرز خطة التنمية لعام ٢٠٠٩/٠٨ الحرص على مواصلة تفعيل **العقد الاجتماعي الجديد** بما يكفل تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية في جهود التنمية ومساندة الفئات الفقيرة وتدعيم الاستقرار الاجتماعى.

ويتأتى ذلك من خلال :

- ✯ تحقيق التوازن والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية.
- ✯ التوزيع المتكافيء للاستثمارات العامة بين مختلف مناطق الجمهورية مع التركيز على المحافظات الأكثر احتياجاً.
- ✯ التوسع في مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة والرعاية الاجتماعية والتى تلبى احتياجات شرائح عريضة من المواطنين، وخاصة الفئات التي تفتقر إلى مستوى مناسب من الخدمات العامة في إطار منظومة شاملة لشبكة الضمان الاجتماعي.
- ✯ دعم جهود التنمية المحلية في إطار من اللامركزية والمشاركة الأهلية في تحديد الاحتياجات وتقرير المشروعات وأولوياتها وإعداد خطط التنمية المحلية ومتابعة تنفيذها.

وفى إطار أهداف الألفية الثالثة للتنمية البشرية، فقد استهدفت خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ استكمال تنفيذ البرامج التي أعدت في هذا الإطار لتحسين نوعية حياة المواطن، وخاصةً ما يتعلق بقضايا الفقر والتعليم الأساسي والصحة والضمان الاجتماعي وخدمات البنية الأساسية والمشروعات الصغيرة، وهو ما يتجلى من خلال حجم الاستثمارات العامة المدرجة بخطة ٢٠٠٩/٠٨ والموجّهة للمشروعات الحكومية والعامة الواقعة في نطاق هذه البرامج، وكذلك خلال توزيعاتها المكانية وفئات المستفيدين المستهدفة، ونخص بالذكر برامج التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية.

وعلاوة على ما تقدم، فقد راعت خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ المستجدات التي طرأت خلال عام ٢٠٠٨/٠٧ والتي تقتضي مرونة التخطيط أخذها في الاعتبار عند إعداد خطة العام الحالي، باعتبارها تتعلق بقضايا حيوية عاجلة يتعين إدراج مشروعاتها وتوفير إعتمادات مالية مناسبة لها في إطار مفهوم الخطط العاجلة.

٢/٢ الأهداف الرئيسية لخطة عام ٢٠٠٩/٠٨

☒ في مجال التنمية الاقتصادية :

- تحقيق معدل نمو اقتصادى حقيقى مرتفع (٧.١%).
- زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى بمعدل ٥.٢%.
- زيادة معدل الاستثمار من ٢١% عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى نحو ٢٣% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٩/٠٨.
- توفير نحو ٨٥٠ ألف فرصة عمل جديدة بما يسمح بتراجع معدل البطالة من ٩.١% عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى ٨.٧% عام ٢٠٠٩/٠٨.
- تنمية الصادرات السلعية والخدمية بمعدل لا يقل عن ٢٠%.
- زيادة الفائض فى ميزان المدفوعات من نحو ٥.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى نحو ٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٠٨.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نحو ١١.١ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى نحو ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٠٨.
- تنمية الاحتياطيات من النقد الأجنبى لترتفع من نحو ٣٣ مليار دولار (فبراير ٢٠٠٨) إلى نحو ٣٨ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٠٩.
- تعميق درجة الاندماج فى الاقتصاد العالمى من نحو ٦٧% عام ٢٠٠٨/٠٧ إلى نحو ٦٩% عام ٢٠٠٩/٠٨.

تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى من خلال:

- زيادة جملة الناتج الصناعى بمعدل نمو حقيقى ٨.٥%.
- تنفيذ أعمال البنية الأساسية لنحو ٩٤ ألف فدان وأعمال الاستصلاح الداخلى لنحو ٧٣ ألف فدان.
- إنتاج ٨٧.٢ مليون طن من البترول الخام والمتكثفات والبوتاجاز والغازات الطبيعية بمعدل نمو ١٥% عن المتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧.
- التوسع فى الطاقة الكهربائية المولّدة بمعدل نمو ٧.٢% والطاقة المستخدمة بمعدل ٧.٣%.

- الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة لقطاع التشييد والبناء والتى جاوزت ١٥% خلال العامين الأخيرين.
- زيادة الدخل السياحى بمعدل لا يقل عن ١١ %، ليصل إلى ١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٠٨.
- تواصل معدل نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليتراوح بين ١٥% و٢٠% خلال عام ٢٠٠٩/٠٨.

☒ وفي مجال التنمية الاجتماعية :

- خفض معدل النمو السكانى إلى أقل من ١.٩ %.
- زيادة العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٧٤ سنة للإناث و ٧١ سنة للذكور.
- احتواء معدل التضخم بحيث لا يتعدى ٧%.
- زيادة متوسط الاستهلاك الحقيقى للفرد بنسبة ٤% بين عامى ٢٠٠٨/٠٧، و٢٠٠٩/٠٨.
- إنشاء وتجهيز نحو ٥٠٠ مدرسة تضم نحو ٨٠٠٠ فصل.
- زيادة معدل القيد للإناث فى التعليم الابتدائى إلى ٩٦.٥%، والإعدادى إلى ٩٨%، والثانوى إلى ٧٦.٥%.
- محو أمية ٦٠٠ ألف فرد.
- إنشاء نحو ٢٩٧ ألف وحدة سكنية، منها ٢٥٢ ألف وحدة إسكان اقتصادى.
- زيادة أعداد الأسرّة بمعدل ١٢% عن عام ٢٠٠٧/٠٦ والوحدات الصحية الريفية بمعدل يربو على ٣٠%.
- زيادة متوسط نصيب الفرد من المياه إلى ٣٠٧ لتر / يوم.
- زيادة متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المستخدمة بنسبة ٥.٣ %، والطاقة المستهلكة بالمنازل بنسبة ٥.٩ %.

القسم الثالث

التنمية الاقتصادية : الصورة الكلية

١/٣ النمو الاقتصادي (٢٠٠٩/٠٨)

استهدفت الخطة الخمسية السادسة تحقيق معدلات نمو تتصاعد تدريجياً لتصل إلى ٨.٥% في نهاية مداها الزمني، وبمتوسط سنوي قدره ٨%.

وقد تمكن الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨/٠٧ من تحقيق معدل نمو حقيقي مرتفع بلغ ٧.٥%، غير أنه مع المستجدات الدولية والمحلية سالفة الذكر (مع تزايد التوترات السياسية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط)، فإنه من المتوقع أن يكون معدل الأداء الاقتصادي لعام ٢٠٠٨/٠٧ في حدود ٧.٢%.

وتحفظاً في التقديرات، تستهدف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ تحقيق معدل نمو في حدود ٧.١% في ظل الظروف العالمية والإقليمية غير المواتية والتي قد تنعكس بدرجة ما على أداء الاقتصاد الوطني خلال العام المالي القادم.

وإذا كان هذا المعدل يقل بعض الشئ عما كان منشوداً عند إعداد الخطة الخمسية السادسة، إلا أنه مازال مرتفعاً، ومن شأنه الإبقاء على وتيرة النمو الاقتصادي السريع والذي يشهده الاقتصاد الوطني اعتباراً من عام ٢٠٠٦/٠٥، في ظل حرص الحكومة على مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار لتحفيز القطاع الخاص على دفع عجلة النمو بالإيقاع المنشود [شكل رقم (١/٣)].

شكل رقم (١/٣)

تطور معدل النمو الاقتصادي (بأسعار السوق الثابتة)

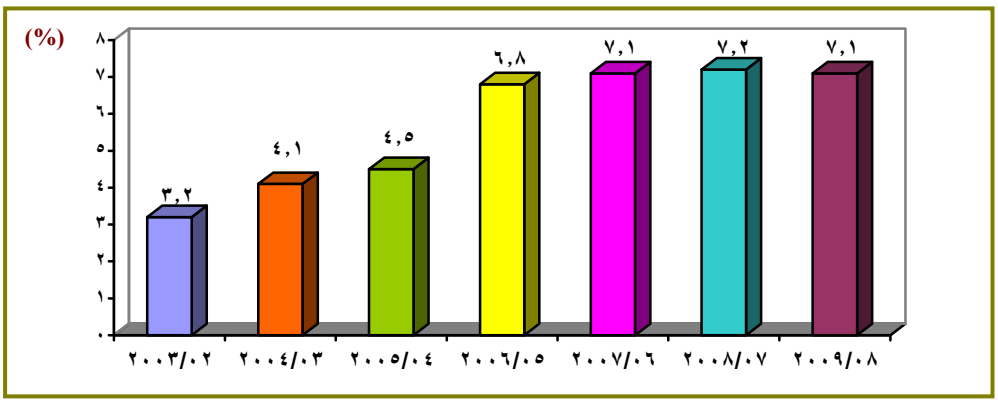

ومما يدعم النمو الاقتصادي المرتفع المستهدف لعام ٢٠٠٩/٠٨ تواصل الأداء الجيّد للقطاعات الدافعة للنمو والممثّلة في قطاعات الصناعة التحويلية والتشييد والبناء والنقل والتخزين وقناة السويس والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والتي تربو معدلات نموها المستهدفة عن المتوسط العام البالغ قدره ٧.١% [شكل رقم (٢/٣)].

شكل رقم (٢/٣)

معدلات النمو المستهدفة خلال عام ٢٠٠٩/٠٨ للأنشطة الاقتصادية سريعة النمو

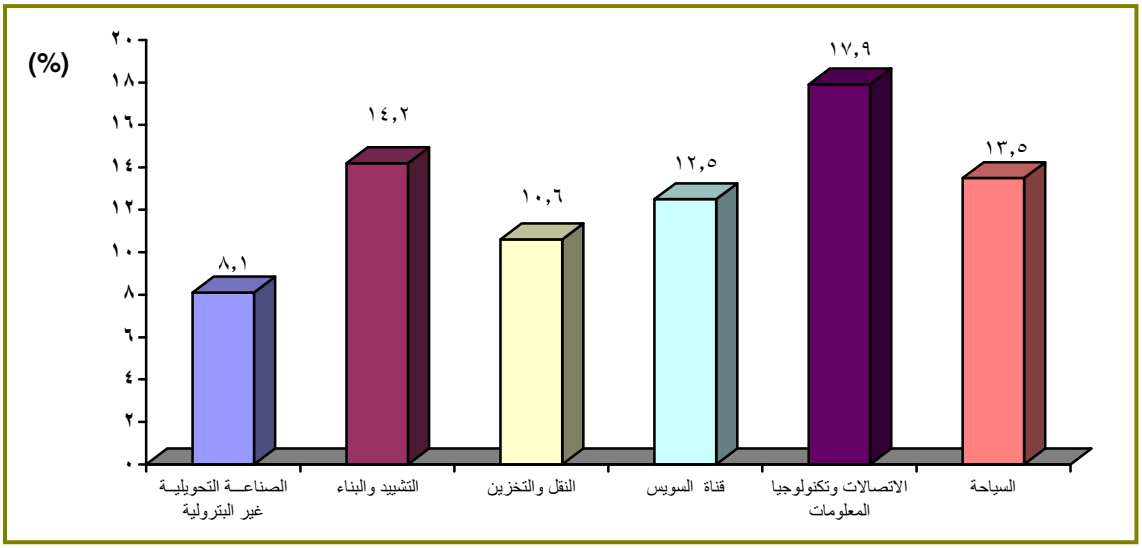

٢/٣ الموارد والاستخدامات

تستهدف خطة العام المالي ٢٠٠٩/٠٨ تنمية الموارد القومية لتصل إلى نحو ١٣٧٤ مليار جنيه (بالأسعار الجارية) بالمقارنة بنحو ١١٧٥ مليار جنيه، وهو المتوقع لعام ٢٠٠٨/٠٧، بنسبة نمو تناهز ١٧% .

وتمثل الموارد الخارجية – أي الواردات السلعية والخدمية – نحو ٢٦.٦% من جملة الموارد لعام ٢٠٠٩/٠٨، وهي نسبة متزايدة قياساً بالأعوام السابقة، وإن كانت متوقعة في ظل اطراد نمو الاقتصاد الوطني حيث توجد علاقة طردية قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الواردات لإمكان الوفاء باحتياجات القطاع الاستثماري من السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة وبمتطلبات الزيادة في الاستهلاك المحلي المصاحبة للنمو، كما أن نسبة الواردات لجملة الموارد تظل أعلى من نسبة الصادرات لجملة الطلب الكلى [شكل رقم (٣/٣)].

شكل رقم (٣/٣)

تطور نسبة مساهمة الواردات السلعية والخدمية في جملة الموارد

بالمقارنة بنسبة الصادرات المناظرة خلال الفترة (٢٠٠٧/٠٦ – ٢٠٠٩/٠٨)

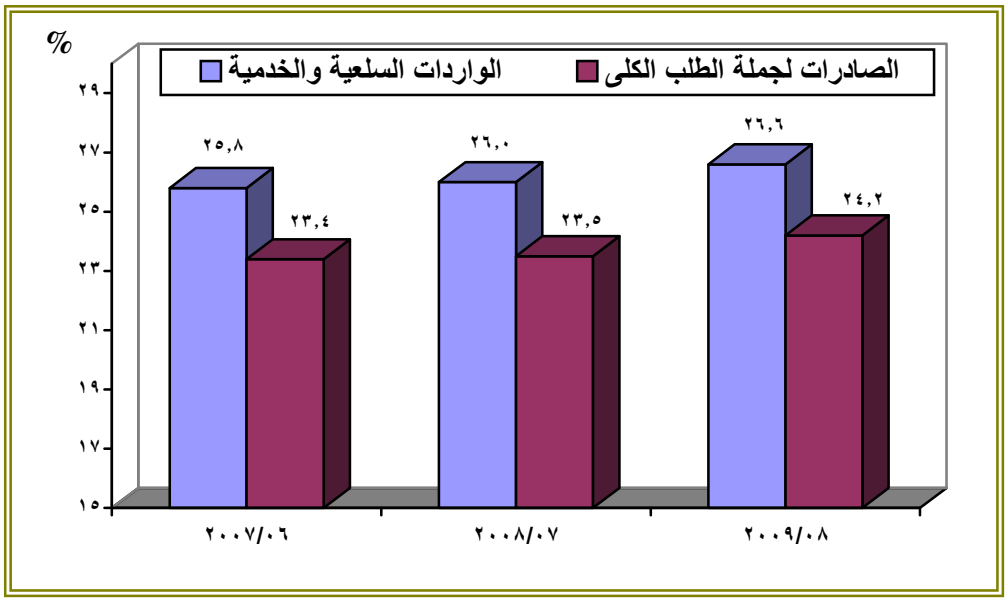

وفيما يتعلق بالاستخدامات، فمن المستهدف زيادة الإنفاق النهائي – بشقيه الاستهلاكي والاستثماري – ليصل إلى ١٠٤٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧ وقدره ٨٩٩ مليار جنيه، بنسبة نمو ١٥.٩%، مع ملاحظة استقرار الاستهلاك النهائي الخاص عند ٧٠.٥% وتراجع الاستهلاك الحكومي بنسبة محدودة إلى ١٠.٥% مقابل زيادة الأهمية النسبية للاستثمار ليبلغ ٢٢.٣% من الناتج المحلى الإجمالى.

أما الصادرات السلعية والخدمية، فمن المستهدف أن تتصاعد بدرجة ملحوظة لتشكل ٣٣% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي مع اتجاه الحكومة لدعم الصادرات، وإن ظلت نسبتها أقل من النسبة المناظرة للواردات (٣٦.٣%) [جدول رقم (١/٣)].

وفي ضوء ما تقدم، من المستهدف زيادة معدل الادخار المحلي إلى نحو ١٩% عام ٢٠٠٩/٠٨ مقابل ١٨.٥% وهو المتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧، وذلك لمواجهة متطلبات الاستثمار اللازم للحفاظ على معدل نمو اقتصادى مرتفع لا يقل عن ٧% .

وقياساً بالزيادة في معدل الاستثمار، فإنه من المتوقع أن تزداد فجوة الموارد بدرجة هامشية من ٣.٣% من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٣.٤% [شكل رقم (٤/٣)].

جدول رقم (١/٣)

تطور الموارد والاستخدامات (٢٠٠٧/٠٦ – ٢٠٠٩/٠٨)

البيـــــــــان	مليار جنيه (بالأسعار الجارية)			مليار جنيه (بالأسعار الثابتة)		النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)		
	فعلي	متوقع	مستهدف	متوقع	مستهدف	فعلي	متوقع	مستهدف
	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٦٨٤.٤	٨١٥	٩٤٥	٧٣٣.٥	٧٨٥.٥	٩٣.٦	٩٣.٧	٩٣.٨
صافي الضرائب غير المباشرة	٤٦.٨	٥٥	٦٣.٠	٥٠.٥	٥٤.٠	٦.٤	٦.٣	٦.٣
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٧٣١.٢	٨٧٠	١٠٠٨	٧٨٤.٠	٨٣٩.٥	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
الواردات من السلع والخدمات	٢٥٤.٦	٣٠٥	٣٦٦	٢٩٦.٠	٣٤٨.٠	٣٤.٨	٣٥.١	٣٦.٣
مجموع الموارد	٩٨٥.٨	١١٧٥	١٣٧٤	١٠٨٠	١١٨٧.٥	١٣٤.٨	١٣٥.١	١٣٦.٣
الاستهلاك النهائي الخاص	٥١٥.٥	٦١٥	٧١١	٥٥٦.٠	٥٩١.٥	٧٠.٥	٧٠.٧	٧٠.٥
الاستهلاك النهائي الحكومي	٨٤.٤	٩٤	١٠٦	٨٦.٠	٨٨.٠	١١.٥	١٠.٨	١٠.٥
مجموع الاستهلاك النهائي	٥٩٩.٩	٧٠٩	٨١٧	٦٤٢.٠	٦٧٩.٥	٨٢.٠	٨١.٥	٨١.١
الاستثمار	١٥٥.٣	١٩٠	٢٢٥	١٧٠.٠	١٩٢.٠	٢١.٢	٢١.٨	٢٢.٣
الصادرات من السلع والخدمات	٢٣٠.٦	٢٧٦.٠	٣٣٢.٠	٢٦٨.٠	٣١٦.٠	٣١.٥	٣١.٧	٣٢.٩
مجموع الاستخدامات	٩٨٥.٨	١١٧٥	١٣٧٤	١٠٨٠	١١٨٧.٥	١٣٤.٨	١٣٥.١	١٣٦.٣

شكل رقم (٤/٣)

تطور معدلات الادخار والاستثمار المحلي وفجوة الموارد

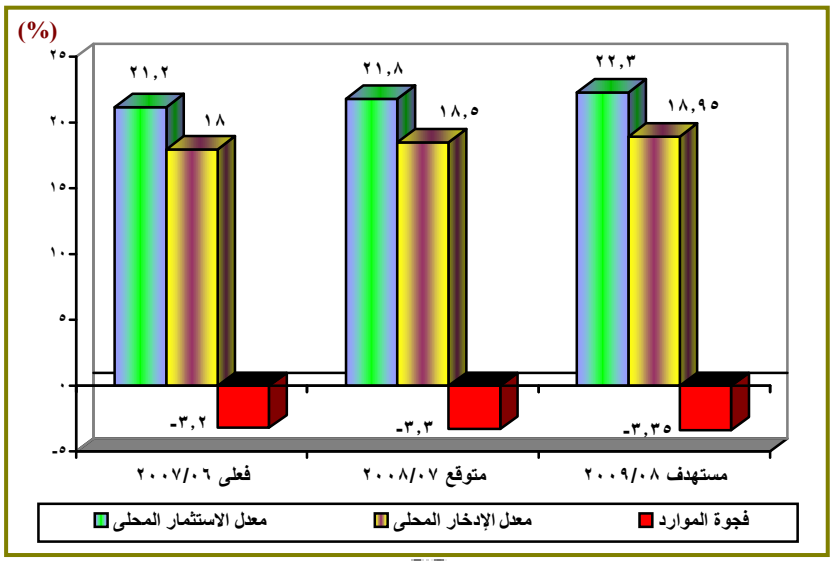

٣/٣ الإنتاج المحلى الإجمالى

تستهدف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ زيادة الإنتاج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) بمعدل ١٥.٧% ليرتفع عن القيمة المتوقعة عام ٢٠٠٨/٠٧ وقدرها ١٢٩٦ مليار جنيه وليصل بذلك إلى نحو ١٥٠٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٠٨.

ومن المقدّر أن تساهم الصناعة التحويلية غير البترولية بنحو ٣٠% من الزيادة المستهدفة فى الإنتاج خلال عام ٢٠٠٩/٠٨، ويليها قطاع البترول ومنتجاته بنسبة ١٢%، ثم قطاع التجارة بنسبة ١٠% [جدول رقم (٢/٣)].

جدول رقم (٢/٣)

التوزيع القطاعى للزيادة المستهدفة فى الإنتاج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٩/٠٨

القطـــــــــــاع	قيمة الزيادة فى الإنتاج (مليار جنيه)	نسبة المساهمة فى الزيادة فى الإنتاج المحلى (%)
الصناعة التحويلية غير البترولية	٦٢.٤	٣٠.٦
البترول ومنتجاته	٢٤.٣	١١.٩
تجارة الجملة والتجزئة	١٩.٧	٩.٧
التشييد والبناء	١٦.٤	٨.٠
الخدمات الحكومية	١٢.١	٥.٩
الزراعة والرى	١٤.٤	٧.١
المال والتأمين والتأمينات	١١.٨	٥.٨
المطاعم والفنادق	٧.٩	٣.٩
الاتصالات	٩.٧	٤.٨
النقل والتخزين وقناة السويس	١٣.١	٦.٤
الكهرباء والمياه	٢.٣	١.١
الأنشطة الأخرى	٩.٧	٤.٨
الإجمالـــــــــى	**٢٠٣.٨**	**١٠٠**

وتُقدّر الزيادة الحقيقية فى الإنتاج المحلى الإجمالى (بالأسعار الثابتة) بنحو ٨٢.٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٩/٠٨ عما هو متوقع فى العام المالى ٢٠٠٨/٠٧، بنسبة نمو تصل إلى ٧% [شكل رقم (٥/٣)].

شكل رقم (٣/٥)

تطور الإنتاج المحلي الإجمالي

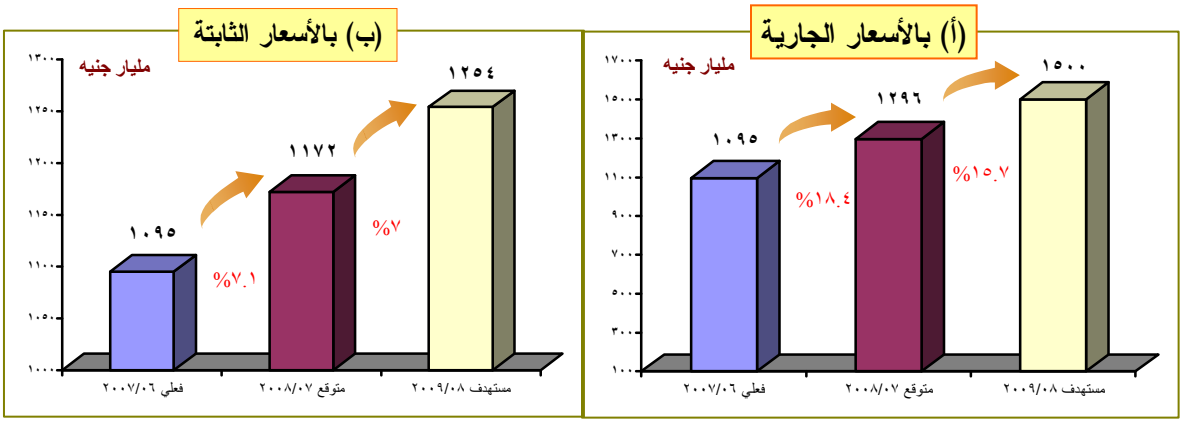

ويعكس التوزيع النسبى للإنتاج المحلى بين قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص تزايد مساهمة هذا الأخير بصورة مطردة من ٦٦.٥% فى سنة الأساس للخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧/٠٦) إلى ٦٦.٩% فى العام الأول منها (٢٠٠٨/٠٧)، ثم إلى ٦٧.٥% فى عام ٢٠٠٩/٠٨، وهو ما يتوافق مع الاتجاه العام نحو تعزيز مشاركة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى [شكل رقم (٦/٣)].

شكل رقم (٦/٣)

تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي

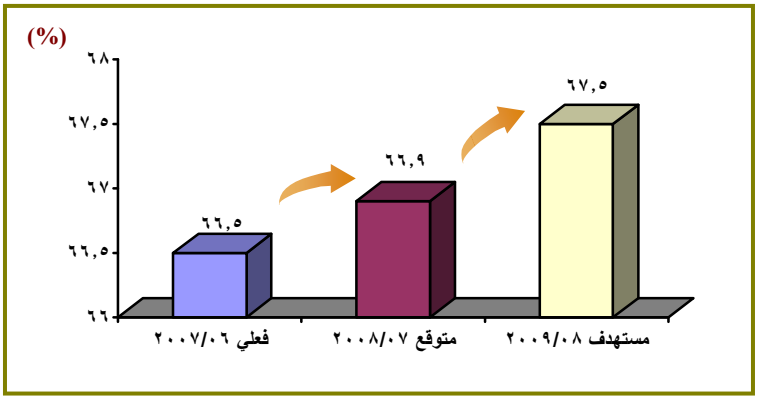

هذا ويُلاحظ أن نحو ٢٥% من إنتاج قطاع الأعمال العام يتركز في الصناعات الاستخراجية، وبصفة خاصة البترول الخام والغاز الطبيعي، وتليها الخدمات الحكومية بنسبة ٢٢% ثم الصناعة التحويلية بنسبة ١٥%، والنقل وقناة السويس بنسبة ١٢%، والوساطة المالية والتأمينات الاجتماعية بنسبة ١١%.

أما القطاع الخاص، فيبرز دوره الإنتاجي في الأنشطة الصناعية والزراعية وقطاعات التجارة والتشييد والبناء والسياحة، وإن كان من المستهدف اتساع دور القطاع الخاص في مجال الأنشطة الخدمية التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى [جدول رقم (٣/٣)].

جدول رقم (٣/٣)

تطور هيكل الإنتاج المحلى الإجمالى (٢٠٠٧/٠٦ – ٢٠٠٩/٠٨)

(%)

الأنشطة الاقتصادية	فعلى ٢٠٠٧/٠٦		متوقع ٢٠٠٨/٠٧		مستهدف ٢٠٠٩/٠٨	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
الزراعة والرى والصيد	٠,٠٠	١٦,٧	٠,٠٠	١٦,٠٠	٠,٠٠	١٥,٢
الصناعة الاستخراجية	٢٦,٢	٢,٢	٢٧,٤	٢,٣	٢٧,٧	٢,٣
الصناعة التحويلية	١٥,٥	٣٥,٤	١٥,٤	٣٥,٦	١٤,٨	٣٦.٣
الكهرباء والمياه	٤,٦	٠,٣	٤,٤	٠,٣	٤,٣	٠,٣
النقل والتخزين وقناة السويس	١١,٥	٤,٤	١١,٥	٤,٣	١١,٦	٤,٢
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٣,١	٣,٨	٣,١	٣,٩	٣,٣	٤,٠
تجارة الجملة والتجزئة	١,٧	١٢,٨	١,٦	١٣,٣	١,٦	١٣,٤
الوساطة المالية والتأمينات الاجتماعية	١٠,٧	١,٩	١٠.٨	١,٨	١١,٢	١,٨
السياحة (مطاعم وفنادق)	٠,٢	٦,١	٠,٢	٦,٢	٠,٢	٦,١
التشييد والبناء	٢,١	٨,٧	٢,١	٨,٨	١,٩	٩,٠
الخدمات الحكومية	٢٣,٣	٠,٠٠	٢٢,٦	٠,٠٠	٢٢,٣	٠,٠٠
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٠,٨	٥,٠	٠,٨	٤,٩	٠,٨	٤,٩
أنشطة عقارية	٠,٣	٢,٨	٠,٣	٢,٦	٠,٣	٢,٥
الإجمالـــــــى العـــــــام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٤/٣ الناتج المحلي الإجمالي

من المستهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية من نحو ٨٧٠ مليار جنيه – وهـو المتوقع لعام ٢٠٠٨/٠٧ – إلى حوالي ١٠٠٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٠٨، متجاوزاً بذلك رقم التريليـون لأول مرة، ومسجلاً معدل نمو ١٥.٩%، وإن كان أقل من المعدل المناظر للعام السابق وقـدره ١٩% [شكل رقم (٣/ ٧)].

شكل رقم (٣ /٧)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية

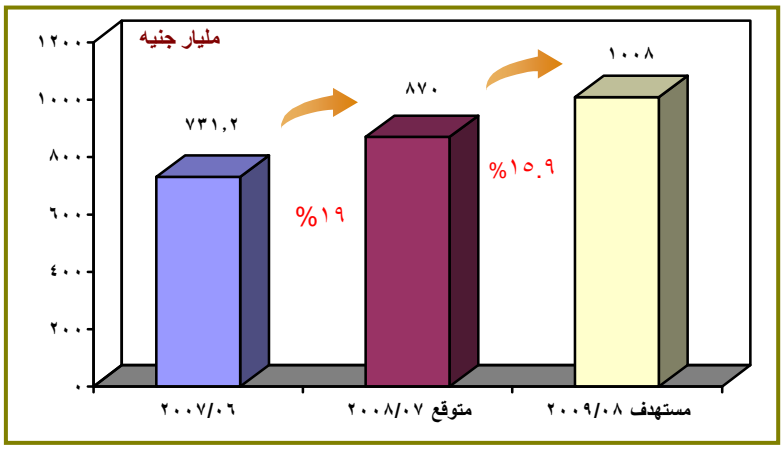

وتقدّر الزيادة المستهدفة فى الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج بنحو ١٣٠ مليار جنيه، منها نحو ٤٥ مليار جنيه فى قطاع الصناعة التحويلية (بترولية وغير بترولية) بنسبة تناهز ٣٥% من إجمالى الزيادة [جدول رقم (٤/٣)].

جدول رقم (٤/٣)

التوزيع القطاعى للزيادة المستهدفة فى الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٩/٠٨

القطاع	قيمة الزيادة فى الناتج (مليار جنيه)	نسبة المساهمة فى الزيادة فى الناتج المحلى (%)
الصناعة التحويلية غير البترولية	٢٤.٦	١٩.٠
البترول ومنتجاته	٢٠.٧	١٥.٩
تجارة الجملة والتجزئة	١٥.٠	١١.٦
النقل وقناة السويس	١٢.٨	٩.٩
الزراعة والرى	١١.٣	٨.٧
المال والتأمين والتأمينات	١١.٠	٨.٥
التشييد والبناء	٧.٣	٥.٦
الاتصالات	٦.٠	٤.٦
المطاعم والفنادق	٤.٤	٣.٤
الكهرباء والمياه	١.٥	١.١
الأنشطة الأخرى	١٥.٣	١١.٧
الإجمالى	**١٢٩.٩**	**١٠٠**

وباستبعاد تغيرات الأسعار، يصبح الناتج المحلي الإجمالي المستهدف لعام ٢٠٠٩/٠٨ في حدود ٨٤٠ مليار جنيه بالمقارنة بنحو ٧٨٤ مليار جنيه لعام ٢٠٠٨/٠٧، وبمعدل نمو حقيقي قدره ٧.١%، وهو مايعكس استهداف الخطة الحفاظ على معدل النمو المرتفع المحقق في السنوات الأخيرة [شكل رقم (٨/٣)].

شكل رقم (٨/٣)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الثابتة

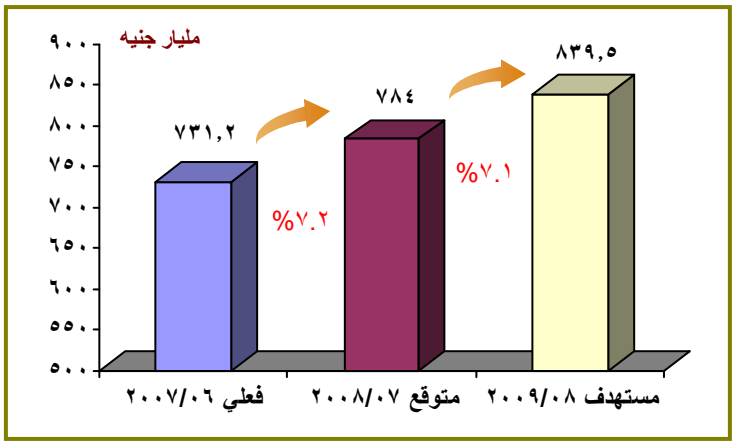

هذا ويسهم القطاع الخاص بنحو ٦٢% من الزيادة المستهدفة فى الناتج المحلى الإجمالى خلال عام ٢٠٠٩/٠٨. وتبرز هذه المساهمة على وجه الخصوص فى الأنشطة الزراعية والصناعية والتشييد والتجارة والسياحة، حيث ترتفع مشاركة هذه القطاعات إلى نحو ٨٠% من الزيادة الكلية فى ناتج القطاع الخاص، فى حين تتركز إسهامات قطاع الأعمال العام بدرجة كبيرة فى مجالات الطاقة وقناة السويس والخدمات الحكومية والتى تحظى بنحو ٧٢% من الزيادة الكلية فى ناتج قطاع الأعمال العام [جدول رقم (٥/٣)].

جدول رقم (٥/٣)

هيكل الزيادة المتوقعة والمستهدفة فى الناتج المحلى الاجمالى بحسب مجموعات النشاط الاقتصادى لكلٍ من القطاع العام والقطاع الخاص خلال عامى ٢٠٠٨/٠٧ و٢٠٠٩/٠٨

(%)

الأنشطة الاقتصادية	(٢٠٠٧/٠٦ – ٢٠٠٨/٠٧)			(٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠٠٩/٠٨)		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الزراعـــــة	٠.٠	١٦.٠	٩.٨	٠.٠	١٣.٩	٨.٧
الصناعة التحويلية	٣.٧	٢٤.١	١٦.٢	٤.٧	٢٧.٥	١٨.٩
البترول والطاقة	٤٣.٨	٥.١	٢٠.٣	٣٦.٤	٥.١	١٦.٩
النقل وقناة السويس	١٤.٤	٦.٠	٩.٣	١٥.٧	٦.٤	٩.٩
التشييد والبناء والأنشطة العقارية	١.٥	٩.٢	٦.٢	١.٧	١١.١	٧.٧
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢.٧	٤.٦	٣.٩	٣.٨	٥.٢	٤.٦
التجارة والمال والتأمين والسياحة	١٤.٦	٣٠.٨	٢٤.٤	١٨.١	٢٦.٧	٢٣.٥
الخدمات الاجتماعيـــة	٠.٥	٤.٢	٢.٧	٠.٥	٤.١	٢.٧
الحكومـــــــة العامة	١٨.٨	٠.٠	٧.٢	١٩.٠	٠.٠	٧.١
الإجمالـــــى العـــــام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٥/٣ الاستثمار والتمويل

١/٥/٣ الاستثمارات الكليـــــة :

يعد اطراد ارتفاع معدل الاستثمار شرطاً أساسياً للحفاظ على استمرارية النمو الاقتصادى بمعدل يربـــو على ٧%. وقد أمكن للاقتصاد الوطنى – من خلال تعبئة المدخرات وزيادة كفاءة قنوات التوظيـــف – تحقيق معدلات استثمار تدور حول ٢١% – ٢٢% من الناتج المحلى الإجمالى ، وهـــى – وإن كانـــت مناسبة – إلا أنها مازالت أقل من المستويات المنشودة لتحقيق معدلات نمو اقتصادى أعلى (٨% فأكثر) [شكل رقم (٩/٣)].

شكل رقم (٩/٣)

تطور معدل الاستثمار ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى

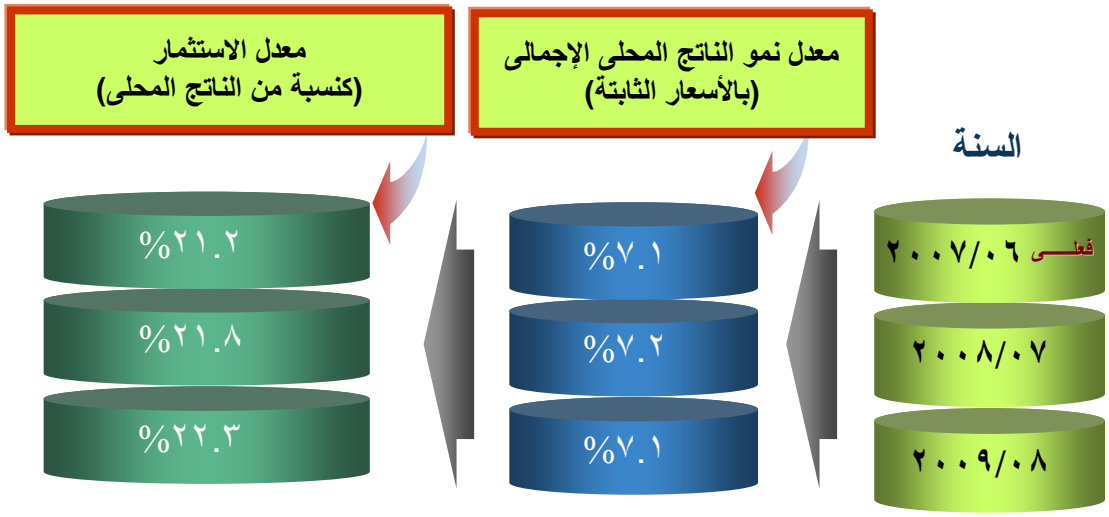

تستهدف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ ضخ استثمارات كلية قيمتها ٢٢٥ مليار جنيه، بنسبة زيادة ١٨.٤% عن الاستثمارات المتوقعة لعام ٢٠٠٨/٠٧ وقدرها ١٩٠ مليار جنيه، وذلك بهدف استكمال تنفيـــذ البرنـــامج الإنتخابي للسيد رئيس الجمهورية (العام الثالث على التوالي)، وأيضاً لاستكمال المشروعات المـــستمرة من الخطة الخمسية الخامسة، فضلاً عن المشروعات التي بدأت في الخطة الخمسية الـــسادسة (ســـواء أكانت جديدة أم إحلال وتجديد أم توسع) وأخذاً في الاعتبار التطورات السعرية فـــي قـــيم الإنـــشاءات والأصول الرأسمالية في ضوء معدلات التضخم المتوقعة لعام ٢٠٠٩/٠٨ [شكل رقم (١٠/٣)].

شكل رقم (٣/١٠)

تطور الاستثمارات الكلية خلال الفترة (٢٠٠٧/٠٦ – ٢٠٠٩/٠٨)

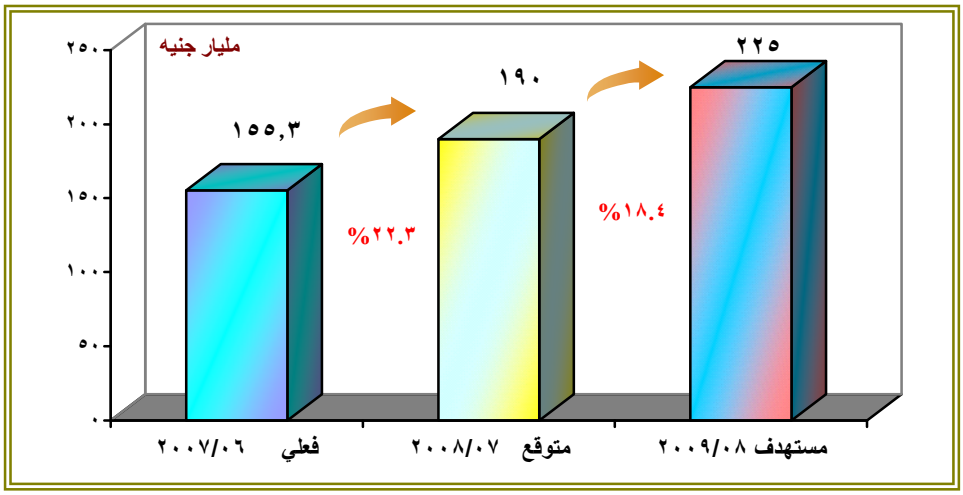

٣/٥/٢ توزيع الاستثمارات الكلية وفقاً للموازنات :

تتوزع الاستثمارات الكلية وفقاً لطبيعة الموازنات إلى استثمارات حكومية وهيئات اقتصادية وقطاع الأعمال. ومن المستهدف ضخ نحو ٣٤ مليار جنيه كاستثمارات حكومية وبنسبة ١٥% من الاستثمارات الكلية، وذلك لمواجهة متطلبات الجهاز الإدارى والهيئات الخدمية والإدارة المحلية، فضلاً عن ضخ نحو ١٣.٣ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية، بنسبة تقارب ٦% من الاستثمارات الكلية.

أما قطاع الأعمال العام والخاص، فيقدّر نصيبه بنحو ١٧٧.٦ مليار جنيه، وبنسبة تناهز ٧٩% من إجمالى الاستثمارات.

ويقوم القطاع الخاص بتنفيذ الشطر الأعظم من هذه الاستثمارات الأخيرة بنسبة ٨٣% تقريباً نظراً للدور الهام الذى يضطلع به فى دفع عجلة التنمية، وعلى النحو المستهدف بالخطة الخمسية السادسة. ويوضّح الجدول رقم (٣/٦) توزيع الاستثمارات الكلية وفقاً للموازنات عام ٢٠٠٩/٠٨ ومقارنة بالمتوقع لعام ٢٠٠٨/٠٧.

جدول رقم (٦/٣)

توزيع الاستثمارات الكلية على الموازنات

(مليار جنيه)

الموازنـــــــــات	متوقع ٢٠٠٨/٠٧		مستهدف ٢٠٠٩/٠٨	
	مليار جنيه	(%)	مليار جنيه	(%)
الجهاز الحكومـــى	٣٣.٥	١٧,٦	٣٤.١	١٥,٢
الهيئات الاقتصادية	١٢,٥	٦,٦	١٣.٣	٥.٩
قطاع الأعمـــــال : منـــــه	١٤٤,٠	٧٥,٨	١٧٧.٦	٧٨.٩
شركات قانون ١٩٨٣/٩٧	(٢.٦)	(١.٤)	(٤.٤)	(١.٩)
شركات قانون ١٩٩١/٢٠٣	(٤.٢)	(٢.٢)	(٥.٣)	(٢.٤)
الشركات القابضة النوعية (عامة)	(١٦.٩)	(٨.٩)	(٢٠.٩)	(٩.٣)
القطاع الخاص والتعاونى	(١٢٠.٣)	(٦٣.٣)	(١٤٧)	(٦٥.٣)
الإجمالـــــــى العـــــــام	١٩٠	١٠٠	٢٢٥	١٠٠

ويوضّح الجدولان رقم (٧/٣) و (٨/٣) الهيكل التمويلى وأولويات البرامج الاستثمارية العامة (الجهـــاز الحكومى والهيئات الاقتصادية وشركات ق ٩٧)، وذلك بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨.

جدول رقم (٧/٣)

الهيكل التمويلى للاستثمارات العامة (الحكومة، الهيئات الاقتصادية، شركات قانون ٩٧)

(مليون جنيه)

المصدر التمويلى	فعلى ٢٠٠٧/٠٦	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨
الخزانة العامة	١٧.٩	٢١.٥	٢٢.٢
بنك الاستثمار	٢.٧	٣.٣	٤.٥
الموارد الذاتية والمنح والقروض	١٥.٦	١٦.٨	١٧.٣
إدارة الأصول المملوكة للدولة	٢.٤	٧.٠	٨.٣
الإجمالـــــــى	٣٨.٦	٤٨.٦	٥٢.٣

جدول رقم (٨/٣)

أولويات البرامج الاستثمارية العامة (الحكومة، الهيئات الاقتصادية، شركات قانون ٩٧)

(مليون جنيه)

القطاع / البرنامج	متوقع ٢٠٠٨/٠٧			مستهدف ٢٠٠٩/٠٨		
	جملة	الموازنة	مصادر تدوير الأصول	جملة	الموازنة	مصادر تدوير الأصول
قطاع الزراعة والري:	٣١٣٤	٣١٣٤	–	٢٦٦٠	٢٦٦٠	–
▪ تنمية خدمات الإنتاج النباتي والثروة الحيوانية	١٠٢٣	١٠٢٣	–	٧٢٤	٧٢٤	–
▪ إنشاء وتطوير شبكات الري والصرف وتنمية الموارد المائية	٢١١١	٢١١١	–	١٩٣٦	١٩٣٦	–
قطاع النقل:	٧٤١٩	٥٢٩١	٢١٢٨	٧٠٥٥	٤٧٢٧	٢٣٢٨
▪ إنشاء وتطوير شبكة الطرق الرئيسية والكباري.	١٧٠٠	١٥٥٠	١٥٠	١٥٧٧	١٢٢٧	٣٥٠
▪ تطوير ورفع كفاءة السكة الحديد.	٢٨٩٣	٩١٥	١٩٧٨	٢٥١٠	٥٣٢	١٩٧٨
▪ استكمال وتطوير خطوط الإنفاق	١٢٩٤	١٢٩٤	–	١٩٤٥	١٩٤٥	–
▪ تطوير وتحديث الموانيء البحرية	١٢٠٥	١٢٠٥	–	٧٣١	٧٣١	–
▪ رفع كفاءة النقل النهري وأخرى	٣٢٧	٣٢٧	–	٢٩٢	٢٩٢	–
قطاع الإسكان والمرافق:	١٥١٣٨	١٠٢٣٣	٤٩٠٥	١٥٨٣٦	١٠٠٣٦	٥٨٠٠
▪ إنشاء وإحلال وتجديد محطات وشبكات مياه الشرب.	٦٩٩٤	٣٨٨٥	٣١٠٩	٣٩٥٣	٣٩٥٣	–
▪ إنشاء وإحلال وتجديد محطات وشبكات الصرف الصحي.	٦١٠٨	٤٣١٢	١٧٩٦	٨٦٨١	٣٦٨١	٥٠٠٠
▪ التنمية العمرانية	٢٠٣٦	٢٠٣٦	–	٣٢٠٢	٢٤٠٢	٨٠٠
قطاع التعليم والبحث العلمي شاملاً الأزهر:	٣٥٢٢	٣٥٢٢	–	٤٢٨٦	٤١٣٦	١٥٠
▪ تطوير التعليم قبل الجامعي	١٣١٢	١٣١٢	–	١٨٤٦	١٦٩٦	١٥٠
▪ تطوير التعليم العالي والجامعي	١٥٠٠	١٥٠٠	–	١٥٢٠	١٥٢٠	–
▪ تنمية البحث العلمي	٧١٠	٧١٠	–	٩٢٠	٩٢٠	–
قطاع الصحة:	٢٦٣٢	٢٤٣٢	٢٠٠	٢٣٤٤	٢٠٤٤	٣٠٠
▪ وحدات الرعاية الصحية الأولية	٥٠٣	٥٠٣	–	٩٣٠	٨٨٠	٥٠
▪ مستشفيات الرعاية العلاجية	٥٠١	٥٠١	–	٦٢٤	٤٧٤	١٥٠
▪ برنامج الرعاية العاجلة والإسعاف	١٢٣٦	١٠٣٦	٢٠٠	٤٩٢	٣٩٢	١٠٠
▪ الخدمات الصحية المتخصصة والرعاية الوقائية والأساسية وتنظيم الأسرة	٣٩٢	٣٩٢	–	٢٩٨	٢٩٨	–
قطاع التنمية المحلية:	٢٥٤٠	٢٥٠٠	٤٠	٢٦٠٧	٢٦٠٧	–

أ) الاستثمارات الحكومية

تبلغ جملة الاستثمارات المقدّرة للجهاز الحكومى فى خطة ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٣٤.١ مليار جنيه مقابل استثمارات متوقعة قدرها نحو ٣٣.٥ مليار جنيه لعام ٢٠٠٨/٠٧. ويوجّه من هذه الاستثمارات ما يقرب من ١٧ مليار جنيه للجهاز الإدارى، بنسبة تناهز ٥٠%، ونحو ١.٧ مليار جنيه للإدارة المحلية بنسبة ٥%، ونحو ١٥.٤ مليار جنيه للهيئات الخدمية بنسبة تربو على ٤٥%.

☒ مصادر تمويل الاستثمارات الحكومية

يستهدف تمويل نحو ٧٩% من الاستثمارات الحكومية من الخزانة العامة بإجمالى قدره ٢٢.٢ مليار جنيه. وتقدّر مساهمة تمويل القروض والتسهيلات الخارجية والمحلية بنحو ٢.٦ مليار جنيه بنسبة ٩% تقريباً، بينما تموّل الموارد الذاتية نحو ٧% بما يقارب ٢ مليار جنيه. وتقدّر مساهمة المنح والمساعدات المحلية والدولية بنحو ١.٤ مليار جنيه وبما يمثل نحو ٥% من إجمالى مصادر تمويل الاستثمارات الحكومية [شكل رقم (٣/١١)].

شكل رقم (٣/١١)

الهيكل التمويلى للاستثمارات الحكومية لخطة ٢٠٠٩/٠٨

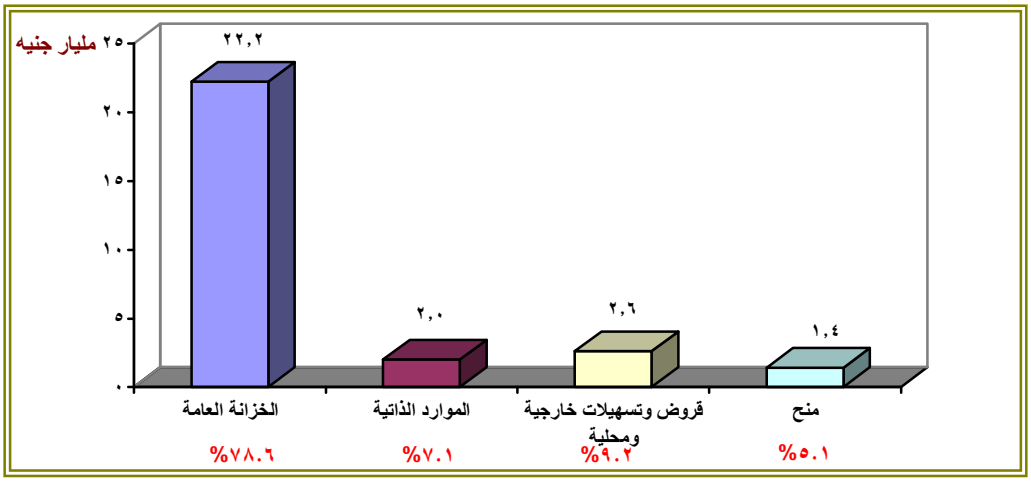

وتجدر الإشارة إلى استهداف استثمارات حكومية أخرى فى حدود ٥.٨ مليار جنيه تموّل من موارد إضافية قد تتوفر من حصيلة تدوير أصول وممتلكات عامة. وتوجّه هذه الاستثمارات الإضافية إلى المشروعات ذات الأولوية من حيث توفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

ب) استثمارات الهيئات الاقتصادية

من المستهدف أن تبلغ جملة التدفقات الاستثمارية للهيئات الاقتصادية نحو ١٣.٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٠٨ مقابل نحو ١٢.٥ مليار جنيه استثمارات متوقعة بخطة عام ٢٠٠٨/٠٧. وتتركز نحو ٨٨%

من استثمارات الهيئات الاقتصادية فى أربعة قطاعات رئيسية، وهى النقل وقناة السويس، والإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والكهرباء والطاقة، والبترول على الترتيب [شكل رقم (١٢/٣)].

شكل رقم (١٢/٣)

الاستثمارات المستهدفة للهيئات الاقتصادية بحسب النشاط، ٢٠٠٩/٠٨

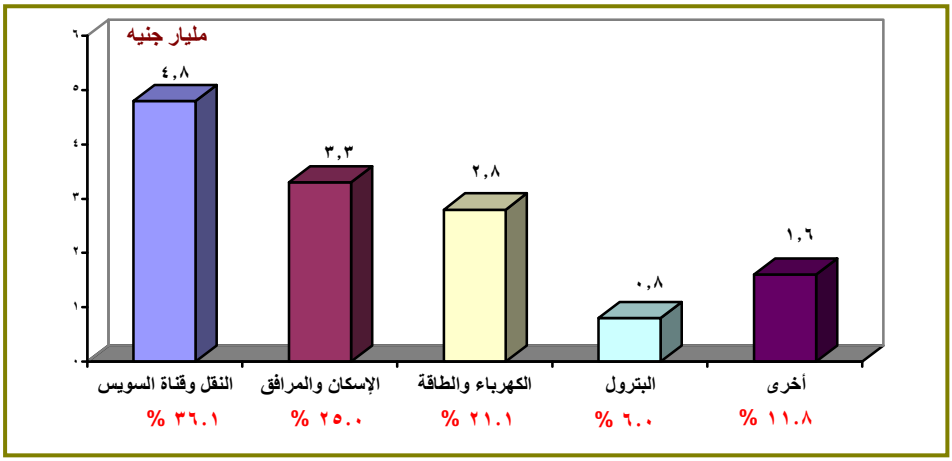

ويحظى قطاع النقل والتخزين وقناة السويس بنحو ٤.٨ مليار جنيه بما يمثل نحو ٣٦% من إجمالى استثمارات الهيئات الاقتصادية. وتوجّه هذه الاستثمارات – بصفة أساسية – لتدعيم قوة الجر وإعادة تأهيل العربات والجرارات وتجديد خطوط السكك الحديدية وكهربة الإشارات وإحلال وتجديد واستكمال المحطات وتطوير وتحديث عوامل الأمان، فضلاً عن التوسع فى شبكات النقل للربط بين التجمعات العمرانية الجديدة.

وكذلك مشروعات هيئات الموانئ البرية والبحرية وهيئة قناة السويس، واستكمال المنافذ البرية وتجهيزاتها (منفذ السلوم، رفح ، طابا) وإنشاء وتطوير منافذ (رأس حدربة ، أرقين، العوجة، سوهين)، والإشراف على الموانئ الجافة، ورفع كفاءة الخدمة بالموانئ البحرية (شرم الشيخ ، السويس، نويبع ، سفاجا ، الغردقة، الأدبية)، وتطوير موانئ الإسكندرية وبور سعيد والعريش ودمياط. وتقدّر الاستثمارات المستهدفة لقطاع الإسكان والمرافق العامة بنحو ٣.٣ مليار جنيه، منها ٢ مليار جنيه لتجديد وإحلال الشبكات المتهالكة بقطاع المياه والصرف الصحى.

وفى قطاع الكهرباء والطاقة، من المستهدف ضخ نحو ٢.٨ مليار جنيه، وذلك لتنويع مصادر الطاقة بتنمية الطاقة الجديدة والمتجددة، وإحلال وتجديد الشبكات القائمة واستكمال إنارة كافة القرى والنجوع والكفور والتجمعات السكنية. وتعتمد الهيئات الاقتصادية فى تمويل استثماراتها على الموارد الذاتية بنحو ٤٨%، بينما تمثل قروض بنك الاستثمار القومى نحو ٢٠% من مصادر التمويل، وأخيراً المنح والقروض الخارجية والمحلية بنسبة مساهمة تناهز ١٧% [شكل رقم (١٣/٣)]، فضلاً عن ٢ مليار جنيه تتاح للسكك الحديد من حصيلة تدوير الأصول.

شكل رقم (٣/١٣)

الهيكل التمويلى للاستثمارات المستهدفة للهيئات الاقتصادية لعام ٢٠٠٩/٠٨

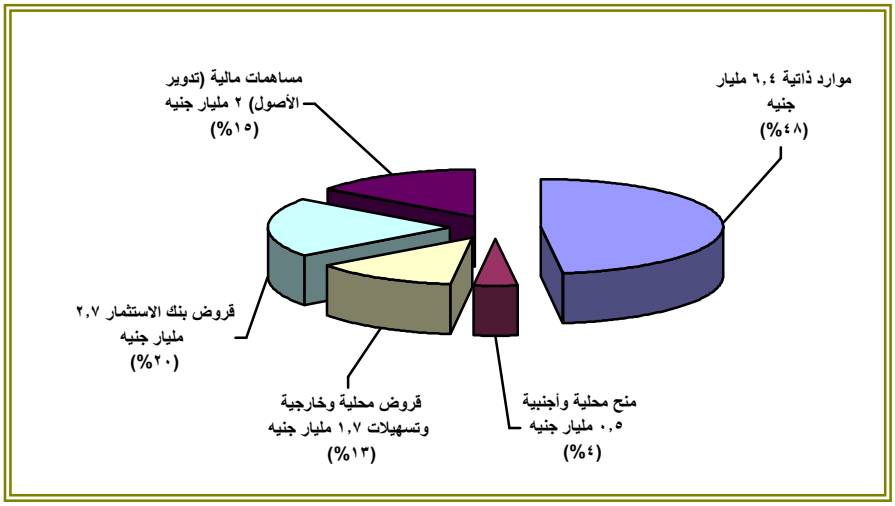

جـ) استثمارات قطاع الأعمال العام والخاص

تبلغ جملة الاستثمارات المستهدفة لقطاع الأعمال العام والخاص بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨ نحو ١٧٧.٦ مليار جنيه بما يمثل نحو ٧٩% من الاستثمارات الكلية مقابل نحو ١٤٤ مليار جنيه استثمارات متوقعة بخطة عام ٢٠٠٨/٠٧. وتقدّر الاستثمارات المستهدفة فى قطاعى الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية بنحو ٨٩ مليار جنيه بما يعادل نصف الاستثمارات الكلية لقطاع الأعمال العام والخاص، ويليها فى الترتيب الاستثمارات الموجّهة لقطاع النقل والتخزين وقدرها ٢٣ مليار جنيه، بنسبة ١٣% من الإجمالى، ثم قطاع التشييد والبناء والنشاط العقارى (١٦.٤ مليار جنيه بنسبة ٩%). ويوضّح الشكل رقم (٣/١٤) التوزيعات القطاعية للاستثمارات المستهدفة لعام ٢٠٠٩/٠٨.

شكل رقم (٣/١٤)

التوزيع القطاعى للاستثمارات المستهدفة لقطاع الأعمال العام والخاص فى عام ٢٠٠٩/٠٨

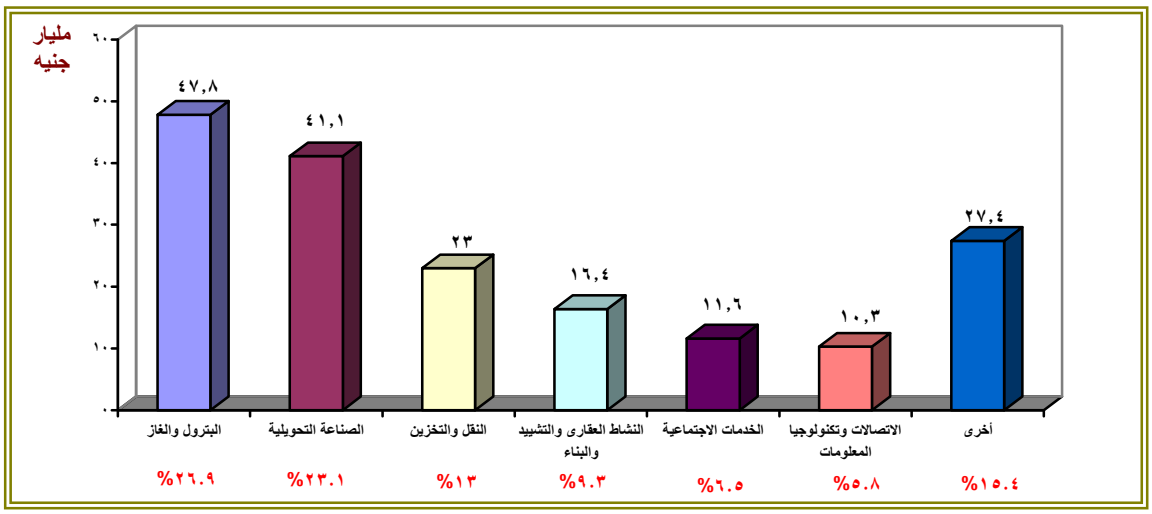

وتتوزع الاستثمارات الموجّهة لقطاع الأعمال كما يلى :

- **الشركات الخاضعة لقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣**

من المستهدف ضخ استثمارات قدرها ٤.٤ مليار جنيه فى خطة ٢٠٠٩/٠٨ بنسبة تناهز ٢% من إجمالى استثمارات الخطة. وتتركز معظم هذه الاستثمارات فى قطاعى الصناعة التحويلية والوساطة المالية بنسبة ٧٤% من الإجمالى، ويليها نشاط استخراج البترول ونشاط النقل والتخزين بنسبة حوالى ١٠%، ٨% على التوالى [شكل رقم (١٥/٣)].

شكل رقم (١٥/٣)

توزيع الاستثمارات المستهدفة لشركات قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بحسب النشاط عام ٢٠٠٩/٠٨

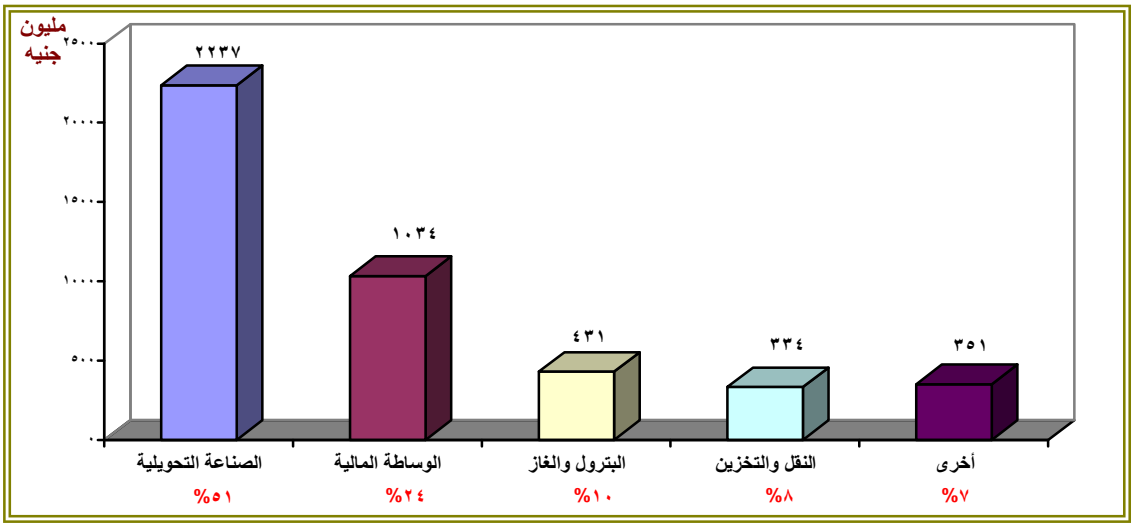

من المستهدف تدبير موارد تمويلية قدرها ١.٨ مليار جنيه من بنك الاستثمار القومى بنسبة ٤١% من إجمالى الاستثمارات للوحدات الاقتصادية التابعة للقانون رقم ٩٧، وكذا توفير نحو ٢.٢ مليار جنيه تمويلاً ذاتياً، بالإضافة إلى قروض قدرها حوالى ٣٨٦ مليون جنيه.

- **الشركات القابضة الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.**

من المستهدف ضخ استثمارات قدرها ٥.٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٠٨ فى الشركات القابضة الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ مقابل نحو ٤.٢ مليار جنيه بخطة عام ٢٠٠٨/٠٧.

وترجع هذه الزيادة إلى تنامى الاستثمارات المستهدفة للشركات الصناعية والتى تقدّر بنحو ٤.٢ مليار جنيه، بنسبة ٧٩%، مقابل قيمة متوقعة فى حدود ٢.٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٠٧، وتوجّه هذه الاستثمارات لعدد ١١٣ شركة تابعة تعمل فى مجال صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيماوية والمعدنية وصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية.

وتبلغ الاستثمارات المستهدفة للشركات القابضة للسينما والسياحة نحو ٦٣٦ مليون جنيه، وذلك لإحلال وتجديد وتوسع الفنادق والقرى السياحية المملوكة لخمس شركات تابعة، وكذلك دور العرض السينمائى للشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما.

أما الشركات القابضة للنقل البحرى والبرى، فيستهدف لها نحو ٢٧٣ مليون جنيه ، وذلك لكلٍ من شركات نقل الركاب باستثمارات قدرها ٢٠٠ مليون جنيه، وشركات نقل البضائع ٣٠ مليون جنيه، وشركات النقل البحرى ٤٣ مليون جنيه. وتبلغ الاستثمارات المستهدفة للشركة القابضة للتشييد والبناء وتتبعها ١٨ شركة نحو ١٦٣ مليون جنيه، وتبلغ الاستثمارات المناظرة للشركة القابضة للتأمين نحو ٢٨ مليون جنيه، وتوجّه لأربع شركات تابعة، ويستهدف للشركات القابضة للتجارة ٤.٤ مليون جنيه [جدول رقم (٩/٣)].

جدول رقم (٩/٣)

الاستثمارات المستهدفة للشركات القابضة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

بحسب القطاع، عام ٢٠٠٩/٠٨

القطاع	عدد الشركات التابعة	قيمة الاستثمارات المستهدفة (مليون جنيه)	(%)
الصناعة التحويلية	١١٣	٤١٨٠	٧٩.٢
السياحة والفنادق والسينما	٥	٦٣٦	١٢.٠
النقل البحرى والبرى	١٣	٢٧٣	٥.١
التشييد والبناء	١٨	١٦٣	٣.١
التأمين	٤	٢٨	٠.٥
التجارة	١١	٤	٠.١
الجملة	**١٦٤**	**٥٢٨٤**	**١٠٠**

الشركات القابضة النوعية:

تبلغ الاستثمارات المقدّرة للشركات القابضة النوعية في خطة ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٢٠.٩ مليار جنيه مقابل ١٦.٩ مليار جنيه في خطة ٢٠٠٨/٠٧. وتأتي في المقدمة الشركة القابضة للكهرباء، حيث يستهدف ضخ استثمارات قدرها ١١.٢ مليار جنيه لكلٍ من شركات إنتاج الكهرباء والشركة المصرية لنقل الكهرباء، وشركات توزيع الكهرباء، وذلك مقابل نحو ٨ مليار جنيه في خطة ٢٠٠٨/٠٧.

وفي نشاط البترول، يستهدف ضخ استثمارات تقدّر بنحو ٤.٧ مليار جنيه مقابل نحو ٢ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٠٨/٠٧، لكلٍ من شركة الغازات البترولية والشركة القابضة للبتروكيماويات وشركة جنوب الوادي، وذلك في مجال البحث والتنقيب عن البترول الخام في محافظتي البحر الأحمر والوادي الجديد، ومشروعات الغازات البترولية في محافظات الإسكندرية ومطروح ودمياط وشمال سيناء وبورسعيد والبحر الأحمر، فضلاً عن مشروعات البتروكيماويات في محافظتي الإسكندرية ودمياط.

وتقدّر الاستثمارات المستهدفة لنشاط النقل والتخزين بنحو ٥ مليار جنيه بنسبة ٢٤% من الإجمالي وذلك لتدعيم أسطول طائرات الشركة القابضة لمصر للطيران والقابضة للمطارات وتحسين الخدمات [جدول رقم (٣/١٠)].

جدول رقم (٣/١٠)
الاستثمارات المستهدفة للشركات القابضة النوعية عام ٢٠٠٩/٠٨

الشركات	الاستثمارات المستهدفة (مليون جنيه)	الهيكل النسبي (%)
البترول:	٤٦٥٠	٢٢.٢
شركة الغازات البترولية	٢٩٦٠	١٤.٢
الشركة القابضة للبتروكيماويات	١٦٠٠	٧.٦
شركة جنوب الوادي	٩٠	٠.٤
الكهرباء:	١١٢٢٢	٥٣.٦
الشركة القابضة للكهرباء :		
شركات إنتاج الكهرباء	٩٤٠٥	٤٤.٩
الشركة المصرية لنقل الكهرباء	١٣٠٠	٦.٢
شركات توزيع الكهرباء	٥١٧	٢.٥
النقل والتخزين:	٥٠٤٢	٢٤.١
الشركة القابضة لمصر للطيران	٢٩٨٣	١٤.٣
الشركة القابضة للمطارات	١٨٦٩	٨.٩
الشركة القابضة للطرق	١٩٠	٠.٩
الخدمات الصحية:	٢٥	٠.١
الشركة القابضة للمستحضرات الطبية	٢٥	٠.١
إجمـــــالـــــي	**٢٠٩٣٩**	**١٠٠**

القطاع الخاص والتعاونى

تقدّر جملة الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص بنحو ١٤٧ مليار جنيه، بنسبة ٦٥% من الاستثمارات الكلية بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨، مقابل نحو ١٢٠ مليار جنيه فى خطة عام ٢٠٠٨/٠٧، وبنسبة زيادة نحو ٢٢.٥%.

وتتوزع الاستثمارات الخاصة – قطاعياً – على النحو الموضّح بالشكل رقم (١٦/٣) والذى يفيد التوجّه الصناعى للقطاع الخاص، حيث تقدّر جملة الاستثمارات الصناعية (تحويلية واستخراجية) بنحو ٧٧ مليار جنيه، بنسبة ٥٣% من جملة الاستثمارات الخاصة، وبفارق كبير عن الاستثمارات القطاعية الأخرى.

شكل رقم (١٦/٣)

توزيع الاستثمارات الخاصة المستهدفة بحسب القطاعات الاقتصادية لعام ٢٠٠٩/٠٨

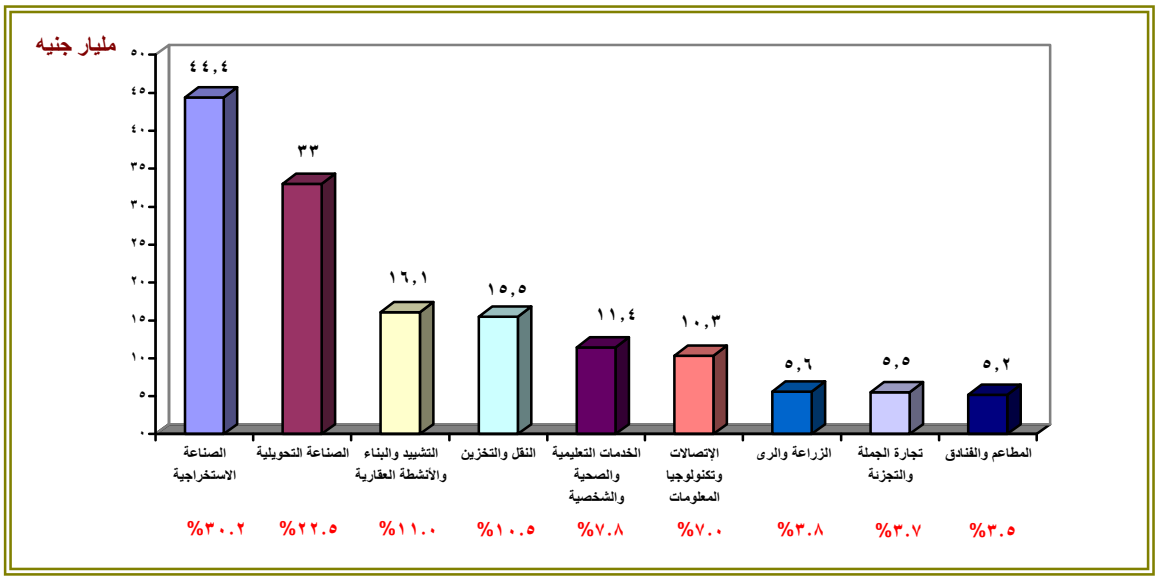

يحتل قطاع البترول والغاز المركز الأول حيث تقدّر استثماراته بنحو ٤٤ مليار جنيه وبما يمثل نحو ٣٠% من استثمارات القطاع الخاص، منها ٣٤ مليار جنيه للغاز الطبيعى، و١٠ مليار جنيه للبترول الخام.

ويوضّح الجدول رقم (١١/٣) أهم المشروعات الصناعية للقطاع الخاص فى قطاع البترول ومشروعات توصيل الغاز الطبيعى لمحافظات الصعيد بخطة ٢٠٠٩/٠٨.

جدول رقم (٣/١١)

أهم مشروعات القطاع الخاص لنشاط البترول والغاز الطبيعى بخطة ٢٠٠٩/٠٨

اسم المشروع	الموقع	الطاقة الإنتاجية السنوية	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)		بدء الإنتاج (نهاية عام)
			الإجمالى	خطة ٢٠٠٩/٠٨	
إنتاج الميثانول	دمياط	١.٣ مليون طن	٩٥٠	٣٥٠	٢٠٠٩
إنتاج اليوريا	دمياط	١.٤ مليون طن	١٤٣٠	٤٥٠	٢٠٠٩
إنتاج البولى سترين	الإسكندرية	٢٠٠ طن	٣٥٠	٩٠	٢٠٠٩
إنتاج البروبيلين والبولى بروبيلين	بورسعيد	٤٠٠ ألف طن	٧٥٠	٢٣٠	٢٠٠٩
إنتاج الإيثيلين والبولى إيثيلين	الإسكندرية	٧٥٠ ألف طن	١٥٠٠	٥٠٠	٢٠٠٩
إنتاج الألكيل بنزين		١٠٠ ألف طن	٤٩٢	٦٥	٢٠٠٨
إنشاء مصنع لتصنيع الحفارات البترولية	٢٠ حفاراً		٣٠	١٠	مدة التنفيذ ثلاث سنوات
إعادة تأهيل البنية الأساسية لشركة جابكو	–		٦٠٠	١٢٠	مدة التنفيذ خمس سنوات
توصيل الغاز الطبيعى للصعيد	محافظات الصعيد حتى أسوان		٥٠ مليون يورو بالمساهمة مع بنك الاستثمار الأوروبى		٢٠٠٩

ويحتل قطاع الصناعات التحويلية المركز الثانى باستثمارات مستهدفة تبلغ نحو ٣٣ مليار جنيه، بنسبة ٢٢% من استثمارات القطاع الخاص، مقابل نحو ٣٢ مليار جنيه استثمارات متوقعة بخطة ٢٠٠٨/٠٧. وتوجّه نحو ٢٧ مليار جنيه من هذه الاستثمارات لاستكمال إنشاء مشروع الألف مصنع خلال ست سنوات باستثمارات قدرها ١٠٠ مليار جنيه تنفيذاً للبرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، ولاستكمال تنفيذ المشروعات القائمة من إحلال واستكمال وتجديد، وبخاصة مشروعات التنمية فى محافظات الصعيد والتى تحظى بنحو ٢٥ مليار جنيه، هذا بخلاف ٦ مليار جنيه لأنشطة تكرير البترول [جدول رقم (٣/١٢)].

جدول رقم (١٢/٣)

توزيع الاستثمارات الصناعية الخاصة فى محافظات الصعيد عام ٢٠٠٩/٠٨

(مليار جنيه)

المحافظة	النشـــــــــــاط الصناعـــــــى					الإجمالى
	غذائية	كيماوية	معدنية	غزل ونسيج وملابس	هندسية	
الفيوم	٠.٥	٠.٥	٠.٤	٢.٤	٠.٥	٤.٢
المنيا	٠.٥	٠.٥	٠.٤	١.٢	٠.٩	٣.٥
أسيوط	٠.٨	٠.٥	٠.٢	٠.٥	٠.٩	٢.٩
سوهاج	١.٢	٠.٣	٠.٢	٠.٥	٠.٣	٢.٥
قنا	١.٢	٠.٣	٠.٣	٠.٣	٠.٩	٣.٠
أسوان	٠.٣	٠.٦	٠.١	١.٢	٠.٦	٢.٨
البحر الأحمر	٠.٢	٠.٣	٠.٤	٠.٣	٠.٥	١.٧
الوادى الجديد	١.٣	١.٠	١.٠	٠.٦	٠.٤	٤.٣
الإجمالـــــى	٦	٤	٣	٧	٥	٢٥

وتقدّر الاستثمارات الخاصة فى قطاع النقل والتخزين بنحو ١٥.٥ مليار جنيه فـــى خطـــة ٢٠٠٩/٠٨، وتوزع هذه الاستثمارات على مشروعات النقل بنظام المشاركة بين القطاع العـــام والخـــاص (PPP)، وذلك فى مختلف الموانئ البحرية والنهرية، ومشروعات طرق حرة استثمارية (PPP/ BOO/ BOT)، ومشروعات خدمات النقل بالسيارات، وخدمات النقل الجوى.

وتبلغ الاستثمارات الخاصة المقدّرة فى مجال الأنشطة العقارية نحو ١٣ مليار جنيه لإنـــشاء الوحـــدات السكنية بمختلف محافظات الجمهورية، وخاصة فى المدن العمرانية الجديدة والتى تقوم الدولـــة بتـــوفير أراضيها بأسعار مناسبة ومدها بالمرافق والخدمات، وتهيئة التسهيلات المالية من خلال نظـــام التمويـــل العقارى.

أما الاستثمارات الخاصة فى الحقل السياحى، فتقدّر بنحو ٥.٢ مليار جنيه، منها نحو ٤ مليار جنيه فـــى مجال إنشاء فنادق وقرى سياحية بطاقة ١٢ ألف غرفة موزعة كالآتى :

المقصد السياحي	عدد الغرف (بالوحدة)	الاستثمارات (مليون جنيه)
جنوب سيناء	٥٨٨٩	١٩٥٠
البحر الأحمر	٢٧٥٥	٩٠٠
القاهرة الكبرى	١٧٥٧	٥٨٠
الإسكندرية	٣٣٩	١١٠
الساحل الشمالي والعلمين	٤٠٠	١٤٠
مرسى مطروح وسيوه	١٧١	٦٠
العين السخنة	١٢٥	٥٠
بقية المحافظات	٢٥٤	٨٠
جميع المحافظات (فنادق عائمة)	٤٠٦	١٣٠
الإجمالـــــــى	**١٢٠٩٦**	**٤٠٠٠**

وفى نشاط الزراعة، يستهدف ضخ استثمارات قدرها نحو ٥.٦ مليار جنيه، منها حـوالى ١.٤ مليـار جنيه لمشروعات التوسع الرأسى والأفقى، وحوالى ١.٣ مليار جنيه لتنمية الإنتاج الحيـوانى والـداجنى [شكل رقم (٣/١٧)].

شكل رقم (٣/١٧)

الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص فى النشاط الزراعى بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨

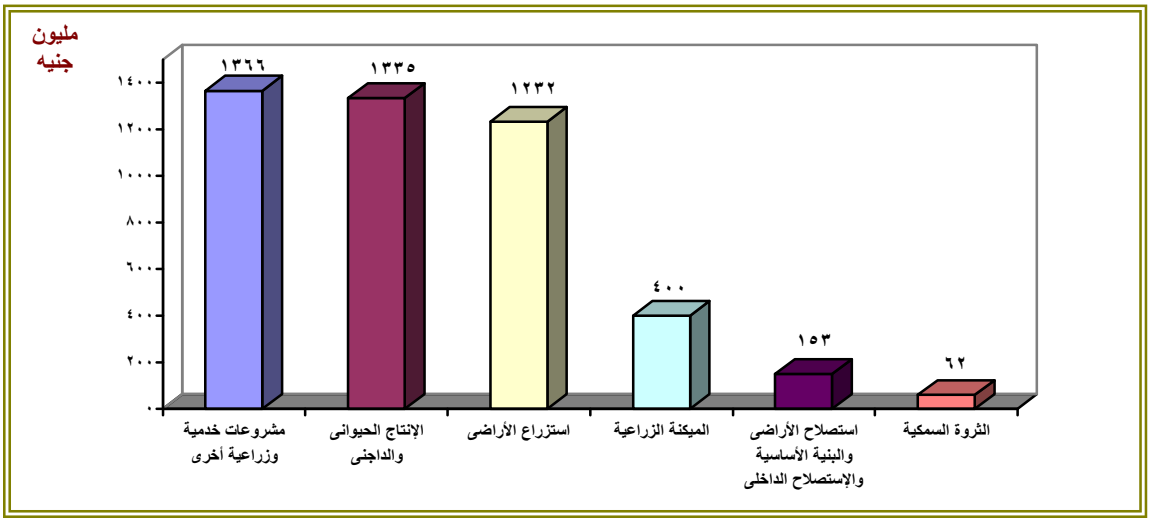

وفى نشاط الخدمات التعليمية، يستهدف ضخ استثمارات تقدّر بنحو ٣.٨ مليار جنيه، منها ما يقرب مـن مليار جنيه فى التعليم قبل الجامعى وذلك لإحلال واستكمال وإنشاء الفصول فى كل من رياض الأطفال والتعليم المدرسى، ونحو ٢.٨ مليار جنيه للتعليم العالى، وذلك فى عدد ٦٤ معهداً عالياً خاصاً، ونحـو ١٣ جامعة خاصة تضم ٩٧ كلية فى مختلف التخصّصات.

وفى نشاط الخدمات الصحية، تقدّر استثمارات القطاع الخاص بنحو ٢.٥ مليار جنيه، وذلك فى مجال الإحلال والتجديد وإنشاء المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة، فضلاً عن نحو ٥.٢ مليار جنيه فى أنشطة خدمية أخرى.

ونظراً لتسارع نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع تنامى الطلب على خدمات هذا القطاع الحديث نسبياً، فتقدّر الاستثمارات الخاصة بنحو ١٠.٣ مليار جنيه، بنسبة ٧% من الاستثمارات الكلية المستهدفة للقطاع الخاص. وتوجّه هذه الاستثمارات لإقامة أندية تكنولوجيا المعلومات والشركات العاملة فى هذا المجال ولتوسيع نطاق خدمة التعامل مع شبكات الانترنت والتليفون المحمول.

٣/٥/٣ التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية المستهدفة :

يعكس التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية تزايد الاستثمارات الخدمية الموجّهة لتلبية متطلبات التنمية البشرية (صحة وتعليم) والاحتياجات الأساسية للمواطنين (مياه شرب وصرف صحي وإسكان)، حيث أنه من المستهدف توجيه نحو ٢٢% من الاستثمارات الكلية لهذه المجالات التي تشكل في مجموعها مايسمى بالقطاع الثالث. أما الأنشطة الخدمية المتعلقة بعمليات الإنتاج من تجارة وتخزين وتوزيع وتمويل وتأمين فتحظى بنحو رُبع الاستثمارات الكلية. وبرغم تناقص الوزن النسبي للاستثمارات المستهدفة في الأنشطة السلعية إلا أنها مازالت تشكل أكثر من ٥٢% من إجمالي الاستثمار في عام ٢٠٠٩/٠٨ مما يحافظ على التوازن المنشود بين القطاعات السلعية من ناحية، والقطاعات الخدمية من ناحية أخرى [شكل رقم (١٨/٣)].

شكل رقم (١٨/٣)

هيكل توزيع الاستثمارات بين القطاعات الثلاثة

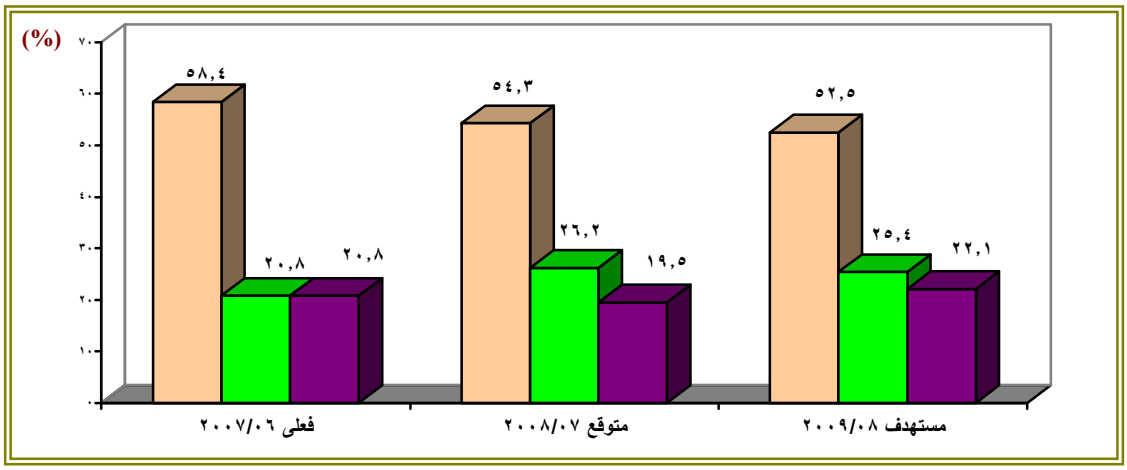

القطاع الأول : [أنشطة السلعية وتضم الزراعة والصيد والمناجم والمحاجر والبترول والكهرباء والتشييد والبناء]
القطاع الثاني : [أنشطة الخدمات الإنتاجية، وتضم النقل والتخزين والتجارة والتمويل والتأمين والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة]
القطاع الثالث : [أنشطة الخدمات الاجتماعية، وتضم التعليم والصحة والأنشطة العقارية والخدمات الحكومية و الشخصية...]

أما على مستوى النشاط الاقتصادي، فتأتي الاستثمارات الموجّهة للصناعات الاستخراجية – وخاصة الغاز الطبيعي – في المقام الأول بنسبة تقارب ٢٢%، ثم الصناعة التحويلية بنسبة تربو على ١٨%، أي أن الصناعة في مجموعها من المستهدف أن تحظى بنحو ٤٠% من الاستثمارات الكلية دلالة على أهمية الصناعة كقاطرة للتنمية. ويلي ذلك في الأهمية نشاط النقل والتخزين بنسبة ١٤%، ثم خدمات التعليم والصحة والإسكان بنسبة ١٢% ومعها خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الأخرى بنفس النسبة (١٢%) وذلك مراعاة للبعد الاجتماعي ورعاية لمصالح الفئات محدودة الدخل [شكل رقم (١٩/٣)].

شكل رقم (١٩/٣)

الهيكل القطاعي للاستثمارات الكلية

(%)

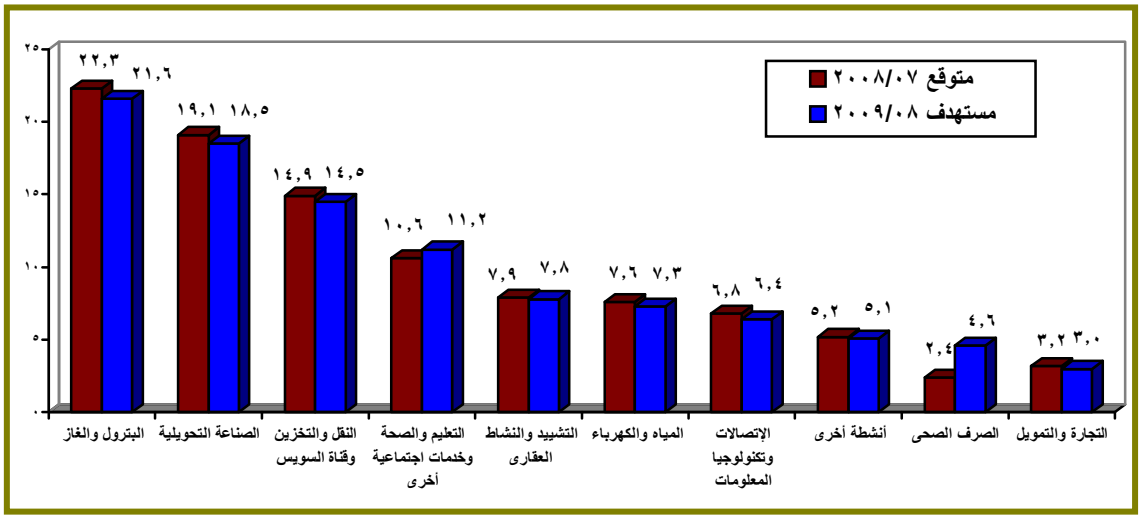

٤/٥/٣ مصفوفة تمويل الاستثمار

يجرى الاعتماد فى تمويل استثمارات الخطة على موارد حقيقية تتمثل فى مدخرات القطاعات التنظيمية المختلفة، وهو ما يعنى استخدام الأرصدة الجارية لحسابات هذه القطاعات المحلية لتمويل الاستثمارات الثابتة.

وتوضّح مصفوفة تمويل الاستثمار المبيّنة بالجدولين رقم (١٣/٣ و ١٤/٣) المدخرات المستهدفة لكل قطاع تنظيمى وأوجه التمويل خلال عامى ٢٠٠٨/٠٧ و٢٠٠٩/٠٨.

وتشير المصفوفة إلى أن المدخرات المتوقعة للقطاع العائلى خلال عام ٢٠٠٨/٠٧ تصل إلى نحو ١٣٤.٣ مليار جنيه، منها ٢٥ مليار جنيه توجّه لتمويل استثماراته المباشرة، أى نحو ١٩%، ومنها ٤٥ مليار جنيه إقراض للحكومة لتمويل العجز بما يعادل الثُلُث تقريباً، والباقى يوجّه لتمويل استثمارات القطاعات الأخرى، بنسبة ٤٨% من مدخرات القطاع العائلى.

وبالنسبة لمصفوفة تمويل الاستثمارات المستهدفة بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨، فإن مدخرات القطاع العائلى تقدّر بنحو ١٧٥ مليار جنيه، منها نحو ٢٧ مليار جنيه تموّل الاستثمارات المباشرة للقطاع بنسبة ١٥% من إجمالى مدخراته، ومنها ٦٠ مليار جنيه لتمويل عجز الموازنة العامة، بما يعادل ٣٤% من المدخرات العائلية، والباقى يوجّه لتمويل استثمارات القطاعات الأخرى بنسبة ٥١%.

جدول رقم (١٣/٣)

مصفوفة تمويل الاستثمار المتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧

(مليار جنيه)

البيان	قطاع خاص		قطاع عام			صافي الإقراض	الادخار
	عائلي	أعمال خاص	أعمال عام	هيئات اقتصادية	حكومة عامة		
القطاع العائلي	٢٥	٣٧.٣	٦.٧	٤.٧	٦٠.٦	١٠٩.٣	١٣٤.٣
الأعمال الخاص		٥٨					٥٨
الأعمال العام			١٧.٠٠				١٧.٠٠
الهيئات الاقتصادية				٧.٨			٧.٨
الحكومة العامة					٤٥ –		٤٥ –
العالم الخارجي					١٧.٩	١٧.٩	١٧.٩
صافي الاقتراض		٣٧.٣	٦.٧	٤.٧	٧٨.٥	١٢٧.٢	
الاستثمار المتوقع	٢٥	٩٥.٣	٢٣.٧	١٢.٥	٣٣.٥		١٩٠.٠

جدول رقم (١٤/٣)

مصفوفة تمويل الاستثمار المستهدف عام (٢٠٠٩/٠٨)

(مليار جنيه)

البيان	قطاع خاص		قطاع عام			صافي الإقراض	الادخار
	عائلي	أعمال خاص	أعمال عام	هيئات اقتصادية	حكومة عامة		
القطاع العائلي	٢٧	٥٥	١٠.٦	٧.٠	٧٥.٢	١٤٧.٩	١٧٤.٩
الأعمال الخاص		٦٥					٦٥
الأعمال العام			٢٠.٠				٢٠.٠
الهيئات الاقتصادية				٦.٣			٦.٣
الحكومة العامة					٦٠–		٦٠–
العالم الخارجي					١٨.٨	١٨.٨	١٨.٨
صافي الاقتراض		٥٥	١٠.٦	٧.٠	٩٤	١٦٦.٧	
الاستثمار المستهدف	٢٧	١٢٠	٣٠.٦	١٣.٣	٣٤		٢٢٥.٠

٣/٥/٥ التعامل مع العالم الخارجى

شهد الاقتصاد الوطنى تحسّناً ملحوظاً فى مجال المعاملات الاقتصادية الدولية خلال السنوات القليلة الماضية مع استقرار السياسات الاقتصادية وتواصل تحسّن المناخ الاستثمارى. واتساع نطاق إبرام اتفاقات التعاون الدولى فى مجالات الاستثمار والتجارة الدولية. وقد تمخض ذلك عن فائض مطرد فى ميزان المعاملات الجارية وميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى.

وفى إطار انتهاج مصر لسياسة تعميق الاندماج فى الاقتصاد العالمى، تستهدف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ تدعيم العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال :

- ☒ الانفتاح على دول شرق وجنوب أسيا والأسواق الناشئة والمنطقة العربية والدخول فى اتفاقيات تجارية وإقامة مناطق صناعية مشتركة.
- ☒ تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبى – وهو الشريك التجارى الرئيسى – من خلال تفعيل اتفاقية المشاركة المصرية / الأوروبية.
- ☒ تشجيع استثمار الفوائض المالية للدول العربية والناجمة عن ارتفاع أسعار البترول لزيادة حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية بالوافدة لمصر .

ويتضمن الجدول رقم (٣/١٥) بعض مستهدفات خطة ٢٠٠٩/٠٨ فى مجال المعاملات الدولية بالمقارنة بعامى ٢٠٠٧/٠٦ و ٢٠٠٨/٠٧.

جدول رقم (٣/١٥)

بعض مستهدفات الخطة فى مجال المعاملات الدولية

البيـــــــــــــان	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨
الصادرات السلعية والخدمية (مليار جنيه)	٢٣٠.٦	٢٧٦.٠	٣٣٢
الواردات السلعية والخدمية (مليار جنيه)	٢٥٤.٦	٣٠٥.٠	٣٦٦
جملة التجارة الخارجية (مليار جنيه)	٤٨٥.٢	٥٨١.٠	٦٩٨
ميزان المعاملات الجارية (مليار جنيه)	٢٤.٠	٢٩.٠	٣٤.٠
درجة الاندماج فى الاقتصاد العالمى (%)	%٦٦.٤	%٦٦.٨	%٦٩.٣
نسبة تغطية الصادرات للواردات (%)	%٩٠.٦	%٩٠.٥	%٩٠.٧
الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)	١١.١	١٣.٠	١٥.٠
الفائض فى ميزان المدفوعات (مليار دولار)	٥.٣	٦.٠	٧.٠
الاحتياطيات من النقد الأجنبى (مليار دولار)	٣٣.٠	٣٥.٠	٣٨.٠

القسم الرابع

التنمية البشرية والاجتماعية

تمهيد

إذا كان تحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع هو شرط أساسى لإمكان الانطلاق فى رحاب التنمية، إلا أنه ليس بكافٍ فى حد ذاته لإحراز تقدم ملموس للمجتمع مالم يقترن بالعدالة فى توزيع ثمار التنمية وبالارتقاء بالأحوال المعيشية للمواطنين، وبصفة خاصة الشرائح محدودة الدخل. فضمان عدالة التوزيع جزء لا يتجزأ من منظومة التنمية المستدامة، كما أن مراعاة البعد الاجتماعى والنهوض بمستوى الخدمات العامة لأفراد الشعب، لاسيما الفئات الأكثر احتياجاً، يشكل دعامة رئيسية للاستقرار الاجتماعى وللمشاركة المجتمعية الفاعلة فى جهود التنمية.

ومن هنا كان حرص خطة العام الثانى من الخطة الخمسية السادسة على المحافظة على معدل النمو الاقتصادى المرتفع – والذى هو المحرّك الأساسى للتنمية وخاصة فى ظل بوادر الركود الاقتصادى التى تخيّم على العالم فى الوقت الراهن – هذا من ناحية، وعلى ضمان الارتقاء بالعنصر البشرى وتحسين ظروف المعيشة ونوعية الحياة لأبناء الوطن فى إطار من التكافؤ الاجتماعى، من ناحية أخرى

وقد أكد السيد رئيس الجمهورية هذا المعنى بوضوح فى لقاءات ومناسبات عديدة مشدداً ضرورة مراعاة البعدين الاقتصادى والاجتماعى على حد سواء فى كافة برامج العمل. ونذكر فى هذا الشأن ماورد بحديثه لإحدى وسائل الإعلام الروسية :

"هدفنا فى المرحلة الحالية هو الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادى المرتفع وتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع المشروعات الاستثمارية والخدمات وفرص العمل على كل أبناء الشعب وبتركيز خاص على الفئات الأقل دخلاً والأكثر احتياجاً" .

ومن هذا المنطلق، تستهدف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ مواصلة الجهود الرامية لتحسين كافة مؤشرات التنمية البشرية والنهوض بالخصائص الديموجرافية وبنوعية الخدمات الاجتماعية، علاوة على التوسع فى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وضمان انتشارها المكاني بصورة متوازنة لتعميم الاستفادة منها.

١/٤ السكان والتركيب العمرى والنوعى

تهدف الخطة إلى مواصلة تفعيل جهود برامج تنظيم الأسرة وتكثيف حملات التوعية بخطورة النمو السكانى السريع، والذى يلتهم كافة ثمار التنمية ويُفرز ضغوطاً تضخمية بالغة الأثر.

ومن المقدّر أن تفلح هذه الجهود فى خفض معدلات المواليد إلى نحو ٢٥ فى الألف، ومعدل الوفيات إلى ٦.٣ فى الألف، بما يسمح بالتراجع المطرد فى معدل الزيادة الطبيعية إلى ١٨.٧ فى الألف فى نهاية عام ٢٠٠٩/٠٨ مقابل ١٨.٩ فى الألف كمعدل متوقع لعام ٢٠٠٨/٠٧.

وفى ضوء هذه المعدلات، من المقدّر أن يصل تعداد السكان داخل الجمهورية إلى نحو ٧٥.٥ مليون نسمة بزيادة مطلقة ١.٤ مليون نسمة عن المتوقع فى عام ٢٠٠٨/٠٧ [جدول رقم (١/٤)].

جدول رقم (١/٤)

الإحصاءات الحيوية والتعداد السكانى (٢٠٠٨/٠٧ و ٢٠٠٩/٠٨)

البيـــــــــان	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨
معدل المواليد (فى الألف)	٢٥.٢٥	٢٥.٠
معدل الوفيات (فى الألف)	٦.٣٥	٦.٣
معدل الزيادة الطبيعية (فى الألف)	١٨.٩	١٨.٧
تعداد السكان داخل الجمهورية (مليون نسمة)	٧٤.١	٧٥.٥

واستناداً لنتائج تعداد السكان لعام ٢٠٠٦، يمثل الذكور نحو ٥١.١٢% بما يعادل ٣٧.٩ مليون نسمة فى أول يناير ٢٠٠٨. وبفرض استقرار هذه النسبة ونمو السكان بمعدل ١.٨٧%، فإنه من المتوقع أن تصل أعداد الذكور إلى نحو ٣٨.٦ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٩/٠٨ مقابل ٣٦.٩ مليون من الإناث.

وفى ضوء تقديرات الهرم السكانى، من المتوقع حدوث قدر طفيف من التراجع فى نسبة السكان فى الفئة العمرية الشابة (أقل من ١٥ سنة) مع اتجاه معدل الخصوبة للتناقص واطراد انخفاض متوسط حجم الأسرة، بحيث تقترب هذه النسبة من ٣٧.٧% فى عام ٢٠٠٩/٠٨، ويقابلها نسبة ٣.٤% لفئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر)، الأمر الذى يعنى أن عبء الإعالة الديموجرافى قد يصل إلى ٦٩.٨%، وهى نسبة مازالت مرتفعة [شكل رقم (١/٤)].

شكل رقم (١/٤)

التركيب العمرى المتوقع للسكان عام ٢٠٠٩/٠٨

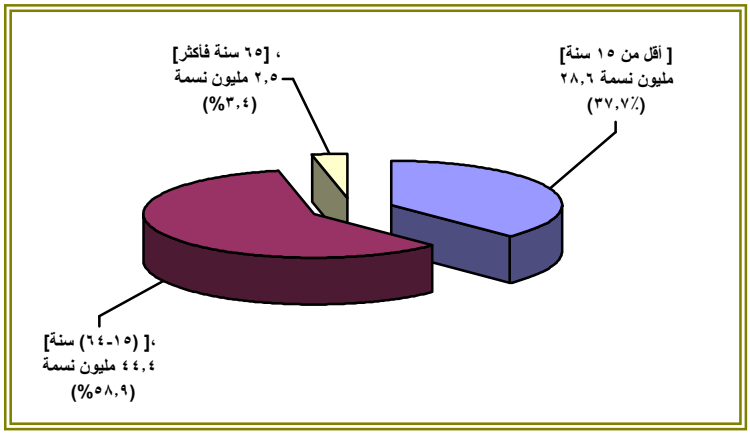

٢/٤ قـــوة العـمـــــل

من المقدّر أن تبلغ قوة العمل ٢٤.٨ مليون فرد فى عام ٢٠٠٩/٠٨ مقابل نحو ٢٣.٩ مليون فرد عـــام ٢٠٠٨/٠٧ وبمعدل نمو ٣.٨%، وهو ما يعنى ارتفاع معدل المساهمة النظرية فى النشاط الاقتـــصادى من ٣٢.٢% إلى ٣٢.٨%.

ويقدّر معدل النمو للقوى العاملة من الذكور بنحو ٢.٢%، وللإناث بنحو ٩.٨% مما يرفع نسبة مساهمة الإناث فى القوى العاملة من ٢٣.٩% فى عام ٢٠٠٨/٠٧ إلى نحـــو ٢٥.٢% فـــى عـــام ٢٠٠٩/٠٨. ويرجع ذلك إلى تزايد الاهتمام بشئون المرأة والتوسع فى تعليم الإناث، وبالتالى إقبالهم للانضمام لسوق العمل.

ومن المقدّر أن يقل عبء الإعالة الاقتصادية بسبب انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة مشاركة الإنـــاث فى قوة العمل ليصل هذا العبء إلى ٢٠٤% عام ٢٠٠٩/٠٨ مقابل ٢١٠% عـــام ٢٠٠٨/٠٧ [جـــدول رقم (٢/٤)].

جدول رقم (٢/٤)

تطور القوة العاملة ومعدلات المساهمة فى النشاط وعبء الإعالة الاقتصادى

البيـــــــــان	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨
السكان (بالمليون نسمة)	٧٤.١	٧٥.٥
القوة العاملة (بالمليون فرد)	٢٣.٩	٢٤.٨
معدل المساهمة النظرية فى النشاط الاقتصادى*	%٣٢.٢	%٣٢.٨
عبء الإعالة الاقتصادى**	%٢١٠	%٢٠٤

* القوة العاملة / جملة السكان. ** (السكان – القوة العاملة) / القوى العاملة

٣/٤ التشغيل والبطالـــة

تستهدف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ أن يرتفع عدد المشتغلين من نحو ٢١.٨ مليون مشتغل عـــام ٢٠٠٨/٠٧ إلى نحو ٢٢.٦٥ مليون مشتغل عام ٢٠٠٩/٠٨ بزيادة قدرها ٨٥٠ ألف مشتغل، وبمتوسط معدل نمـــو سنوى قدره ٣.٩%. ومن المقدّر فى ظل تطورات القوة العاملة والمشتغلين أن يتراجع معدل البطالة إلى ٨.٧% عام ٢٠٠٩/٠٨ مقارنة بالمعدل المتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧ (٨.٨%)، وإن ظلت الأعداد المطلقـــة للمتعطلين فى حدود ٢.١ – ٢.٢ مليون فرد [شكل رقم (٢/٤)].

شكل رقم (٢/٤)

تطور القوى العاملة والتشغيل والبطالة عام ٢٠٠٨/٠٧ و ٢٠٠٩/٠٨

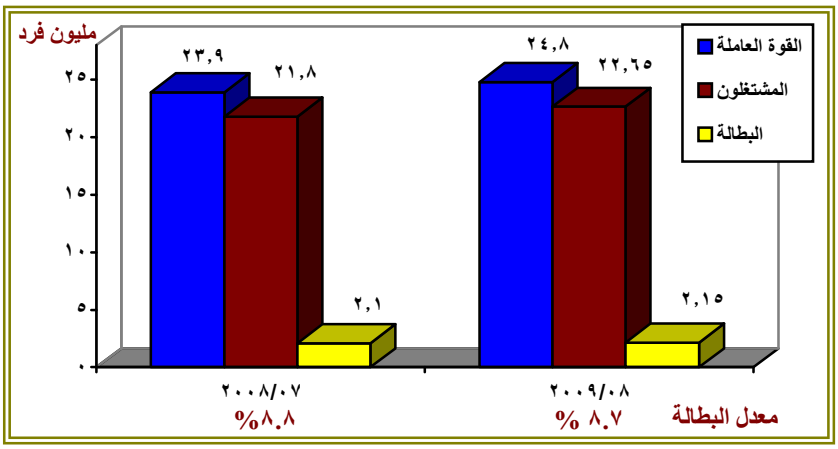

هذا ومن المستهدف اتساع الطاقة الاستيعابية للقطاعات السلعية، وخاصة الصناعات التحويلية ومكـــوّن المشروعات الصغيرة منها، لتوفر نحو ٤٠٠ ألف فرصة عمل، وكذلك قطاعات الخدمات الاجتماعيـــة لتستوعب ٣٠٠ ألف فرد، وأخيراً القطاعات الخدمية الإنتاجية لتهيئ نحو ١٥٠ ألف فرصة عمل [شكل رقم (٣/٤)].

شكل رقم (٣/٤)

فرص العمل الجديدة المستهدفة بمجموعات القطاعات الاقتصادية لعام ٢٠٠٩/٠٨

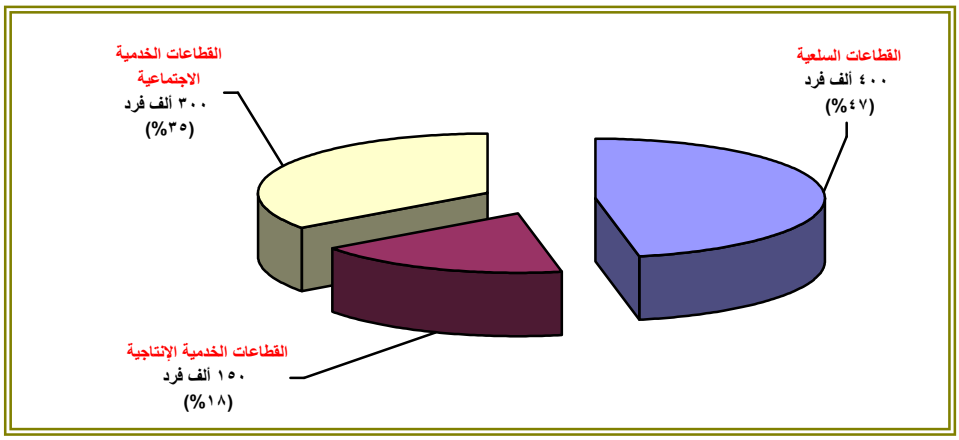

وتولى الخطة اهتماماً خاصاً بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر نظراً لارتفاع قدرتها التشغيلية، ومن ثم مساهمتها فى استيعاب قدر يعتد به من المنضمين سنوياً لسوق العمل.

ويبرز على وجه الخصوص الدور التشغيلى للصندوق الاجتماعى للتنمية حيث تعوّل عليه الخطة الخمسية السادسة فى توفير ما يربو على ١.٤٤ مليون فرصة عمل خلال الفترة بمتوسط سنوى ٢٨٨ ألف فرصة، خاصة وأن الصندوق الاجتماعى قد نجح فى توفير ما يقرب من ٢٥٠ ألف فرصة عمل خلال العام الأول من البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية [شكل رقم (٤/٤)].

شكل رقم (٤/٤)

تقديرات فرص العمل المستهدفة من نشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية

(٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٢/١١)

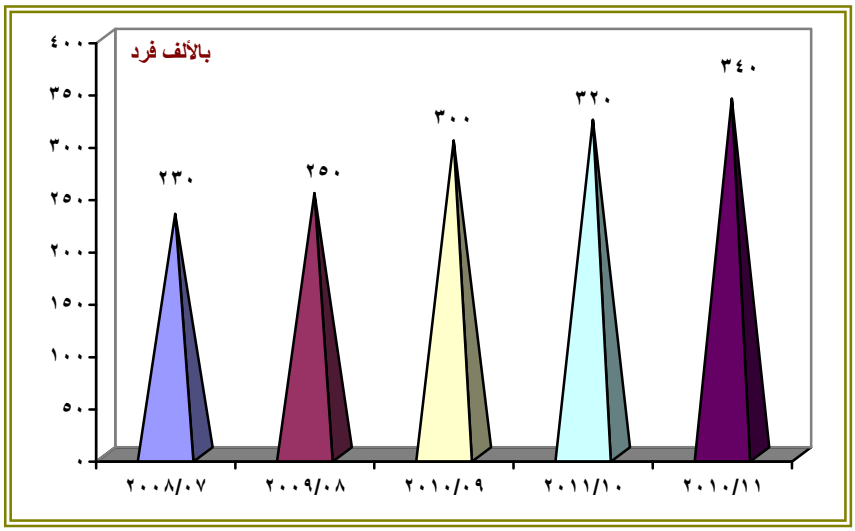

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه قد تمت الموافقة فى ديسمبر ٢٠٠٧ على اعتبار الصندوق الاجتماعى للتنمية من جهات الإسناد بالموازنة العامة للدولة – كهيئة خدمية تابعة لرئاسة مجلس الوزراء – ليتسنى توفير الاعتمادات المالية اللازمة لنشاط الصندوق.

وتأسيساً على ذلك، فقد تم إدراج مبلغ ١٢ مليون جنيه تموّل من الخزانة العامة للدولة لتنفيذ مشروعين فرعيين تابعين للصندوق، يختص أحدهما بالبنية الأساسية بهدف إنشاء وتفعيل مجمعات للمشروعات الصغيرة ومراكز الإقراض، ويستفيد منه نحو ٤.٦ مليون منشأة صغيرة ومتناهية الصغر، وباستثمارات ١٠ مليون جنيه. ويهدف المشروع الثانى لدعم القدرات البشرية من خلال إعداد خريطة استثمارية الكترونية على الإنترنت باستثمارات ٢ مليون جنيه.

٤/٤ التـــدريـــب

تستهدف الخطة الارتقاء بمستوى التدريب على نحو يحقق التكامل بين العملية التعليمية والتدريبة بحيث تصقل برامج التدريب مهارات مُخرجات التعليم على نحو يفى بمتطلبـات سـوق العمـل وتطوراتـه المتلاحقة.

وترمى الخطة إلى تفعيل البرامج الوطنية للتدريب والتشغيل وتأهيل شباب الخريجين من خلال تحـديث مراكز التدريب وتطوير برامجها وإعداد المدرسين وإنشاء مراكز تدريب مهنية والتى بلغ عددها علـى المستوى القومى ٩٣١ مركزاً.

السياســـــات

تتمثل أهم سياسات التدريب فيما يلى:

- الحصر لاحتياجات سوق العمل من المهن المختلفة.
- تطوير مراكز التدريب القائمة وتزويدها بالتجهيزات والآلات اللازمة للتدريب.
- إنشاء مراكز تدريب جديدة مع مراعاة البعد المكانى والسكانى لتنمية مهارات العاملين فى كافة المناطق.
- تطوير مكاتب الاستخدام ومكاتب الأمن الصناعى بالمحافظات.
- التوسع فى مشروع استكمال شبكة معلومات العمالة من خلال الاتصالات بـين الإدارة العامـة للحاسبات الآلية والمواقع المرتبطة بها.
- تنمية مهارات وقدرات المرأة العاملة من خلال (مشروع النهوض بالمرأة وتنميـة قـدراتها) لإيجاد فرص عمل للنساء المتعطلات مع تزويد المرأة العاملـة بالمهـارات المختلفـة وفقـاً لمتطلبات سوق العمل.

أهداف خطة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

- تجهيز عدد ١٥ مكتب سلامة وصحة مهنية لمديريات القـوى العاملـة والهجـرة فـى سـت محافظات (بنى سويف – أسوان – الدقهلية – كفر الشيخ – البحيرة – الغربية).
- استكمال وإنشاء مراكز تدريب مهنى فى عدد ١٩ محافظة .

- إنشاء مراكز تدريب مهنى جديدة للمديريات التى تم تخصيص أراضى لها .
- تطوير بعض المكاتب العمالية بالخارج والمنتشرة على مستوى الدول العربية والأوروبية وتزويدها بالأجهزة والحاسبات والفاكسات وآلات التصوير ....
- تجهيز عدد ٨٠ موقع شبكة مركزية لشبكات معلومات العمالة وتجهيز ٢٠ مكتباً ميدانياً.
- استكمال باقى مكاتب التشغيل على مستوى الجمهورية، وعددها ١٠٠ مكتب.
- إعادة هيكلة المركز القومى لدراسات السلامة والصحة والمهنية وتأمين بنية العمل.

الاستثمارات المستهدفة:

تتوزع استثمارات وزارة القوى العاملة على برنامج تأهيل مراكز التدريب، برنامج مراكز المعلومات، وبعض البرامج الأخرى، باستثمارات إجمالية قدرها ٢٤ مليون جنيه [الجدول رقم (٣/٤)].

جدول رقم (٣/٤)
الاستثمارات المستهدفة لبرامج التدريب عام ٢٠٠٩/٠٨
بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٩/٠٨ والمنفذ عام ٢٠٠٧/٠٦

(مليون جنيه)

البرامج	منفذ ٢٠٠٧/٠٦	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨
برنامج تأهيل مراكز التدريب	٧.١	١٤.٠	١٤.٢
برنامج مراكز المعلومات	٢.٠	٢.٠	٢.٠
برامج أخرى	١٠.١	٧.٢	٧.٨
الإجمالى	**١٩.٢**	**٢٣.٢**	**٢٤.٠**

٥/٤ مستويات المعيشة

تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين من خلال زيادة مستويات الدخول النقدية، واحتواء الاتجاهات التضخمية، وتفعيل برامج الدعم الغذائى وشبكات الضمان الاجتماعى. ولذلك تلتزم خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ بمواصلة تبنى حزمة متكاملة من السياسات النقدية والمالية والاجتماعية التى ترمى إلى ضبط العرض النقدى بما يتوافق وحجم المعاملات، وإلى تحقيق الاستقرار النسبى لأسعار الصرف، وتوازن العلاقة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وزيادة الدعم النقدى والعينى، والتوسع فى الخدمات العامة.

وفى ظل معدل نمو حقيقى مستهدف قدره ٧%، ومعدل نمو سكانى ١.٩%، من المتوقع زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى بما يربو على ٥% عام ٢٠٠٩/٠٨. وقياساً بالأسعار الجارية، فإن الدخل النقدى للفرد سوف يصل إلى ١٣.٤ ألف جنيه مقارنة بـ ١١.٧ ألف جنيه، بنسبة زيادة تناهز ١٤%.

وتقّدر قيمة الإنفاق الاستهلاكى – بشقية العائلى والحكومى – بنحو ٨١٧ مليار جنيه (بالأسعار الجارية) فى عام ٢٠٠٩/٠٨، مقابل ٧٠٩ مليار جنيه. قيمة متوقعة عام ٢٠٠٨/٠٧، بنسبة نمو ١٥%.

ومن المستهدف أن يبلغ الاستهلاك العائلى نحو ٨٧% من جملة الإنفاق الاستهلاكى النهائى فى عام ٢٠٠٩/٠٨، حيث يقدّر بنحو ٧١١ مليار جنيه، ويعنى ذلك ارتفاع متوسط دخل الفرد النقدى إلى ٩.٤ ألف جنيه بالمقارنة بـ ٨.٣ ألف جنيه لعام ٢٠٠٨/٠٧، وبمعدل نمو قدره ١٣.٥% بالأسعار الجارية، ويربو على ٤% بالأسعار الثابتة [شكل رقم (٤/٥)].

شكل رقم (٤/٥)

تطور متوسط الدخل والاستهلاك للفرد

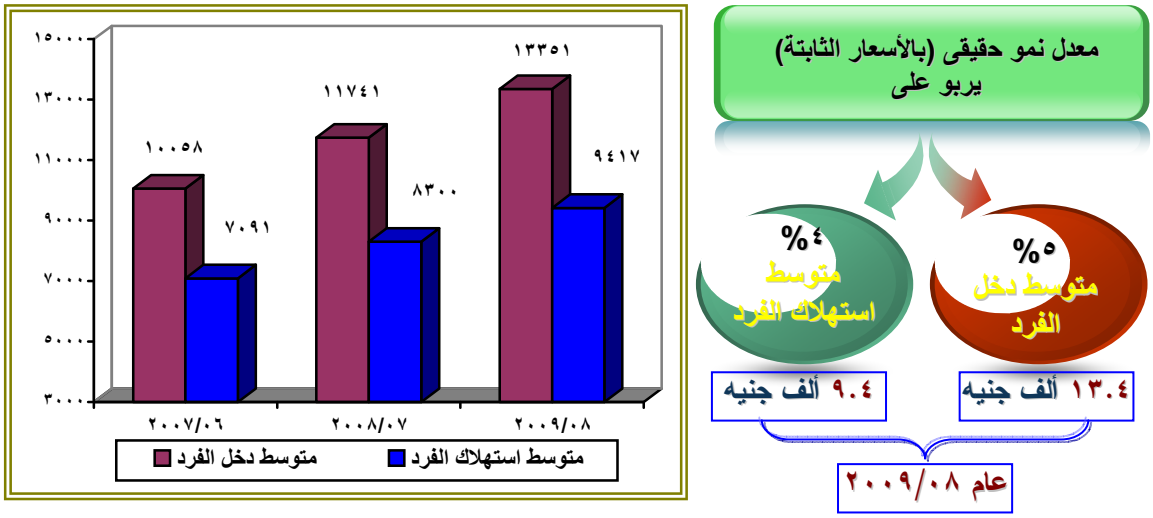

وتحقيقاً لهذه المستهدفات، تواصل الحكومة جهودها لاحتواء الاتجاهات التضخمية الحالية بحيث يتراجع معدل التضخم إلى أقل من ٧% بالمقارنة بالمعدل السائد والذى يدور حول ١٢% (مارس ٢٠٠٨).

٦/٤ الخدمات التعليمية

١/٦/٤ التعليم قبل الجامعى

تم إعداد خطة ٢٠٠٩/٠٨ فى إطار التوجّهات والسياسات العامة لإصلاح التعليم قبل الجامعى وبما يحقق البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية. وقد تبلورت معالم خطة تطوير الخدمة التعليمية فى وثيقة الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم (٢٠٠٧ – ٢٠١٢). وتستند هذه الخطة إلى ثلاثة

محاور رئيسية تستهدف تحقيق جودة عالية فى التعليم ودعم كفاءة النظم والتأهيل المؤسسى للامركزية والمشاركة المجتمعية، وتوفير عدالة الإتاحة والفرص التعليمية المتكافئة للجميع.

السياسات والبرامج

يوضّح الجدول رقم (٤/٤) البرامج ذات الأولوية المرتبطة بالأهداف الرئيسية التى ترتكز عليها الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى، وهى تضم عشرة برامج تتعلق بإصلاح المناهج التعليمية وتنمية الموارد البشرية والتطوير التكنولوجى وإصلاح التعليم الأساسى وتطوير التعليم الثانوى وتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة.

جدول رقم (٤/٤)

برامج تطوير التعليم قبل الجامعى

الهدف الرئيسي	دعم جودة التعليم	دعم كفاءة النظم والإدارة	تأكيد عدالة الإتاحة في نظام التعليم
مجموعة برامج الهدف	▪ برنامج الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات.	▪ التأصيل المؤسس للامركزية.	▪ تطوير مرحلة رياض الأطفال.
	▪ برنامج الإصلاح المتمركز علي المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوي.	▪ التطوير التكنولوجي ونظم المعلومات والاتصالات.	▪ إصلاح التعليم الأساسي.
	▪ برنامج تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية.	▪ تحديث نظم المتابعة والتقويم.	▪ تطوير التعليم الثانوي.
		▪ تطوير بناء المدارس وصيانتها	▪ التعليم المجتمعي للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم.
			▪ تعليم ودمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

أهداف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨

التزاماً بالبرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، تهدف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ إلى إنشاء وتجهيز ٥٠٠ مدرسة بطاقة ٨٠٠٠ فصل، بالإضافة إلى تأهيل ألف مدرسة لدخولها للاعتماد التربوى، ومحو أمية نحو ٦٠٠ ألف فرد.

ويوضّح الشكل رقم (٦/٤) توزيع الفصول المستهدفة على مراحل التعليم المختلفة، ويشير إلى انفراد التعليم الابتدائي بنحو ٤٤% من إجمالى الفصول المستهدف إقامتها وتجهيزها، والتعليم الثانوى بنحو ٢٥%.

هذا بالإضافة إلى زيادة أعداد المقبولين بجميع مراحل التعليم الأزهرى قبل الجامعى من حـــوالى ٤٧٦ ألف طالب وطالبة فى عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى نحو ٤٩٢ ألف طالب فى ســـنة ٢٠٠٩/٠٨ ليرتفـــع عـــدد المقيدين إلى أكثر من ١.٩ مليون طالب وطالبة، مقابل بنحو ١.٣ مليون طالب وطالبة عام ٢٠٠٧/٠٦.

شكل رقم (٦/٤)

توزيع الفصول المستهدف إنشاؤها وتجهيزها عام ٢٠٠٩/٠٨ بحسب المرحلة التعليمية

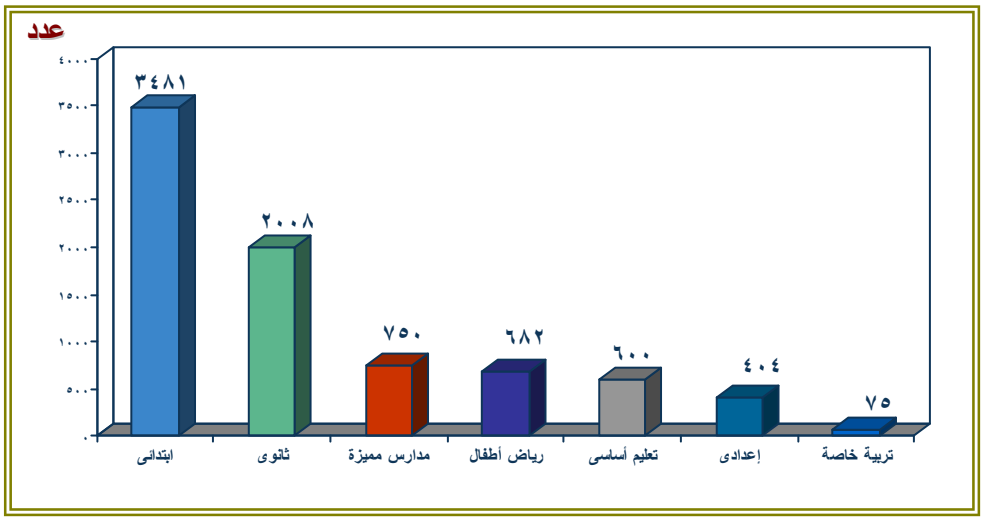

وتجدر الإشارة إلى استئثار محافظات الصعيد بنحو ٣٨% من إجمالى عدد الفصول المـــستهدفة اتفاقـــاً وأولويات التنمية المكانية وسياسة الدولة نحو تكثيف جهود التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية فى الجنوب لتضييق الفجوة الإقليمية القائمة [شكل رقم (٧/٤)].

شكل رقم (٧/٤)

التوزيع المكانى للفصول المستهدف إنشاؤها وتجهيزها خلال عام ٢٠٠٩/٠٨

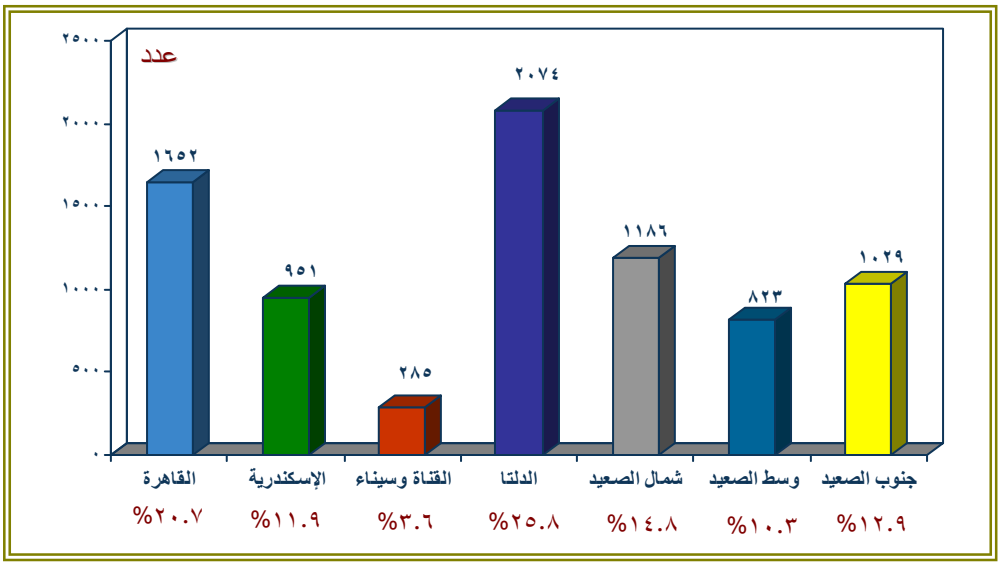

وبالنسبة للأعداد الطلابية فى التعليم قبل الجامعى، فمن المستهدف زيادة عدد المقبولين من ٣.٧ مليون طالب وطالبة عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى ٤.٣ مليون طالب عام ٢٠٠٩/٠٨، مما يرفع عدد المقيدين بالتعليم المدرسى من ١٤.٧ ألف طالب وطالبة عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى ١٥ مليون عام ٢٠٠٨/٠٨ ثم إلى ١٥.٣ مليون عام ٢٠٠٩/٠٨ بزيادة سنوية متوقعة فى حدود ٣٠٠ ألف طالب وطالبة [شكل رقم (٨/٤)].

شكل رقم (٨/٤)

تطور العدد الإجمالى للمقبولين والمقيدين بالتعليم المدرسى

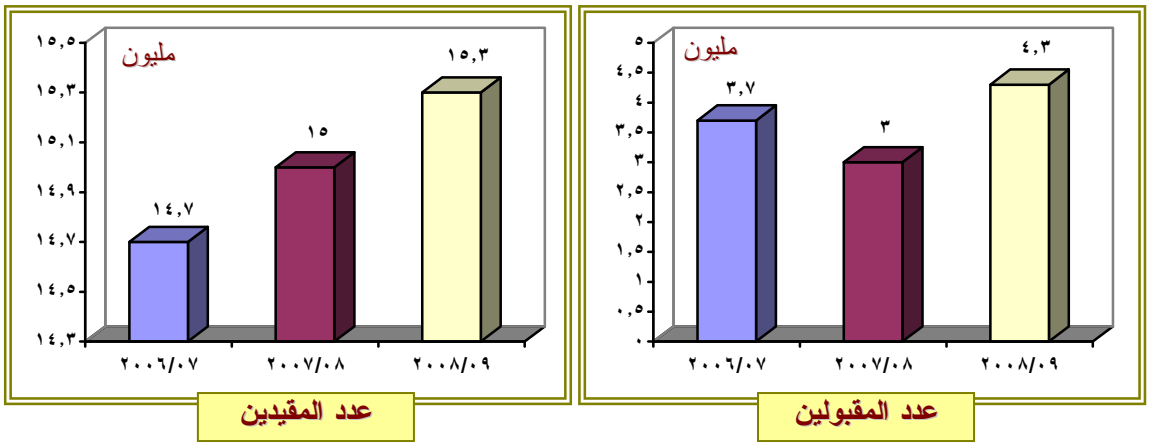

ويوضح الجدول رقم (٥/٤) تطور أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين بالتعليم قبل الجامعى حسب المراحل الدراسية فى عام ٢٠٠٧/٠٦ (فعلى)، وعام ٢٠٠٨/٠٧ (متوقع)، وعام ٢٠٠٩/٠٨ (مستهدف)، ويُلاحظ التغير الكبير فى الأعداد الخاصة بالتعليم الثانوى بأنواعه (عام وفنى) فى عام ٢٠٠٨/٠٧ نتيجة إلغاء الصف السادس ثم عودته.

جدول رقم (٥/٤)

تطور أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين بالتعليم قبل الجامعى حسب مراحل الدراسة

(بالألف)

المرحلة التعليمية	٢٠٠٧/٠٦		٢٠٠٨/٠٧		٢٠٠٩/٠٨	
	عدد المقيدين	عدد المقبولين	عدد المقيدين	عدد المقبولين	عدد المقيدين	عدد المقبولين
الإبتدائى	٨٨٨٢.٨	١٤٨٩.٨	٩٠٥١.٠	١٥٣١.٢	٩٢٢٣.٠	١٦٣٧.٧
الإعدادى	٢٨٧٨.٠	١٢٨٣.٢	٣٧٨١.٣	١٣٠٣.٨	٣٨٥٦.٩	١٣٤٥.٥
الثانوى العام	١١٧٣.٨	٣٨٢.٣	٧٨٤٦.٧	١٠.١	٧٩٧.٢	٦٣٦.٠
الثانوى الفنى	١٧٩٣.٦	٥٤٣.٩	١٣٦١.٦	٢٠٣.٠	١٤٠١	٧٠٦.٠
الجملة	**١٤٧٢٨.٢**	**٣٦٩٩.٢**	**١٤٩٧٨.٦**	**٣٠٤٨.١**	**١٥٢٧٨.١**	**٤٣٢٥.٢**

٢/٦/٤ التعليم العالى والجامعـــــى

الإستراتيجية والسياسات العامة

- إتاحة وعدالة توزيع فرص التعليم العالى بكافة أنواعه لتلبية احتياجات الطلب المجتمعـــى فـــى مختلف المناطق.
- التوسع فى الأنماط الجديدة من التعليم العالى
- تنمية الاتجاهات نحو الدراسات متعددة التخصّصات.
- إتاحة مزيدٍ من فرص التعليم الفنى والتكنولوجى المتطور لخدمة التنمية.
- تشجيع المشاركة المجتمعية فى إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالى.
- تأكيد كفاءة وجودة مؤسسات وبرامج التعليم العالى طبقاً للمعايير المقبولة محلياً وعالمياً.
- التركيز على الجامعات ذات التخصّصات العلمية الحديثة والتى تطبق مناهج تدريسية متطوّرة.
- دعم اللامركزية فى العملية التعليمية.
- التركيز على تنمية المهارات ودعم القدرات المؤسسية.
- الربط بين مُخرجات التعليم الجامعى والعالى ومتطلبات سوق العمل من التخصّصات المختلفة.

الأهـــــداف الرئيسية :

- زيادة عدد الطلاب المقيدين بالتعليم العالى والجامعى ليصل إلى نحو ٢.٨ مليون طالـــب وطالبـــة، بزيادة ٣٧٥ ألف عن المتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧.
- زيادة أعداد الطلبة المقبولين بالتعليم الجامعى الأزهرى من ٨٣ ألف عـــام ٢٠٠٧/٠٦ علـــى ١٠٧ ألف عام ٢٠٠٩/٠٨ والأعداد المناظرة من المقيدين من ٣٥٠ ألف إلـــى ٤٢٢ ألـــف فـــى عـــامى المقارنة [شكل رقم (٩/٤)] .

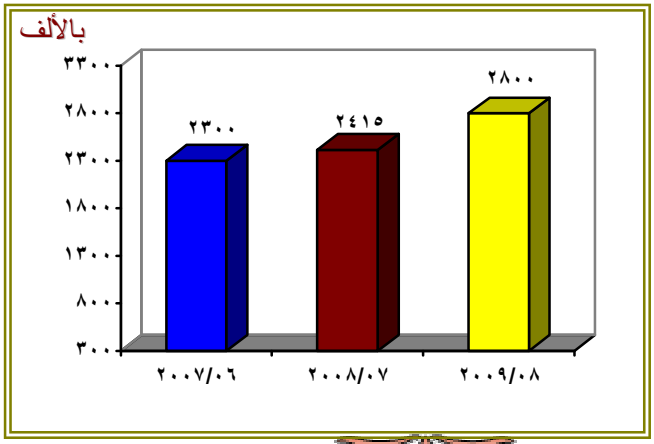

شكل رقم (٩/٤)
تطور أعداد الطلبة المقيدين بالتعليم العالى والجامعى

- زيادة معدل الالتحاق ليصل إلى نحو ٣٠% من الشريحة العمرية (١٨ – ٢٣ سنة).
- زيادة أعداد الجامعات من ٢٥ جامعة عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى ٣١ جامعة عام ٢٠٠٩/٠٨
- زيادة عدد الكليات والمعاهد من ٤٤١ عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى ٤٧٦ عام ٢٠٠٩/٠٨.
- الانتهاء من أعمال المبانى لبعض الكليات الجامعية والإسكان الطلابى والإدارة العامة، مثل مستشفى الطب النفسى ومكافحة الإدمان بجامعة القاهرة، والمبنى الملحق بكلية طب وكلية طب الفم والأسنان والمستشفى التخصصى بجامعة بنها، ومبنى الصناعات الغذائية بكلية الزراعة بجامعة المنيا ومجمع مدرجات كلية الهندسة بجامعة أسيوط، والأقسام العلاجية بمستشفيات جامعة الأزهر (الحسين والزهراء الجامعى).
- استكمال تطوير كليات التربية بالجامعات المصرية وتجهيزها بالمعدات وأجهزة الحاسب الآلى والشبكات.

الاستثمارات الكلية لقطاع التعليم والبحث العلمى

تقدّر الاستثمارات الكلية المستهدفة بقطاع التعليم والبحث العلمى بنحو ٧.٦ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٩/٠٨، ويخص القطاع الخاص منها نحو ٣.٨ مليار جنيه، بنسبة ٥٠% تقريباً، ويخص القطاع الحكومى والهيئات العامة نحو ٣.٨ مليار جنيه بالإضافة إلى المستشفيات الجامعية بنحو ٢٩١ مليون جنيه موزعة على النحو الموضح بالشكل رقم (١٠/٤).

شكل رقم (١٠/٤)

الاستثمارات الكلية المستهدفة بقطاع التعليم والبحث العلمى

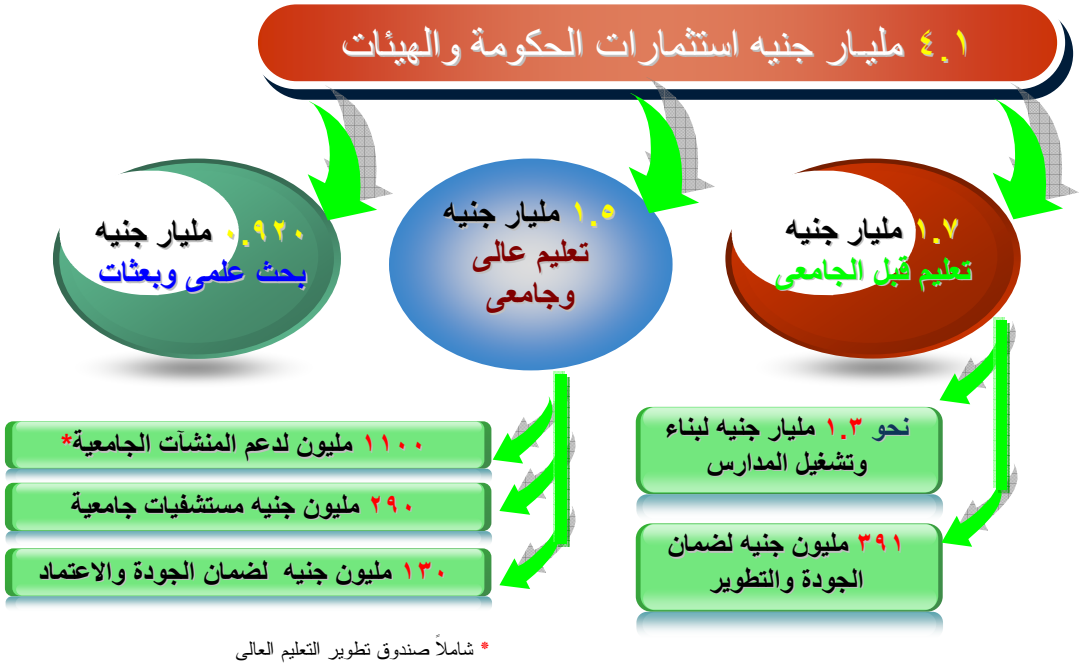

* شاملاً صندوق تطوير التعليم العالى

السياسات والأهداف:

- تطوير أداء مؤسسات البحث العلمى بما يتوافق ونظم الاعتماد وضمان الجودة.
- التنسيق بين مؤسسات الإنتاج والمراكز البحثية المختلفة بهدف إجراء الأبحاث العلمية التى تخدم قضايا الإنتاج .
- تعظيم الاستفادة بالموارد البشرية فى مؤسسات البحث والتطوير، وذلك بتطوير منظومة التعليم والتدريب والتأهيل.
- تدعيم دور صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية الجارى إنشاؤه فى تمويل البحوث على المستوى القومى.
- تصنيع بعض أجزاء الأقمار الصناعية لتدخل بذلك مصر مرحلة الإنتاج بعد إطلاق أول قمر صناعى مصرى.
- إنشاء مشروع معهد بحوث الأراضى القاحلة بمدينة مبارك للأبحاث العلمية .
- إنشاء حضانات تكنولوجية لتصنيع المنتجات الدوائية وصناعة المواد الجديدة.

٧/٤ الخدمات الصحيـــة

الإستراتيجية العامة

تهدف السياسة الصحية للدولة التى تضمنها البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية إلى رؤية جديدة لإصلاح منظومة الرعاية الصحية والتأمين الصحى من خلال برنامج "تأمين صحى لكل مواطن" وتقوم هذه الرؤية على وضع قواعد مؤسسية متطورة، تحقق التغطية الشاملة لخدمات الصحة الأساسية، وتضمن عدالة توزيعها والارتقاء بجودتها وتكفل مشاركة القادرين ومختلف قطاعات المجتمع فى تكلفة الخدمات الصحية على نحو مستقر ومستدام.

وتتركز إستراتيجية الصحة والسكان على ستة محاور أساسية لتحقيق هذه الرؤية الجديدة :

- تطوير هيئة التأمين الصحى من الناحية الإدارية والمالية، بهدف فصل جهة تمويل العلاج عن جهة تقديم العلاج .
- نشر صندوق رعاية صحة الأسرة الذى يتعاقد مع كافة المؤسسات العلاجية فى مختلف محافظات مصر.
- تغطية جميع المواطنين الذين لا يشملهم نظام التأمين الصحى الحالى.

- استمرار التوسع فى إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية فى كافة المحافظات.
- تطوير المستشفيات العامة ومستشفيات التأمين الصحى وكافة المستشفيات المملوكة للدولة على نحو يتوافق مع تطوير نظم التأمين.
- تحقيق اندماج محاور هذا التحرك ومكونات هذه المنظومة، خلال خمس سنوات فى نظام واحد يضمن تغطية تأمينية شاملة لكافة المواطنين.

مستهدفات الخطة

- خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع من ١٧ لكل ألف مولود عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى ١٦ ثم إلى ١٥ لكل ألف عامى ٢٠٠٨/٠٧ و ٢٠٠٩/٠٨.
- زيادة متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٧١ سنة للذكور و ٧٤ سنة للإناث فى عام ٢٠٠٩/٠٨.
- زيادة أعداد المنتفعين بالتأمين الصحى من ٣٨.٧ مليون عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى ٤٠ مليون عام ٢٠٠٩/٠٨.
- زيادة أعداد الأسِرّة من ١٨٥ ألف إلى ٢٠٨ ألف والمستشفيات العامة من ٣٥٠ مستشفى إلى ٤١٢ [شكل رقم (١١/٤)].

شكل رقم (١١/٤)

تطور الخدمات الصحية

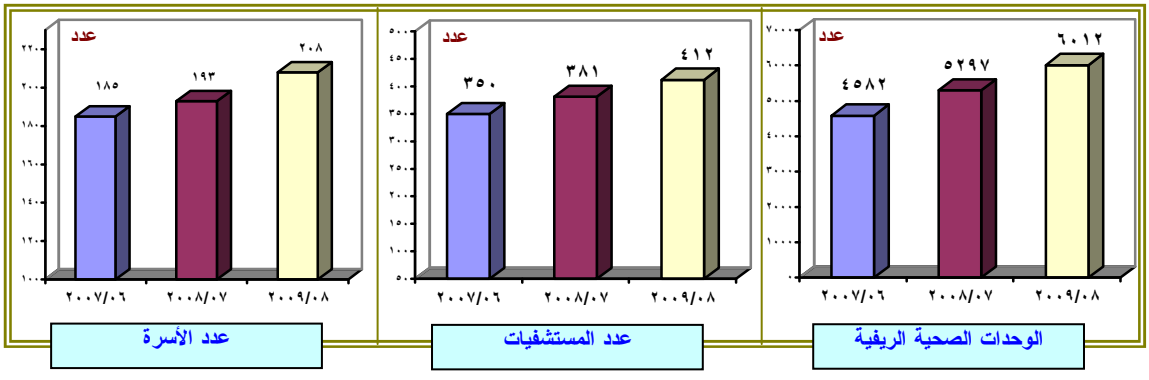

الاستثمارات المستهدفة

تقدّر استثمارات القطاع الصحى بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨ بحوالى ٥ مليار جنيه، منها نحو ٢ مليار جنيه استثمارات يقوم القطاع العام بتنفيذها بنسبة ٤٩% ويخص منها وزارة الصحة والسكان نحو ٢.١ مليار جنيه، أى بنسبة ٨٧% من الاستثمارات العامة، ونحو ٢.٥ مليار جنيه استثمارات يقوم القطاع الخاص بتنفيذها بنسبة ٥١%.

ويخص الجهاز الحكومى ١.٨ مليار جنيه من استثمارات وزارة الصحة والسكان، ونحو ٣٠٠ مليون جنيه للهيئات الاقتصادية ويوضّح الشكل رقم (١٢/٤) توزيع الاستثمارات الحكومية بحسب البرامج المستهدفة.

شكل رقم (١٢/٤)

الاستثمارات الحكومية المستهدفة بحسب البرامج الصحية عام ٢٠٠٩/٠٨

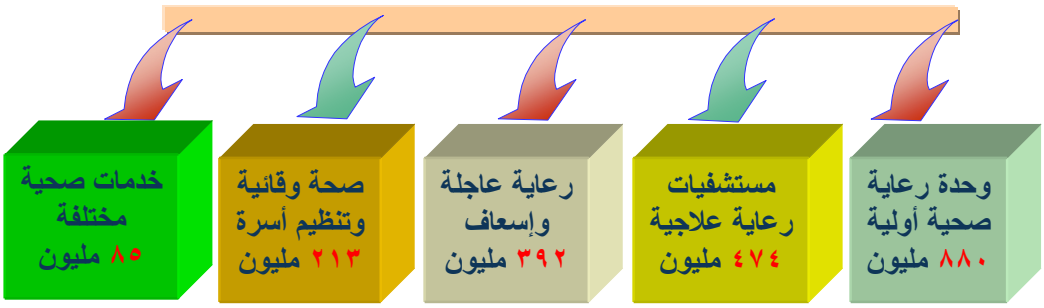

٨/٤ خدمات الإسكـــان والمرافـــق

١/٨/٤ خدمـــات الإسكان

الإستراتيجية العامة

- توفير الأراضى وإمدادها بالمرافق والخدمات بهدف إنشاء وحدات سكنية لمحدودى الدخل والشباب.
- حصر الأراضى المتوفرة بالمحافظات لتحقيق الوحدات المستهدفة بكل محافظة طوال مدة مشروع مبارك للإسكان.
- مساهمة صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقارى فى مساعدة الشباب للحصول على وحدات سكنية بتقديم دعم مالى وشراء الوحدات السكنية بالمساحات التى يحددها قانون التمويل العقارى على أن يتم السداد على أقساط شهرية وبمقدم محدود طبقاً لقانون التمويل العقارى، وتنشيط السوق العقارى لمساعدة المواطنين على امتلاك الوحدات السكنية وفقاً لمستويات دخولهم.
- تخفيض رسوم تسجيل العقارات، مع خفض سعر الفائدة على التمويل العقارى مع التمييز بحسب المساحة ونوع الإسكان.
- تخصيص نسبة من الإحتياطى المحلى لدى البنك المركزى للإقراض للشركات العاملة فى مجال التمويل العقارى.
- إصدار سندات حكومية لتمويل شراء المساكن.

- تحديد كردونات المدن والقرى وتنظيم عمليات البناء مع الحفاظ على الأراضى الزراعية.
- تطوير المناطق العشوائية مع تقنين الملكيات وتوصيل المرافق والخدمات العامة وفقاً لمعايير وأولويات محدّدة.
- الانتهاء من قانون البناء الموحد لتنقية المواد القانونية من التداخلات ومنع الإزدواجية والتعارض فى عمليات التخطيط العمرانى وإعادة البناء.

أهداف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨

تستهدف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ إنشاء ٢٩٧ ألف وحدة سكنية تشمل ٢٢٧ ألف وحدة فى المناطق الحضرية بنسبة ٧٦%، وعدد ٧٠ ألف وحدة بالمناطق الريفية ومناطق الاستصلاح الزراعى بنسبة ٢٤%. ومن المستهدف أن يقوم القطاع الخاص بتنفيذ ٧٦% من جملة هذه الوحدات. ويضم الإسكان الاقتصادى نحو ١٨٢ ألف وحدة بنسبة ٨٠% من جملة الوحدات السكنية المستهدفة بالحضر خلال عام الخطة [جدول رقم (٦/٤)].

جدول رقم (٦/٤)

خطط الإسكان المستهدفة عام ٢٠٠٩/٠٨ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧

(بالألف وحدة)

البيـــــان	متوقع ٢٠٠٨/٠٧		مستهدف ٢٠٠٩/٠٨	
	عدد	الأهمية النسبية (%)	عدد	الأهمية النسبية (%)
إسكان الحضر				
اقتصادي (منخفض التكاليف)	١٤٧	٦٢	١٨٢	٦١
مستويات (متوسط، فوق المتوسط، فاخر)	٣٠	١٣	٤٥	١٥
جملة الحضر	**١٧٧**	**٧٥**	**٢٢٧**	**٧٦**
إسكان اقتصادي بالمناطق الريفية ومناطق الاستصلاح	٦٠	٢٥	٧٠	٢٤
الإجمالي العـــام	**٢٣٧**	**١٠٠**	**٢٩٧**	**١٠٠**
قطاع عام	٧٠	٣٠	٧٠	٢٣.٦
قطاع خاص	١٦٧	٧٠	٢٢٧	٧٦.٤

ويجرى تخصيص نحو ٧٠ مليون جنيه من القروض الميسّرة لاستكمال إسكان المحافظات، و ١٣٠ مليون جنيه لتعاونيات البناء والإسكان، و ٣٤٥ مليون جنيه للمشروعات التابعة لوزارة الإسكان وأجهزتها. وهذه التيسيرات التمويلية الموجهّة للإسكان تمثل نحو ٤٢ % من جملة القروض الميسّرة الممولّة من بنك الاستثمار القومى بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨ [شكل رقم (١٣/٤)].

شكل رقم (١٣/٤)

القروض الميسرة للإسكان الشعبى والأسر الفقيرة

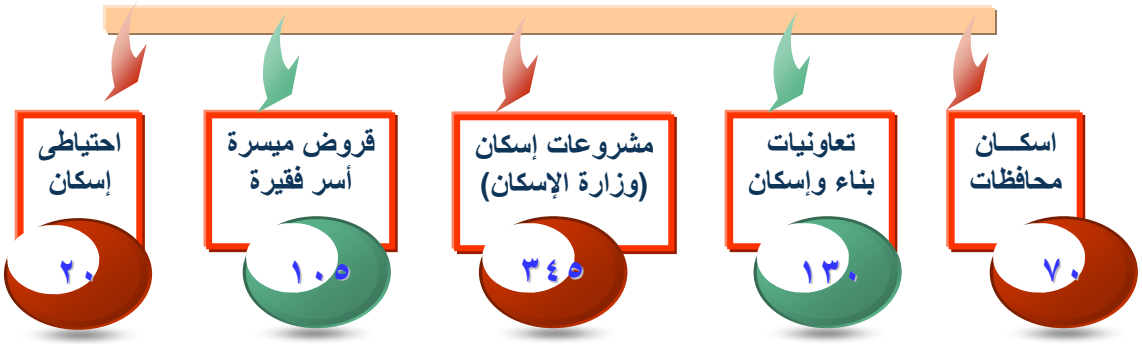

هذا ومن المستهدف تنفيذ واستكمال نحو ٥٧٠٠ وحدة سكنية بمساحة ٦٣ م^{٢} فى إطار المشروع القومى للإسكان، واستكمال تنفيذ ما يربو على ٣٠ ألف وحدة سكنية (من خلال أجهزة التعمير بوزارة الإسكان).

٢/٨/٤ خدمات مياه الشرب والصرف الصحى

السياسات العامة

تستند خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ إلى الركائز الإستراتيجية الواردة بالخطة الخمسية السادسة فى شأن تنمية قطاع المياه والصرف الصحى. وترتكز إستراتيجية التنمية على مجموعة محاور تتمثل فى الآتى :

- تحقيق التغطية الشاملة للمدن والقرى باحتياجاتها من مياه الشرب.
- الانتهاء من توفير مياه الشرب النقية للقرى المحرومة، والبدء فى التوابع، مع وضع خطة متوسطة المدى لمد خدمات الصرف الصحى لكافة القرى.
- امتداد خدمات المياه والصرف الصحي إلى المناطق الصحراوية المتاخمة للمدن القائمة وخارج الوادى بما يضمن زيادة المساحة المأهولة بالسكان.
- خفض الفاقد في شبكات المياه إلى الحد الأدنى، وتخفيف العبء على شبكات الصرف الصحي.

- تحسين اقتصاديات تشغيل وصيانة مشروعات المياه والصرف الصحي بهدف ضمان تغطية مصاريفها من إيراداتها تدريجياً في إطار التوازنات الضرورية وعدم زيادة الأعباء على المواطنين.
- ترشيد استهلاك مياه الشرب بالمنازل لتلافي الفاقد من مياه الشرب، وذلك عن طريق:
  - أن يكون أساس المحاسبة هو الاستهلاك الفعلي وفقاً لقراءات حقيقية للعدّادات، وضرورة تركيب عدّاد لكل وحدة سكنية (وليس لكل مبنى).
  - زيادة الوعي بين المواطنين – من خلال المناهج التعليمية وأجهزة الإعلام المختلفة – بأهمية هذا المورد وحتمية المحافظة عليه.
  - الاهتمام بالصيانة الدورية للشبكات الداخلية بالمنازل والأماكن العامة.
  - تلافي تلوّث مشروعات مياه الشرب عن طريق زيادة عدد معامل تحليل مياه الشرب وتوزيعها جغرافياً بمختلف المحافظات والأقاليم.

الأهـــــــداف

- زيادة الطاقة المتاحة من مياه الشرب من نحو ٢٢.٦٢ مليون م^3/ يوم عام ٢٠٠٨/٠٧ إلى نحو ٢٣.٢ مليون م^3/يوم عام ٢٠٠٩/٠٨ بزيادة قدرها نحو ٠.٥٨ مليون م^3/يوم، بنسبة ٢.٦%.
- زيادة متوسط نصيب الفرد من الطاقة المتاحة من ٣٠٥ لتر / يوم عام ٢٠٠٨/٠٧ إلى ٣٠٧ لتر/يوم عام ٢٠٠٩/٠٨.
- زيادة أطوال الشبكات من نحو ٣٠.٥ ألف كم عام ٢٠٠٨/٠٧ إلى نحو ٣٢ ألف كم عام ٢٠٠٩/٠٨ بنحو ١.٥ ألف كم بنسبة ٤.٩% .
- زيادة طاقات التصرفات المتاحة من نحو ١٥.١٦ مليون م^3/يوم عام ٢٠٠٨/٠٧ إلى نحو ١٦.٣٣ مليون م^3/يوم عام ٢٠٠٩/٠٨ بزيادة قدرها نحو ١.١٧ مليون م^3/يوم، بنسبة ٧.٧%.
- زيادة الطاقات المتاحة لمحطات التنقية من نحو ١٣ مليون م^3/يوم، عام ٢٠٠٨/٠٧ إلى نحو ١٣.٨٨ مليون م^3/يوم عام ٢٠٠٩/٠٨ بزيادة قدرها نحو ٠.٨٨ مليون م^3/يوم، بنسبة ٦.٨%.
- زيادة أطوال الشبكات من نحو ٢٥.١٥ ألف كم عام ٢٠٠٨/٠٧ إلى نحو ٢٧.١٥ ألف كم عام ٢٠٠٩/٠٨ بزيادة قدرها نحو ٢ ألف كم، بنسبة ٧.٩ [شكل رقم (١٤/٤)].

شكل رقم (١٤/٤)

الطاقات المتاحة والتصرفات المتاحة وأطوال شبكات المياه والصرف الصحي

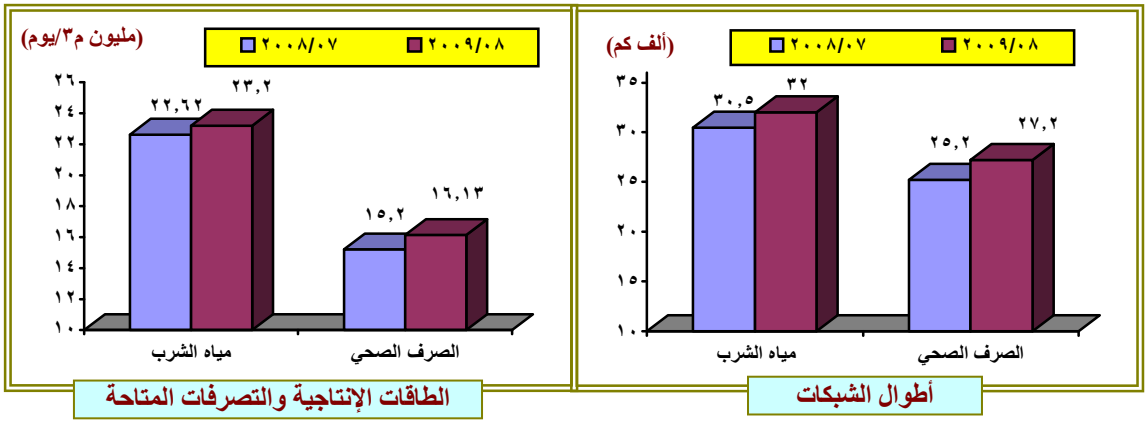

- تنفيذ ١٢٥ كم شبكات مياه رئيسية وفرعية، وعدد ٩ خزانات مياه أرضى وعالى وعدد ٢ محطة تنقية، وتنفيذ عدد ٢ محطة رفع مياه، وتطوير عدد ٥ محطات قائمة، وحفر ١٩ بئراً فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة.

- تنفيذ ١٥٠ كم شبكات صرف صحى رئيسية وفرعية، وعدد ٤ محطات رفع صرف صحى، وعدد واحد محطة معالجة صرف صحى بطاقة إجمالية ١٣٠ ألف م^{٣} / يوم وتطوير عدد ٦ محطات قائمة فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة.

- إنشاء واستكمال شبكات مياه بمناطق التعمير بطول ١٩٤ كم، ومن أهمها شبكة المياه الداخلية بمطروح بطول ٣٠ كم، شبكات مياه بسيوه بطول ٢٠ كم، خط مياه أبو رديس / الطور / شرم الشيخ (١٢ كم)، خط مياه سفاجا / القصير (٢٠ كم)، شبكات مياه لمدن النقب / طابا / نويبع / دهب (١٢ كم)، خط مياه الإسماعيلية / الجفجافة (٣٠ كم)، بالإضافة إلى حفر ١٨ بئراً بسيناء والوادى الجديد، وعدد ٨ محطات تنقية بالوادى الجديد .

- إنشاء خطوط طرد للصرف الصحى بمناطق التعمير بطول ١٥٥ كم.

المشروع	الطول (بالكيلو متر)
صرف صحي العلمين	٤٠
صرف صحي سيدي عبد الرحمن	٥٠
صرف صحي متكامل بشرم الشيخ	١٣
صرف صحي دهب	٢٧
* بالإضافة إلى استكمال أعمال ٢٥ محطة رفع صرف صحي.	

ويوضّح الجدولان رقم (٧/٤) و (٨/٤) المشروعات المستهدف نهوها وتلك المدرجة بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨ فى مجال خدمات مياه الشرب والصرف الصحى، وكذا التكلفة الاستثمارية المناظرة لكلٍ منها.

جدول رقم (٧/٤)

مشروعات المياه المستهدف نهوها خلال عام ٢٠٠٩/٠٨

أولاً : ميـــــاه الشـــــرب

المشروعـــــات(*)	التكاليف الكلية (بالمليون جنيه)
شبكة مياه العلمين	٩
خط مياه القنطرة شرق/العريش/رفح	٦٥٠
خط مياه العاشر من رمضان/خليج السويس	٦٥٠
شبكة توزيع برأس غارب وسفاجا	٧٧.٧

(*) مشروعات أجهزة التعمير

المشـــــروع	الطاقة الإنتاجية (ألف م٣/ يوم)	التكاليف الكلية (بالمليون جنيه)
المرحلة الثانية لمحطة مياه المرج	٣٠٠	١٥٠
محطة مياه كفر الزيات	٨.٥ – ٣٤	٥٥
محطة مياه ميت فارس وقرية المحمودية	١٠٥	١٥٠
محطة مياه الحامول	٥١	٦٠
محطة مياه ابو صوير	٣٤	٦٥
محطة مياه مدينة ناصر	٢٦	١٠٠
عدد ١٠ وحدات مرشحة نقالي قنا	٢٠	٢٠
تطوير محطة مياه أبو عارف	٨.٥ – ٣٤	٨٠
تغذية عدد ٢٤٠ قرية بمياه الشرب النقية بمختلف المحافظات		٢٢٠٠
ازدواج خط المياه العكرة قطر ١٥٠٠مم من القنطرة حتى محطة الترشيح بالرسوة ببورسعيد		١٥٠

ثانياً : الصـــــرف الصحـــى

المشـــــــــــــــــروع	الطاقة (ألف م^3/ يوم)	التكاليف (بالمليون جنيه)
محطة صرف صحي منوف وكفر الباجور وشبرا زنجـــي وسرس وجروان ومناوهلة وكفر الخضرة وسبك الضحاك	٥٦	٣٠٠
محطة صرف صحي السنطة وكفر كلا البـــاب والمنـــشاة الجديدة والكبرى ومسهلة والقرى التابعة	٢٠	١٨٠
محطة صرف صحي سيدي سالم	١٠	٦٠
محطة صرف صحي أبو حماد وبحطيط	٣٠	٩٠
محطة صرف صحي المنيا	٦٠	١٤٠
محطة صرف صحي ديروط وأبوتيج والقوصية ومنفلـــوط وأبنوب والبداري (برك أكسدة)	١٩٥	٧٠٠
شبكات وخطوط طرد ومحطات رفع للقرى التابعة لمحطة صرف صحي سوهاج		٤٠
محطة صرف صحي قوص/ أرمنت/ نجع حمادي/ إسنا/ أبوتشت/ دشنا (برك أكسدة)	٢٠٠	٦٥٠
محطة صرف صحي فرشوط والقرى التابعة	٣٠	١٤٠
توسعات محطة صرف صحي المحلة الكبرى	٣٠	٦٠
المرحلة الثانية لمحطة تنقية أبو رواش	٣٥٠	٧٠٠
المرحلة الثانية لمحطة تنقية حلوان	٢٠٠	٥٤٧

جدول رقم (٨/٤)
أهم المشروعات المُدرجة بخطة ٢٠٠٩/٠٨

أولاً : ميـــــاه الشـــــرب

المشـــــــــــــــروع	الاستثمارات بالمليون جنيه
شبكة المياه الداخلية بمدن مطروح	١٥
خط مياه العاشر من رمضان/ خليج السويس	٢٠
محطة تنقية مياه الشرب وشبكاتها بالسويس	٢٥
محطة تنقية القنطرة شرق وخطوطها	٣١
خط مياه أبورديس/ الطور/ شرم الشيخ	٢٩.٨
المرحلة الثانية من ازدواج خط مياه النفق/ أبورديس/ الطور	٢٩
محطة تحلية نبق بطاقة ٦٠٠٠م^{٣}/ يوم	١٧
شبكات مياه وأبار ومحطات تنقية بالوادي الجديد	١٤
خط مياه الإسماعيلية/ الجفجافة/ الحسنة	٥٠
خط مياه القنطرة شرق/ العريش/ رفح	٢٤
ازدواج خط مياه الكريمات/ الزعفرانة/ الغردقة	٦٠
خط مياه سفاجا/ القصير	١٠
خط مياه قنا/ سفاجا	١٠
محطة مياه الشهداء	٢٥
محطة مياه تلا	٢٥
محطة مياه منيا القمح	٤٠
محطة مياه الخاشعة وخط المياه العكرة	٣٠
محطة مياه العزب	٣٢
محطة مياه الفيوم الجديدة	٣٢
محطة مياه المحمودية	٣٠
التوسع الثالث لمحطة مياه شبرا الخيمة	٥٠
محطة مياه المرج (مرحلة ثانية)	٥٧
توسعات محطة مياه إمبابة	٥٦
تغذية عدد ٢٤٠ قرية بمياه الشرب بمختلف المحافظات	١٤٨
إحلال وتجديد محطات وشبكات مياه الشرب بمختلف المحافظات	١٧٠
بالإضافة إلى حفر ١٨ بئراً بسيناء والوادى الجديد، وعدد ٨ محطات تنقية بالوادى الجديد	

ثانياً : الصرف الصحى

المحافظة	المشروع	الاستثمارات (بالمليون جنيه)
القاهرة	مرحلة ٢ لمحطة تنقية أبو رواش	١٧٠
	مرحلة ٢ لمحطة تنقية حلوان	٨٠
أسيوط	محطة صرف صحي (ديروط وأبوتيج والقوصية ومنفلوط وأبنوب والبدارى)	٥٢.٩
سوهاج	محطة صرف صحي طما/ جهينة/ المراغة/ البلينا/ أولاد حمزة (برك أكسدة)	٨٥.٩
قنا	محطة صرف صحي قوص/ أرمنت/ نجع حمادي/ إسنا/ أبو تشت/ دشنا (برك أكسدة)	٥٠
الإسكندرية	إنشاء محطات رفع ومعالجة وخطوط طرد وشبكات بالعجمي	١٢٥
	محطتي التنقية الشرقية والغربية بالإسكندرية	١٠٠
غير موزع	الوصلات المنزلية لمشروعات الصرف الصحي الجاري نهوها وتشغيلها	٥٦
	استخدام مياه الصرف الصحي المنقاة في زراعة الغابات الشجرية (مرحلة أولى)	٦٠
	إحلال وتجديد محطات وشبكات الصرف الصحي بمختلف المحافظات	١٣٠
	استكمال ونهو أعمال الصرف الصحي بالمحليات	١٠٠
هذا بخلاف المشروع القومى لمد خدمة الصرف الصحى بالقرى		

الاستثمارات الكلية المستهدفة

تقدر الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع الإسكان والمرافق (مياه وصرف صحى وتنمية عمرانية) بنحو ١٠ مليار جنيه بخطة ٢٠٠٩/٠٨، منها ٦.٥ مليار جنيه للجهاز الحكومى، ٣.٣ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية، ونحو ١٤٠ مليون جنيه للوحدات التابعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣. وتتوزع هذه الاستثمارات بحسب النشاط على النحو الموضّح بالشكل رقم (١٥/٤).

شكل رقم (١٥/٤)

الاستثمارات العامة المستهدفة بقطاع المرافق

والتنمية العمرانية والممولة من الموازنة

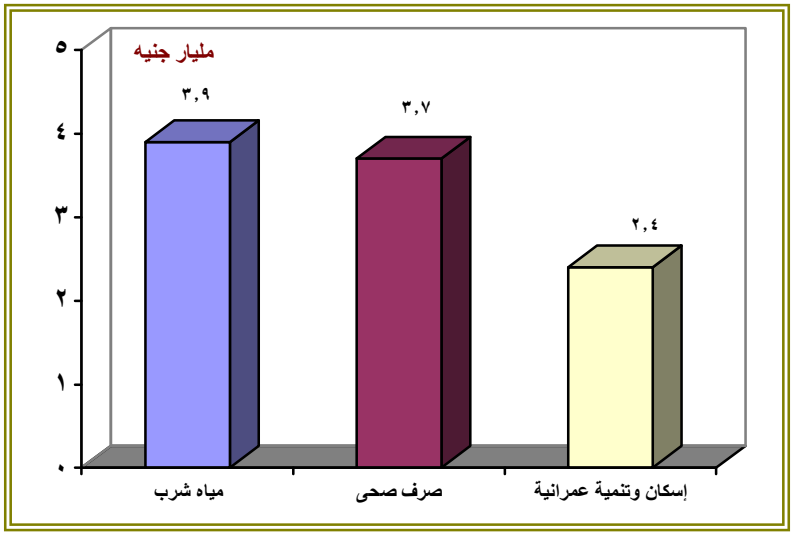

٩/٤ الخدمات الاجتماعية والثقافية والدينية

الأهداف العامة

تستهدف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ ما يلى :

- فى مجال الخدمات الرعاية الاجتماعية، إضافة :
  - ١١ مركزاً للتكوين المهنى للمتسربين من التعليم، ١٠ مراكز وحدات دفاع اجتماعى ورعاية أحداث.
  - مركزين للتأهيل المهنى للمعوقين، و ٣٢ مركزاً لإعداد الأسر المنتجة.
  - ٤٣ مركزاً لخدمات الأسرة والطفولة والأمومة .
  - ١٣٧٢ مركزاً ووحدة رعاية اجتماعية .
- التوسع فى شبكات الضمان الاجتماعى لتشمل مالا يقل عن ٢ مليون أسرة.
- استكمال تطوير ٥٢ مركزاً للشباب وإنشاء ١٣٠ مركزاً جديداً و ١٠٠ ملعب مفتوح ومعسكرين للشباب و ٤ مراكز إعداد قادة.
- استكمال وتطوير سبعة ستادات رياضية، وإنشاء ستادين جديدين، و١٥ نادياً رياضياً، وحمام سباحة أوليمبية وملعب لألعاب القوى و ٢٨ مركزاً رياضياً.

فى مجال الخدمات الثقافية :

- الانتهاء من المرحلة الثالثة لمتحف الحضارة المصرية بالفسطاط.
- استكمال أعمال الإنشاءات بالمتحف المصرى الجديد.
- تطوير متحف الجزيرة ومركز الإبداع العلمى بالوادى الجديد (قرية حسن فتحى)
- البدء فى أعمال المرحلة الثانية بمتحف سراى الجزيرة، والانتهاء من المرحلة الأولى بمركز الحرف التقليدية بالفسطاط.
- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع واحة الثقافة بمدينة ٦ أكتوبر والذى يضم ورش ومخازن ومسرح مكشوف.
- الانتهاء من إحلال وتطوير قاعة سيد درويس التابعة لأكاديمية الفنون .
- الانتهاء من إنشاء وتجهيز قصر ثقافة الغردقة، وكذا استكمال قصر ثقافة عين حلوان وكفر شكر وطهطا وبيت ثقافة دنشواى.
- الانتهاء من تطوير مسرح البالون والمبنى الإدارى الملحق.

فى مجال الخدمات الدينية:

- إحلال وتجديد ١٣٠ مسجداً وتحويل ٣٠ مسجداً عادياً إلى مسجد جامع وإنشاء خمسة مساجد جديدة وتطوير ٦٣ ألف مسجد.
- إعداد ٢٠ ألف نسخة من المصحف المفسر باللغة العربية والأجنبية وخمسة آلاف نسخة من الموسوعات الإسلامية العالمية.

الاستثمارات العامة المستهدفة

تقدّر الاستثمارات المستهدفة لعام ٢٠٠٩/٠٨ بنحو ٢.٤ مليار جنيه يخص الخدمات الثقافية منها نحو ١.٦ مليار جنيه، والباقى يوجّه للخدمات الشبابية والرياضية (٣٩٧ مليون جنيه)، ولخدمات التضامن الاجتماعى (١٠٢ مليون جنيه) وللخدمات الدينية (٢٩٦ مليون جنيه).

١٠/٤ تمكيـــن المـــــرأة

الأهداف العامة

تبنت الحكومة خلال السنوات الماضية عديداً من المبادرات والسياسات الهامة التي من شـأنها القـضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، مثل إنشاء المجلس القومى للمـرأة والمجلـس القـومى للأمومـة والطفولة، واللذان استهدفا في الأساس إيجاد إطار مؤسسي ملائم يسمح بمواجهة الفجوات النوعية ودعم مشاركة المرأة فى عملية التنمية، وكذلك صدر قانون إنشاء محكمة الأسرة الذى يوفر للأسرة المصرية، بصفة عامة، والمرأة المصرية بصفة خاصة، الأمان وسرعة الفصل فى القضايا المرتبطـة بـالأحوال الشخصية وفى تنفيذ الأحكام.

استكمالاً للجهود التي بذلتها الحكومة خلال الفترة الماضية من أجل تفعيل الدور الإيجابى للمـرأة فـي عملية التنمية، فإن الخطة السادسة تستهدف زيادة مشاركة المرأة في الحيـاة الاقتـصادية والـسياسية، وتحقيق المساواة بين النوع الاجتماعى، والذي يعد هدفاً أساسياً من الأهداف التنمويـة للألفيـة الثالثـة (MDG's) والتي التزمت مصر دولياً بتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

وفى هذا الإطار، فقد تبنت الحكومة مجموعة سياسات تستهدف ما يلى :

- العمل على سد الفجوة النوعية بين الإناث والذكور فى مراحل التعليم الأساسى والثانوى.
- تفعيل دور المرأة فى الأنشطة الثقافية والعمل التطوعى وتعزيز المـشاركة بـين الجمعيـات الأهلية.
- تنمية مهارات المرأة فى مجال إدارة المشروعات الصغيرة .
- زيادة فرص استفادة المرأة من القروض التى تقدمها الجمعيات الأهليـة وبرنـامج الإقـراض وبرامج الصندوق الاجتماعى للتنمية وبرامج الأُسر المنتجة.
- تكثيف الجهود الإعلامية لتنمية وعى المجتمع للنهوض بالمرأة .
- دعم البرامج التى تهدف للمساواة النوعية والكف عن إظهار المرأة فى صـورة سـلبية غيـر واقعية .

هذا وقد أُدرج بالخطة الخمسية السادسة استثمارات قدرها نحو مليار جنيه لمشروعات مكـوّن المـرأة، ويتوقع أن تصل استثمارات عام ٢٠٠٨/٠٧ إلى ١٤٤ مليون جنيه، كما يستهدف استثمارات قدرها ٨٩ مليون جنيه لعام ٢٠٠٩/٠٨، ويخص التنمية المحلية منها نحو ٤٢%، والتعليم العالى ٢٦%، والزراعة (٧%)، والصحة والسكان (٦.٥%) [شكل رقم (١٦/٤)].

شكل رقم (١٦/٤)

الاستثمارات المستهدفة لمشروعات مكوّن المرأة بخطة ٢٠٠٩/٠٨

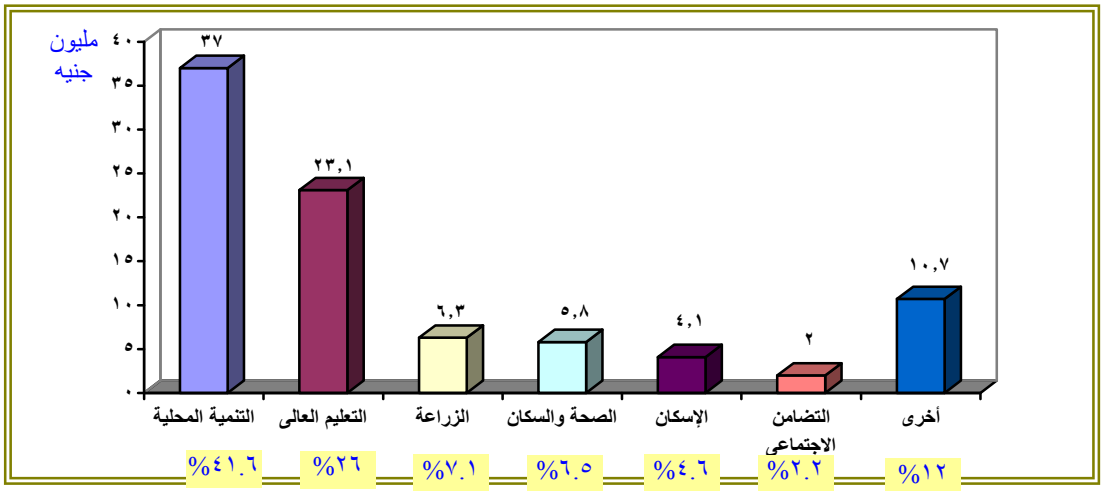

ويوضّح الجدول رقم (٩/٤) أهم مشروعات مكوّن المرأة فى عامى ٢٠٠٨/٠٧ و ٢٠٠٩/٠٨.

جدول رقم (٩/٤)

أهم مشروعات مكوّن المرأة فى عامى ٢٠٠٨/٠٧ و ٢٠٠٩/٠٨

(بالمليون جنيه)

النشـــــاط	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨
تثقيف وتنمية الأمومة والطفولة بالريف	٥.٤	٥.٤
النهضة بالمرأة	٣.٥	١.٤
مشروعات المجلس القومى للمرأة	٩.٢	٨.٠
برامج تدريب وتنمية قدرات	١.١	١.٢
تعليم جامعى (كليات تمريض)	١٧.٤	٨.٥
مشروعات عون غذائى للمرأة البدوية	٠.٨	٠.٥
إسكان طالبات	٦.٣	٢.٠
خدمات صحية وتنمية المرأة والطفل (التنمية المحلية)	٦٧.٧	٣٧.٠
جملـــــــة	**١١١.٤**	**٦٤.٠**

القسم الخامس

التنمية القطاعية

يستعرض هذا القسم الصورة القطاعية لخطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٠٩/٠٨ موضّحاً الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية لكل قطاع والأهداف المنشودة وأهم البرامج والمشروعات المستهدف تنفيذها خلال عام الخطة.

ويقتصر العرض على القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة التحويلية والبترول والغاز والكهرباء) والأنشطة السياحية وخدمات النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث سبق تناول القطاعات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية فى القسم السابق.

١/٥ الزراعة والرى

تتوافق خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ مع الأهداف الرئيسية الواردة بإستراتيجية التنمية الزراعية وتنمية الموارد المائية طويلة المدى، وتتبنى الأهداف التى تضمنها البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية فى شأن التنمية الزراعية، مع التنفيذ المرحلى خلال سنوات الخطة الخمسية السادسة.

وفى إطار هدف استصلاح مليون فدان، تتولى وزارة الزراعة استصلاح نحو ٧٢٥ ألف فدان، ووزارة الموارد المائية والرى نحو ٤١٥ ألف فدان، على أن تقوم الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بتنفيذ البنية الأساسية لكامل المشروعات، وكذا تنفيذ البنية الداخلية للمساحات المخصّصة للفئات الاجتماعية.

السياسات الزراعية

تتمثل أهم السياسات الزراعية فيما يلى:

- التوسع فى مشروعات البنية القومية والأساسية والاستصلاح الداخلى اللازمة للوفاء بمستهدفات خطة استصلاح الأراضى.
- التوسع فى زراعات القمح والذرة والفول والمحاصيل الزيتية لتحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتى من هذه الحاصلات بما يضمن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين والحد من

الاعتماد على الاستيراد وما قد يصاحبه من ضغوط تضخمية فى ظل الارتفاعات المتتالية فى الأسعار العالمية للسلع الزراعية الغذائية.

- رفع جودة المحاصيل الزراعية وزيادة الإنتاج من خلال تحسين التقاوى والبذور والشتلات وتطوير الفنون الإنتاجية المطبقة.

- إنشاء قرى جديدة فى الظهير الصحراوى، وتحفيز المزارعين على زراعة محصول رئيسى خاصة المحاصيل التصديرية وغير التقليدية مع الاهتمام بالزراعات العضوية والاستخدام الآمن للمبيدات.

- التيسير على المستثمرين فى الأراضى المستصلحة الجديدة بتوفير البنية القومية للمساحات المخصصة لهم من مياه رى وطرق رئيسية وخدمات ومرافق.

- التوسع فى الزراعات العضوية لإنتاج محاصيل التصدير من خلال التركيز على زراعة المحاصيل غير التقليدية مرتفعة القيمة ذات الميزة النسبية، مثل النباتات الطبية والعطرية ومحاصيل الخضر والفاكهة.

- تعديل التركيب المحصولى لخفض المساحات من الحاصلات كثيفة الاستخدام للمياه مثل الأرز وقصب السكر، مع استنباط الأصناف قليلة الاستخدام للمياه والمبكرة فى النضج والتى تتحمل الملوحة العالية والحد من نظم الرى السطحى فى الأراضى الجديدة، مع تحسين هذه النظم فى الأراضى القديمة، والتوسع فى نظام الرى المتطور وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى، واستخدام الرى التكميلى للحصول على أعلى مردود من وحدة المساحة والمياه.

- توجيه الحيازات الكبيرة بمناطق توشكى وشرق العوينات وشمال سيناء لاستخدام التقنيات الحديثة والإنتاج بمواصفات عالية للتصدير، مع التركيز على النباتات الطبية والعطرية والنخيل والفاكهة والخضروات التى تجود بتلك المناطق.

- التوجه نحو تنمية مصادر مائية جديدة لإمكان الوفاء بمتطلبات خطط التنمية، ويدخل فى هذا النطاق تنمية استغلال المياه الجوفية العميقة بالصحراء الغربية والصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء، وزيادة استخدام وحسن إدارة المياه الجوفية للخزان النيلى، والتوسع فى برامج حصر المياه على طول السواحل الشمالية واستغلال مياه السيول بسيناء، وتحلية المياه فى المناطق الساحلية.

- التركيز على مشروعات تزويد الأراضى الزراعية بشبكات الصرف العام والمغطى لتحسين حالة الصرف وزيادة خصوبة الأراضى الزراعية.
- تقديم القروض الميسّرة لأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين وشباب الخريجين، مع توفير الدعم الفنى والإرشادى من خلال مراكز وزارة الزراعة.
- التوسع فى إنشاء المراكز الإرشادية المتخصصة بالقرى الجديدة وتطوير مراكز البحوث الزراعية.
- العمل على زيادة إنتاج البروتين الحيوانى من مصادره المتنوعة والارتفاع بنسب الاكتفاء الذاتى ونصيب الفرد من اللحوم البيضاء والألبان والبيض.
- تطوير وتحديث الخدمات البيطرية بما يكفل حماية الثروة الحيوانية من الأمراض المتوطنة والوافدة من الأقطار المجاورة، ورفع الكفاءة التناسلية للحيوانات المصرية باستخدام نشاط التلقيح الصناعى والطلائق ذات الإنتاجية العالية.
- دعم مشروعات الاستزراع السمكى والعمل على دخول اتفاقيات الصيد المشتركة فى المياه الإقليمية مع الدول الشقيقة المجاورة حيّز التنفيذ.

أهداف خطة عام ٢٠٠٨/٠٩

أ) فى مجال استصلاح الأراضى

- تنفيذ أعمال البنية الأساسية لمساحة ٩٤ ألف فدان (٧٧ ألف فدان بواسطة القطاع الخاص).
- تنفيذ أعمال الاستصلاح الداخلى لمساحة ٧٢.٥ ألف فدان.

(ألف فدان)

البيـــــــان	متوقع ٢٠٠٨/٠٧			مستهدف ٢٠٠٨/٠٩		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
أعمال البنية الأساسية	٢٢.٥	٩٠.٠	١١٢.٥	١٧.٠	٧٧.٠	٩٤.٠
أعمال الاستصلاح الداخلى	١٣.٠	٦٦.٠	٧٩.٠	١٢.٥	٦٠.٠	٧٢.٥

ويوضّح الجدولان رقم (١/٥ و ٢/٥) مساحات البنية الأساسية ومشروعات الاستصلاح الداخلى المستهدف تنفيذها خلال خطة عام ٢٠٠٨/٠٩ بحسب المناطق والمشروعات والقطاع المُنفِذ، ويُلاحظ استئثار محافظات الصعيد بنحو ٥٧% و ٧٥% من جملة هذه المساحات على التوالى.

جدول رقم (١/٥)

مساحات البنية الأساسية المستهدفة خلال خطة عام ٢٠٠٩/٠٨

موزعة على المناطق والمشروعات والقطاعين العام والخاص

(ألف فدان)

المنطقة / المشروع	الجملة	القطاع	
		العام	الخاص
شرق الدلتا :	٤.٠	٤.٠	–
صحراء الصالحية	*٤.٠	٤.٠	–
وسط الدلتا :	١.٥	–	١.٥
الكوم الأخضر وكوم دوشمى	١.٥	–	١.٥
غرب الدلتا :	١.٥	–	١.٥
زنين وأبو رواش	١.٥	–	١.٥
مصر الوسطى:	٢.٠	٢.٠	–
قوته بالفيوم	٢.٠	٢.٠	–
جنوب الصعيد والوادى الجديد :	٥٢.٠	٨.٠	٤٤.٠
الوادى الأسيوطى	**٢.٠	٢.٠	–
غرب منفلوط والقوصيه وغرب ديروط	**١٠.٠	١٠.٠	–
وادي قـــــنا	**١.٠	١.٠	–
غرب كوم أمبو	**٥.٠	١.٠	٤.٠
الداخلة والخارجة	**١.٠	١.٠	–
ترعة الشيخ زايد "توشكى"	***٣٥.٠	٥.٠	٣٠.٠
شرق العوينات	١٠.٠	–	١٠.٠
سيناء وشرق القناة :	١٨.٠	٣.٠	١٥.٠
شمال سيناء (ترعة الشيخ جابر)	***١٨.٠	٣.٠	١٥.٠
الساحل الشمالى الغربى :	١٥.٠	–	١٥.٠
الإجمالـــــــى العـــــــام	**٩٤.٠**	**١٧.٠**	**٧٧.٠**

* مساحات القطاع الخاص المعاملة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤.

** مساحات المشروعات الجديدة (برنامج الرئيس لاستصلاح مليون فدان).

*** مساحات تقوم بأعمال البنية القومية بها وزارة الموارد المائية والرى.

جدول رقم (٢/٥)

مساحات الاستصلاح الداخلى المستهدف تنفيذها

خلال خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ موزعة علي المناطق والمشروعات والقطاعين العام والخاص

(ألف فدان)

المنطقة / المشروع	الجملة	القطاع	
		العام	الخاص
شرق الدلتا :	٤.٠	–	٤.٠
صحراء الصالحية	٢.٠	–	٢.٠
غرب السويس	٢.٠	–	٢.٠
وسط الدلتا :	١.٥	–	١.٥
الكوم الأخضر وكوم دوشمى	١.٥	–	١.٥
غرب الدلتا :	٢.٥	–	٢.٥
البوصيلى وحوض الرمال	١.٠	–	١.٠
زنين وأبو رواش	١.٥	–	١.٥
مصر الوسطى :	٣.٥	١.٥	٢.٠
قوته بالفيوم	٣.٥	١.٥	٢.٠
جنوب الصعيد والوادى الجديد :	٥١.٠	٨.٠	٤٣.٠
وادي قـــنا	١.٠	١.٠	–
غرب كوم أمبو	٤.٠	١.٠	٣.٠
الداخلة والخارجة	١.٠	١.٠	–
ترعة الشيخ زايد " توشكى "	٣٥.٠	٥.٠	٣٠.٠
شرق العوينات	١٠.٠	–	١٠.٠
سيناء وشرق القناة :	١٠.٠	٣.٠	٧.٠
شمال سيناء " ترعة الشيخ جابر "	١٠.٠	٣.٠	٧.٠
الإجمالـــــــى العـــــــام	**٧٢.٥**	**١٢.٥**	**٦٠.٠**

- تنفيذ القطاع العام لأعمال البنية الداخلية فى مساحة ١٢.٥ ألف فدان مـــن الأراضـــى المخصّـــصة لشباب الخريجين وبعض الفئات الاجتماعية الأخرى، موزعة بين المناطق على النحو التالى:

المساحة بالألف فدان	المنطقـــــــــــــة
١.٥	مصر الوسطى:
١.٥	قوته بالفيوم
٨.٠	جنوب الصعيد والوادى الجديد :
١.٠ *	وادي قـــــنا
١.٠ *	غرب كوم أمبو
١.٠ *	الداخلة والخارجة
٥.٠ **	ترعة الشيخ زايد " توشكى "
٣.٠	سيناء وشرق القناة :
٣.٠ **	شمال سيناء " ترعة الشيخ جابر "
١٢.٥	**الإجمالي العام**

* تقوم بها الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

** مساحات تقوم وزارة الموارد المائية والرى بأعمال البنية الأساسية بها.

ب) فى مجال التوسع الرأسى والإنتاج الزراعى

- زيادة المساحات المنزرعة بمقدار ١٢٠ ألف فدان، ودرجة التكثيف الزراعى بما يسمح بزيادة المساحة المحصولية بنحو ٦٠٠ ألف فدان [شكل رقم (١/٥)].

شكل رقم (١/٥)
تطور المساحة المنزرعة والمحصولية المستهدفة

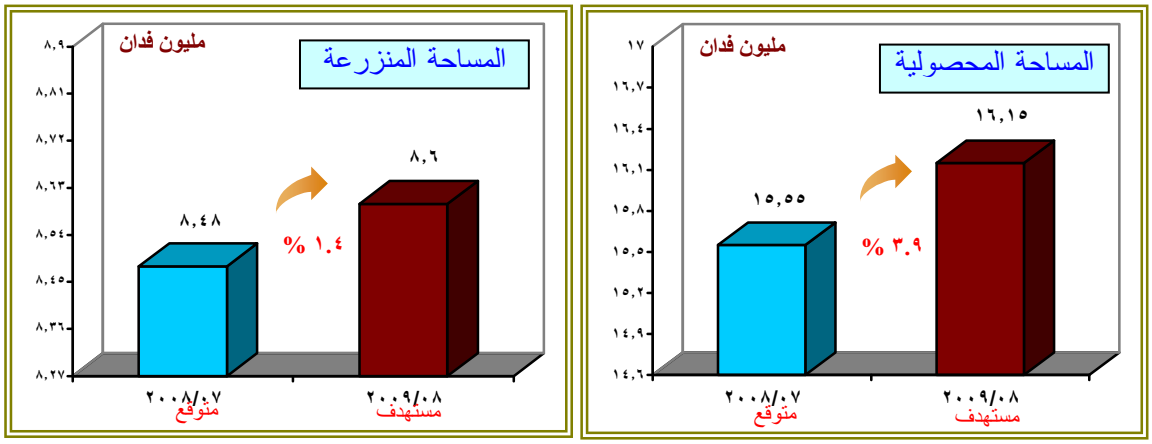

- إجراء الحرث تحت التربة بالأراضى الضعيفة القديمة والجديدة لمساحة ٧٠٠ ألف فدان.
- تطهير مجارى الرى والصرف لمساحة ١.٣ مليون فدان.
- إضافة الجبس الزراعى للأراضى الضعيفة بنحو ٥٥ ألف طن.

زيادة الكميات المنتجة من الحاصلات الزراعية، وخاصة الذرة والشعير والمحاصيل الزيتية والقطن والخضر والفاكهة مع توقع تراجع الإنتاج من الأرز والبصل وبعض البقوليات [جدول رقم (٣/٥)].

جدول رقم (٣/٥)

الكميات المستهدف إنتاجها لأهم الحاصلات الزراعية لعام ٢٠٠٩/٠٨

مقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧

(ألف طن)

المحصول	متوقع ٢٠٠٧/٠٨	مستهدف ٢٠٠٨/٠٩	التغيـــــــر	
			كمية	%
القمح	٧٦٦٤	٧٧٩٠	١٢٦	١.٦٤
الشعير	٢٧٩	٣٢١	٤٢	١٥.٠٥
الذرة الشامية	٦٣٥٥	٧٧٤٨	١٣٩٣	٢١.٩٢
الذرة الرفيعة	٨٢٤	١٠٧٠	٢٤٦	٢٩.٨٥
الذرة الصفراء	٥٧٠	٦٨٧	١١٧	٢٠.٥٣
الأرز	٦٩٠٢	٤٧٥٣	-٢١٤٩	-٣١.١٤
الفول البلدي	٣٤٥	٣٧٣	٢٨	٨.١٢
العدس	١٣	١٤	١	٧.٦٩
البقوليات الأخرى	٥٠	٤٧	-٣	-٦.٠٠
القطن	٦٢٨	٧٣٧	١٠٩	١٧.٣٦
كتان قش	١٤٠	١٦٨	٢٨	٢٠.٠٠
الفول السوداني	٢١٨	٢٤٧	٢٩	١٣.٣٠
السمسم	٤٨	٥٨	١٠	٢٠.٨٣
عباد الشمس	٢٧	٥٠	٢٣	٨٥.١٩
فول الصويا	٢٦	٧٥	٤٩	١٨٨.٤٦
قصب السكر	١٦٨٦٠	١٦٩٨٣	١٢٣	٠.٧٣
بنجر السكر	٥٢٤٥	٦٠١٥	٧٧٠	١٤.٦٨
الخضر	٢٠٣٠٠	٢٢٠٦٥	١٧٦٥	٨.٦٩
البصل	٢٢٦٥	٢١٨٤	-٨١	-٣.٥٨
الفاكهه	٩١٠٠	٩٥٣٥	٤٣٥	٤.٧٨
الألبان	٤٨٧٥	٥٠٠٠	١٢٥	٢.٥٦
لحوم ماشية	٨٥٠	٨٨٠	٣٠	٣.٥٣
لحوم دواجن	٨٢٥	٨٥٠	٢٥	٣.٠٣
بيض	٣٦٠	٣٧٠	١٠	٢.٧٨
أسماك	١٠٠٠	١٠٥٠	٥٠	٥.٠٠

جـ) فى مجال الموارد المائية

- تنفيذ شبكات الصرف العام والصرف المغطى فى مساحة ٩٠ ألف فدان لكلٍ من النظامين.
- إحلال وتجديد شبكات الصرف المغطى التى انتهى عمرها الافتراضى فى مساحة ١١٠ ألف فدان.
- إحلال وتجديد عدد ١٢٠ قنطرة على الفروع الصغيرة، و٤٠ قنطرة على الفروع المتوسطة، و٣٥ سحّارة وبدالة، و١٤٠ كوبرى، و١٠ هدّارات.
- تغطية ٤٦ كم ترع، و١٩.٥ كم مصارف من المجارى المائية المارة داخل الكتل السكانية لتقليل التلوث وتحسين حالة الرى بنهاياتها.
- حفر وتجهيز عدد ٥٠ بئراً جوفى بالدلتا، و١١٢ بئراً بالوادى الجديد، و١٦ بئراً بمطروح، و٤٦ بئراً و ١١ سداً اعتراضياً بشمال وجنوب سيناء، وتنفيذ ٣٠ كم مساقى و ٢٠ عيناً طبيعية بالواحات.
- إنشاء حوائط ساندة بطول ١٧ كم، وتبطين أجزاء من ٢٩ ترعة بأطوال مختلفة وبعض المساقى بالدلتا والواحات.
- إحلال وتجديد قنطرة فم وهويس الرياح المنوفى والعباسى وقنطرة زفتى وأصفون والكلابية والسنابط وأدفينا وفم ترعة الشرقاوية والأباسوسية وبولين.
- تطوير الرى فى مساحة ٩٠ ألف فدان بمناطق متفرقة.
- إنشاء ٣٠ مغذياً لتحسين حالة الرى بالترع المتعبة، وتعديل مصبات نهاية بعض الترع التى تصب فى المصارف.
- تدعيم واتزان ترعة السلام بالبرين الأيمن والأيسر من الفم حتى الكيلو ١٨، وإنشاء سحارة إضافية لمصرف السرو أسفل ترعة السلام، وإنشاء عدد ٦ كبارى على الترعة وفروعها، وإنشاء مفيض الكيلو (٢٢، ٥٤) وحماية الميول بالجبيونات من الكيلو ١٠ حتى الكيلو ٢٢.٨.
- استكمال تعميق وتوسيع قناة مفيض توشكى، وإنشاء محطة الرصد الهيدرومناخية ومحطة رصد الكثبان الرملية حول بحيرة ناصر.
- إحلال وتجديد بوابات وأهوسة خزان أسوان، واستكمال نظام الوقاية والحماية أمام الخزان.

- إنشاء عدد ١٥ مخرج سيل بالوجه القبلى.

- استكمال حماية جسور ترعة النوبارية بطول ٩.٥ كم بمناطق متفرقة وترميم الرياح الناصرى من الكيلو ٧٩ حتى الكيلو ٨٣.٢، وإنشاء كوبرى الكيلو ١٣.٥ على الرياح الناصرى، وكوبرى الكيلو ١٩ على ترعة النوبارية، وتجديد قنطرة زاوية البحر بالكيلو ٧١.٨، والأعمال المدنية لمحطة الطلمبات الرئيسية على فرع رشيد.

- استكمال تثبيت الميول الجانبية للقطاع المائى لمجرى طرد محطتى صرف بالوظة والفرما بمنطقة سهل الطينة، وحماية ترعة جنوب القنطرة شرق من زحف الرمال، وأعمال البنية الداخلية لزمام ٦.٢٨ ألف فدان بسهل الطينة وجنوب القنطرة شرق، وإنشاء شبكات الرى لعدد ٢٢ مأخذ، وأعمال البنية الداخلية لمساحة ٥.٦ ألف فدان بمنطقتى رابعة وبئر العبد، واستكمال أعمال توصيل التيار الكهربائى لمحطات المأخذ والقرى وذلك لزمام ٢٨٢ ألف فدان، واستكمال تنفيذ البنية الاجتماعية لعدد ٢ قرية بمنطقة جنوب القنطرة شرق، والبنية الأساسية للرى والصرف لزمام ١٥٦.٥ ألف فدان بمنطقتى رابعة وبئر العبد بمشروع استكمال البنية القومية لتنمية شمال سيناء.

- تدعيم حائط أبو قير البحرى (مرحلة ثانية) وامتداد حماية شرق أبو قير أمام قرية المعدية، واستكمال أعمال حماية شاطئ الجميل لحماية مطار بورسعيد، وامتداد حماية كورنيش العريش بمنطقة الرية، وحماية ساحل رشيد الغربى والشرقى، وحماية شواطئ كليوباترا وأبو قير بالأسكندرية، والساحل الشمالى بين طريق بورسعيد/ دمياط.

- تنفيذ مشروعات تعزيز التواجد المصرى بدول المصب وجنوب السودان مثل أعمال إنشاء آبار للشرب بدارفور، وسدود متعدّدة الأغراض، ومقاومة الحشائش المائية ببحر الغزال بجنوب السودان وبكينيا وتنزانيا، وإحلال الآلات والمعدات، فضلاً عن التعاون المصرى السودانى فى مشروعات الاستزراع بالمنطقة الواقعة جنوب منفذ أرقين.

- استكمال قنطرة سرياقوس، ورصف الجسر الأيسر لترعة الطلمبات من الفم حتى الكيلو ٣٥.٣، وتجريف الترعة من الفم وحتى الكيلو ٥٠.٥ بأطوال مختلفة.

الاستثمارات المستهدفة

تبلغ الاستثمارات المستهدفة لقطاع الزراعة والرى نحو ٨.٣ مليار جنيه، يخص الجهاز الحكومى منها حوالى ٢.٥ مليار جنيه، والقطاع الخاص حوالى ٥.٥ مليار جنيه على النحو الموضّح بالجدول رقم (٤/٥).

جدول رقم (٤/٥)
الاستثمارات المستهدفة فى قطاع الزراعة والرى بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨

الجهة	مليون جنيه	الأهمية النسبية (%)
الجهاز الحكومى	٢٥٣٦	٣٠.٧
الجهاز الإدارى	١٦٦٠	٢٠.١
الإدارة المحلية	١٨٤	٢.٢
الهيئات الخدمية	٦٩٢	٨.٤
الهيئات الاقتصادية	١٦٩	٢.١
شركات قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣	١	٠٠
القطاع الخاص	٥٥٤٨	٦٧.٢
الإجمالـــــــــى	**٨٢٥٤**	**١٠٠**

ويخص نشاط الزراعة نحو ٦.٣ مليار جنيه، ونشاط الرى نحو ١.٩ مليار جنيه، بنسبة ٧٧% و ٢٣% على التوالى. وتتوزع استثمارات القطاع الخاص على المشروعات الزراعية ما بين تنمية أفقية ورأسية بنسبة ٢٠% و ٨٠% على التوالى، وذلك على النحو الموضّح بالجدول رقم (٥/٥).

جدول رقم (٥/٥)
الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص فى مجال التنمية الأفقية
وللتوسع الرأسى خلال عام ٢٠٠٩/٠٨

المجـــــــال	القيمة (مليون جنيه)
أ) التنمية الأفقية :	
* أعمال بنية أساسية لمساحة ٧٧ ألف فدان	٦٨٣
* أعمال استصلاح داخلى لمساحة ٦٠ ألف فدان	٤٧٠
إجمالـــــــــى (أ)	**١١٥٣**
ب) التوسع الرأسى	
* أعمال استزراع	١٢٣٢
* ميكنة زراعية	٤٠٠
* أمن غذائى ومشروعات خدمية ومخلفات زراعية	١٣٦٦
* إنتاج حيوانى وداجنى وصوب زراعية وتصنيع أعلاف	١٣٣٥
* إنتاج سمكى	٦٢
إجمالـــــــــى (ب)	**٤٣٩٥**
الإجمالـــــــى العـــــــام (أ) + (ب)	**٥٥٤٨**

ويضم الجدول رقم (٦/٥) بعض المشروعات العامة المستهدف تنفيذها خلال عام ٢٠٠٩/٠٨ من خلال وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، والاستثمارات المناظرة لكلٍ منها.

جدول رقم (٦/٥)

بعض المشروعات العامة المستهدفة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى

والاستثمارات المناظرة فى خطة عام ٢٠٠٩/٠٨

المشروعـــــــــــــات	القيمة (مليون جنيه)
التنمية الزراعية والريفية بمنطقة غرب النوبارية	٤٩.٠
تطوير محطات الخدمة الآلية	٣٧.٠
استكمال البنية الأساسية لمساحة ١٦ ألف فدان قوته بالفيوم	٢٥.٠
تحسين التربة بالأراضى القديمة والجديدة	٤٢.٠
استكمال ٣٥٠ وحدة بيطرية متكاملة	١٩.٥
تطوير الخدمات الإرشادية بالأراضى الجديدة	١٨.٠
تطوير الوحدات الإرشادية بالقرى	١٢.١
الأراضى المستصلحة لشباب الخريجين	١٢.٠
تحسين واعتماد وتحرير إنتاج التقاوى الحكومية	١٠.٠
استكمال البنية الأساسية لمساحة ٢٨ ألف فدان بوادى الصعايدة	٩.٥
تثقيف وتنمية الأمومة والطفولة بالريف	٥.٠

ويبين الجدول رقم (٧/٥) بعض المشروعات العامة المستهدفة لوزارة الموارد المائية والرى والاستثمارات المناظرة لكلٍ منها خلال عام ٢٠٠٩/٠٨.

جدول رقم (٧/٥)

بعض المشروعات العامة المستهدفة لوزارة الموارد المائية والرى

والاستثمارات المناظرة فى خطة عام ٢٠٠٩/٠٨

المشروعـــــــــــــات	القيمة (مليون جنيه)
تطوير طرق الرى بمناطق متفرقة	١٦٤
المرحلة الثالثة لإحلال وتجديد المحطات بمختلف محافظات الجمهورية	٢١١
تجديد شبكات الصرف المغطى ٥٥٠ ألف فدان	١١٨
استكمال البنية القومية لتنمية شمال سيناء	١٢٥
وسائل ترشيد نظم الرى وإدارتها	٥٣
قناطر نجع حمادى	٥٠
الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتطوير الرى فى مساحة ٥٠٠ ألف فدان	٣٥
قناطر أسيوط	٤٥
الصرف المغطى ٥٦٠ ألف فدان (بحرى وقبلى)	١٠٤
تغطية ترع ومصارف	٣٥
ترعة الشيخ زايد	٢٨

٢/٥ الصناعة التحويلية

تقترن معدلات النمو الاقتصادى المتصاعد بازدياد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية مع تنامى الاستثمارات الموجّهة لهذا القطاع والدور الرئيسى الذى يلعبه فى دعم البنيان الإنتاجى وفى النهوض بمستويات التشغيل.

فقد حقق قطاع الصناعة التحويلية (غير البترولية) نمواً متسارعاً خلال عام ٢٠٠٧/٠٦، بلغ ٧.٣% بالمقارنة بمعدل نمو ٥.٨% فى العام السابق، وبمعدلات أقل فى السنوات الأولى من الخطة الخمسية الخامسة. ومن المتوقع أن يواصل معدل نمو الصناعة التحويلية ارتفاعه ليصل إلى ٧.٨% عام ٢٠٠٨/٠٧، ثم إلى ٨% عام ٢٠٠٩/٠٨.

السياسات

تتمثل أهم هذه السياسات فيما يلى:

- رفع معدلات نمو الصناعة الوطنية وزيادة تنافسيتها، وذلك من خلال:
  - تنظيم ورفع كفاءة استغلال الأراضى الصناعية.
  - التوسع فى إنشاء المشروعات الصناعية بأحجام مختلفة.
  - تطوير منظومة التدريب والتعليم الفنى وربطها بسوق العمل.
  - تطوير منظومة المواصفات والجودة.
  - رفع المكون التكنولوجى فى الصناعة المصرية.
  - تقديم الدعم الفنى للمشروعات الصناعية فى إطار تحديث الصناعة.
- تنمية الصادرات المصرية، من خلال فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية وتنويع هيكل الصادرات الوطنية ذات الميزة التنافسية العالمية.
- حماية المستهلك وتنظيم السوق الداخلية، وذلك من خلال:
  - تفعيل قانون حماية المستهلك.
  - تفعيل دور جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
  - تأسيس جهاز سلامة الغذاء لتوعية المستهلك بحقوقه وواجباته.
  - تعزيز مبادى الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات عن الأسواق.
- التوسع فى إقامة مناطق صناعية متكاملة وتوفير الوسائل اللازمة لإقامة صناعات صغيرة بها.
- تحسين الكفاءة الإنتاجية مع ضمان مطابقتها للمواصفات والجودة القياسية.
- تعزيز الميزة التنافسية للصناعة الوطنية فى إطار آليات السوق العالمى.

- تحديد القطاعات ذات الأولوية على أساس المزايا التنافسية وتحفيزها ودعمها بشكل مباشر وغير مباشر من خلال تطبيق سياسات متكاملة موجّهة لهذه القطاعات.
- العناية بالمشروعات الصغيرة والمكمّلة والمغذّية للصناعات الكبيرة لزيادة مستويات التشغيل.
- تطوير أساليب زيادة نسبة المكوّن المعرفى والبحثى، وربط الصناعة بدور البحث العلمى.
- إنشاء شركات متخصّصة للتدريب وتنمية مهارات العاملين فى القطاعات الصناعية المختلفة.
- إعطاء دفعة قوية لمركز تحديث الصناعة لتفعيل تنفيذ البرامج الجديدة بخطة التحديث، مثل برنامج تنمية التجمعات الصناعية، وبرنامج تشجيع مصنعى صعيد مصر، وبرنامج تدعيم المنشآت تحت التأسيس والشركات الحديثة، وتطوير الأبحاث العلمية والتطبيقات الصناعية للعلوم والتكنولوجيا، وبرنامج تدعيم الشركات الداعمة للصناعة.
- الارتقاء بالمراكز التكنولوجية لتطوير الصناعة، مثل صناعة الرخام والمحاجر والبلاستيك والمنسوجات والملابس الجاهزة والتصميمات والصناعات الغذائية وصناعة الجلود.
- إتباع آلية ديناميكية فى إدارة المراكز التكنولوجية تعتمد على المشاركة والتفاعل مع المجتمع الصناعى.

أهداف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨

- زيادة الإنتاج الصناعى (غير البترولى) بالأسعار الجارية إلى ما يربو على ٤٠٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٠٨، بنسبة نمو ١٨% عن عام ٢٠٠٨/٠٧ [شكل رقم (٢/٥)].

شكل رقم (٢/٥)

تطور الإنتاج الصناعى (غير البترولى) بالأسعار الجارية والثابتة

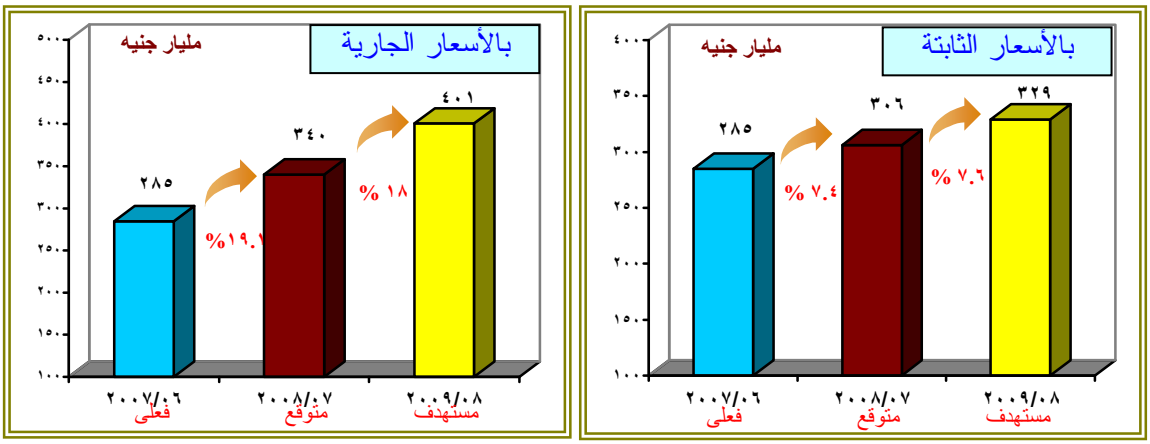

- زيادة ناتج الصناعة التحويلية غير البترولية إلى ١٥٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية، بنسبة نمو تناهز ١٩% عن المتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧، وإلى ١٢٦ مليار جنيه بالأسعار الثابتة، بنسبة نمو ٨% [شكل رقم (٣/٥)].

شكل رقم (٣/٥)

تطور ناتج الصناعة التحويلية (غير البترولية) بالأسعار الجارية والثابتة

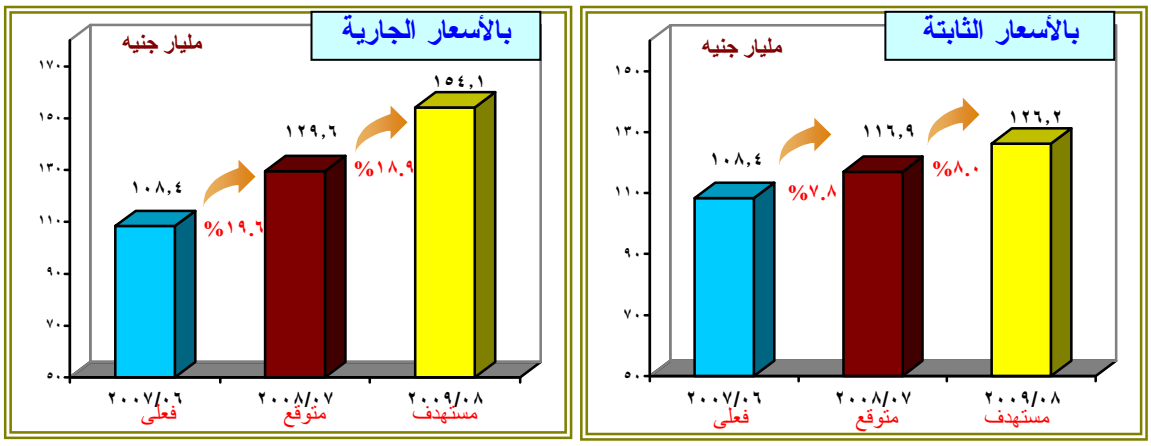

- زيادة الناتج الصناعى للقطاع الخاص بمعدل يناهز ٢٠% بما يمكن القطاع من المساهمة بنحو ٩٠% فى جملة الناتج الصناعى عام ٢٠٠٩/٠٨ [شكل رقم (٤/٥)].

شكل رقم (٤/٥)

تطور الناتج الصناعى (غير البترولى) المستهدف بحسب القطاع وبالأسعار الجارية

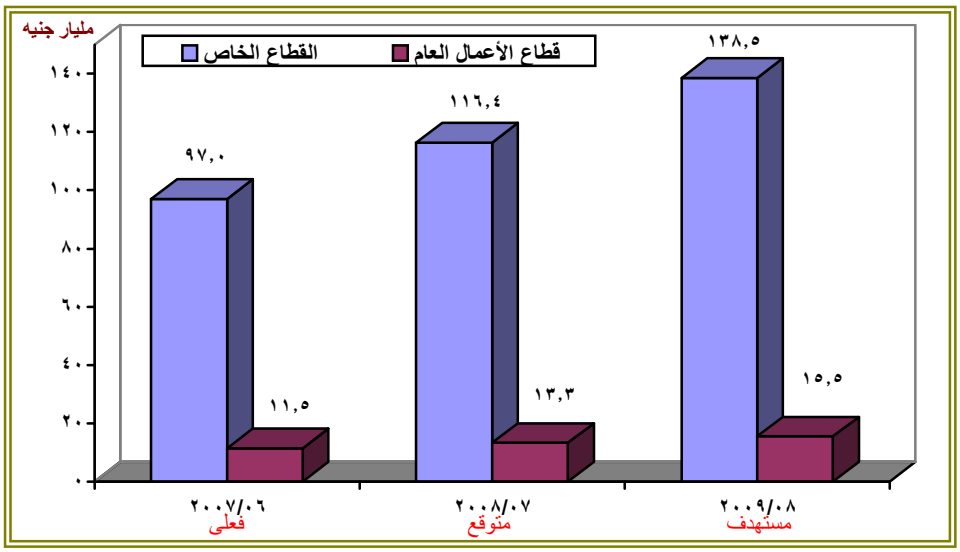

- إنشاء ١٨٠ مصنعاً كبير الحجم و ٢١٠ مصنعاً متوسط الحجم و ٢١٠ مصنعاً صغيراً خلال عام ٢٠٠٩/٠٨، فى إطار تنفيذ البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وبتكلفة إجمالية تناهز ١٥ مليار جنيه [شكل رقم (٥/٥)].

شكل رقم (٥/٥)

تطور أعداد المصانع الجديدة فى ظل البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية

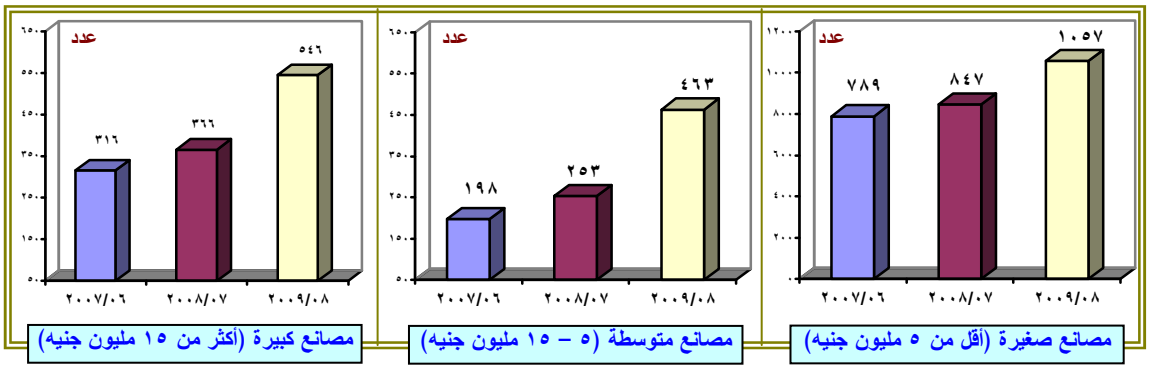

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة من أغسطس ٢٠٠٥ حتى ديسمبر ٢٠٠٧، تم تنفيذ ١٣٠٣ مصنعاً بتكلفة استثمارية ٢٣.٤ مليار جنيه، وبطاقة تشغيلية ١٢٥.٣ ألف عامل.

ويوضّح الجدول رقم (٨/٥) الكميات المستهدفة من بعض المنتجات الصناعية عام ٢٠٠٩/٠٨ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧.

جدول رقم (٨/٥)

الكميات المستهدفة من بعض المنتجات الصناعية عام ٢٠٠٩/٠٨

بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧

البيـــــان	الوحدة	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	معدل النمو (%)
سكر مكرر	ألف طن	١٨١٧.٤	١٩٢٦.٤	٦.٠
غزل قطن وفبران	ألف طن	٢٧٤.٩	٢٨٨.٦	٥.٠
ملابس جاهزة	مليون قطعة	٢٩٦.٢	٣١٨.٤	٧.٥
بطاطيـــــن	بالألف	١٩.١	٢٠.٠	٤.٧
معدن الألومنيوم ومدرفلاته	ألف طن	٢٧٢.٤	٢٨٦.٠	٥.٠
حديد تسليح	ألف طن	٥١٤٣.٨	٥٤٥٢.٤	٦.٠
الأسمنت	ألف طن	٣٩٨٠٠.٠	٤٢١٨٨.٠	٦.٠
الأسمدة	ألف طن	١١٩٤٨.٠	١٢٥٤٥.٣	٥.٠
إطارات ركوب ونقل	ألف إطار	١١٨٧.٠	١٢٨١.٠	٧.٩

ويبيّن الشكل رقم (٦/٥) تطور الناتج الصناعى بحسب المجموعات الرئيسية، كما يعكس الشكل رقم (٧/٥) الأهمية النسبية لهذه المجموعات عام ٢٠٠٩/٠٨، ويشير إلى ارتفاع نصيب الصناعات النسجية إلى نحو ٣١% من جملة الناتج الصناعى، وتليها الصناعات الكيماوية بنسبة ٢٦%، ثم الصناعات الهندسية والغذائية بأهمية تكاد تكون متساوية فى حدود ١٥% و ١٦%، وأخيراً الصناعات المعدنية الأساسية بنسبة ١٢% تقريباً.

شكل رقم (٦/٥)

تطور الناتج الصناعى بحسب المجموعات الرئيسية بالأسعار الجارية

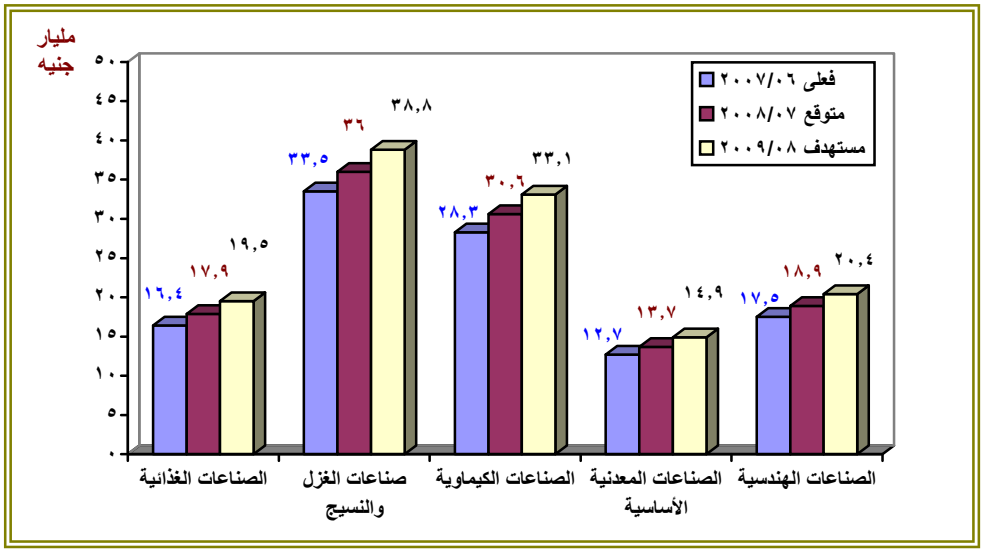

شكل رقم (٧/٥)

الأهمية النسبية للمجموعات الصناعية الرئيسية عام ٢٠٠٩/٠٨

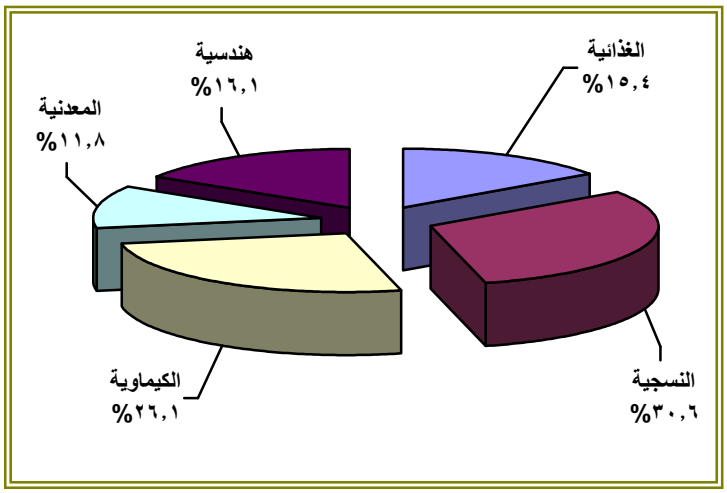

العمالـــــــة الصناعية

تستهدف خطة ٢٠٠٩/٠٨ زيادة عدد العاملين بالقطاع الصناعى غير البترولى ليصل إلى نحو ٣ مليون فرد مقابل ٢.٧ مليون فرد عام ٢٠٠٧/٠٦، و٢.٨٥ مليون فرد كمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧. ويوضّح الجدول رقم (٩/٥) تطور العمالة الصناعية الكلية وتوزيعاتها حسب المجموعات الصناعية الرئيسية خلال سنوات فترة المقارنة.

جدول رقم (٩/٥)

تطور العمالة الصناعية الكلية وتوزيعاتها حسب المجموعات الصناعية الرئيسية

(ألف عامل)

الأنشطـــــــة	فعلى ٢٠٠٧/٠٦	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨
الصناعات الغذائية	٤٠٨	٤٣٠	٤٦٠
الغزل والنسيج	٩٦٠	١٠١٥	١١٠٠
الصناعات الكيماوية	٧٠٤	٧٤٣	٧٨٠
الصناعات المعدنية الأساسية	٣٢٠	٣٣٣	٣٥٠
الصناعات الهندسية	٣٠٣	٣٢٤	٣٢٦
إجمالى عـــــــام	**٢٦٩٥**	**٢٨٤٥**	**٣٠١٦**

الاستثمارات المستهدفة

تبلغ جملة الاستثمارات الصناعية المستهدفة عام ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٣٣.٦ مليار جنيه، منها ٢٧.١ مليار جنيه للقطاع الخاص، بنسبة ٨١% تقريباً من إجمالى الاستثمارات فى قطاع الصناعة التحويلية غير البترولية.

وتتوزّع الاستثمارات الصناعية للقطاع الخاص بين المجموعات الصناعية على النحو التالى :

المجموعة الصناعية	مليار جنيه	(%)
صناعات غذائية	٦	٢٢.٢
صناعات كيمياوية	٤	١٤.٩
صناعات معدنية أساسية	٣	١١.١
صناعات نسجية	٧	٢٥.٩
صناعات هندسية	٥	١٨.٥
صناعات أخرى متنوعة	٢	٧.٤
الإجمالـــــــى	**٢٧**	**١٠٠**

ويخص الشركات العامة الخاضعة لقانون ٩٧ ولقانون ٢٠٣ نحو ٦.١ مليار جنيه بنسبة ١٨% من الإجمالى، كما يخص الجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية نحو ٤٣٧ مليون جنيه [شكل رقم (٨/٥)].

شكل رقم (٨/٥)

الاستثمارات المستهدفة فى قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية عام ٢٠٠٩/٠٨

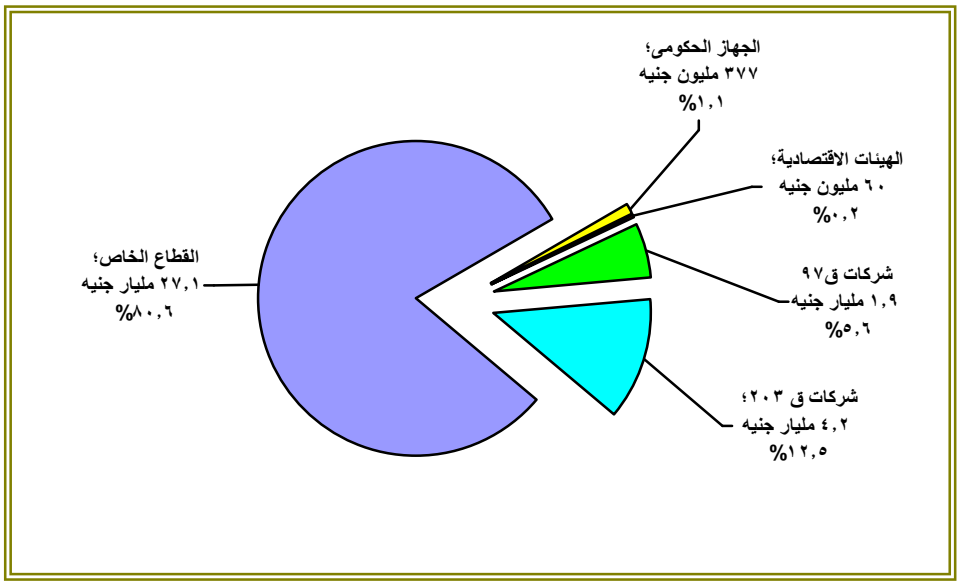

وبالنسبة للاستثمارات الصناعية للجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية لوزارة الصناعة، فيخص ديوان عام الصناعة منها نحو ٢٥٩ مليون جنيه بنسبة ٥٩% من الإجمالى، ويخص هيئة التنمية الصناعية نحو ٥٣ مليون جنيه، بنسبة ١٢%. ويوضّح الجدول رقم (١٠/٥) تطور الاستثمارات الصناعية العامة لكلٍ من الجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية خلال عامى ٢٠٠٧/٠٦ و٢٠٠٩/٠٨.

جدول رقم (١٠/٥)

تطور الاستثمارات الصناعية العامة حسب جهات الإسناد الفرعية

(مليون جنيه)

جهة الإسناد الفرعية	فعلى ٢٠٠٧/٠٦	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨
أولا: الحكومة			
ديوان عام الصناعة	١٠٨.٨	٣٤٨.٧	٢٥٩.١
مصلحة الرقابة الصناعية	٣	١٠.٠	٨.٥
مصلحة الكفاية الإنتاجية	٢٠.٩	٣٥.٠	٣٢.٠
مصلحة الكيمياء	٢.٨	٦.٣	٤.٣
هيئة المواصفات والجودة	١٠.٢	٢٢.٠	١٧.٠
المجلس الوطنى للاعتماد	٠.٠	٢.٠	٢.٠
إجمالى قطاع الصناعة (الحكومة)	١٤٥.٧	٤٢٤.٠	٣٢٢.٩
ثانيا: الهيئات الاقتصادية			
هيئة التنمية الصناعية	١٣.٦	٥١.٧	٥٣.٠
هيئة تنفيذ المشروعات الصناعية	٠.١	٢.٠	٢.٢
هيئة المطابع الأميرية	٩.٨	١٠.٠	٦٠
إجمالى الهيئات الاقتصادية	**٢٣.٥**	**٦٣.٧**	**١١٥.٢**
إجمالى عام قطاع الصناعة	**١٦٩.٢**	**٤٨٧.٧**	**٤٣٨.١**

وتُقدّر الاستثمارات المستهدفة للبرامج الصناعية العامة نحو ٣٢٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٩/٠٨ موزعة على النحو الوارد بالجدول رقم (١١/٥).

جدول رقم (١١/٥)

توزيع البرامج الصناعية العامة

بالمليون جنيه

البرنامج	فعلى ٢٠٠٧/٠٦	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨	ملاحظات
برنامج الأبحاث والتحديث	٣٣.٧	٢٤٠.٣	١٠٤.٩	مشروع تحديث الصناعة أساساً
برنامج الصناعات التكنولوجية	١٥.٧	٥٧	٥٠.٩	المراكز التكنولوجية المتخصصة
برنامج الجودة	١٧.٣	٤٠.٦	٣٢.٦	مشروع الهيئة المصرية للموصفات والجودة ومشروعات الرقابة الصناعية ومشروعات مصلحة الكيمياء
برنامج التدريب	٣١.٩	٨٣.٠	١٦١.٥	مشروع مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى ومشروع إصلاح التدريب المهنى والفنى
برنامج حماية البيئة	٥٩.٠	٥٢.٨	٢٣.٠	مشروع إعادة توطين مدابغ مصر القديمة
أخرى	١١.٦	١٤.٠	٦٥.٢	
إجمالى قطاع الصناعة	**١٦٩.٢**	**٤٨٧.٧**	**٤٣٨.١**	

هذا بالإضافة إلى استثمارات مستهدفة عام ٢٠٠٩/٠٨ قدرها نحو ١٧٧ مليون جنيه لبرنامج إنشاء صوامع تخزين وبرنامج تنمية الصادرات وبرامج أخرى متنوعة.

٣/٥ البترول والغاز الطبيعى

السياسات:

تتمثل أهم السياسات التى ترتكز عليها جهود التنمية لقطاع البترول والغاز الطبيعى فيما يلى:

- تكثيف عمليات البحث عن البترول والغاز، خاصة فى المناطق التى لم يشملها البحث من قبل مثل المياه العميقة وجنوب الوادى.
- الحفاظ على المخزون الاستراتيجى من الزيت الخام، وذلك باستمرار عمليات البحث عن البترول من خلال تطبيق أحدث التكنولوجيا العالمية ووضع البرامج الزمنية وتوفير الاستثمارات العالمية لتنمية الحقول المكتشفة بأسلوب اقتصادى.

- الاحتفاظ بمستويات الإنتاج من البترول الخام بمعدلات تتناسب مع الاحتياجات الضرورية بهدف الاحتفاظ بأكبر احتياطى ممكن من البترول الخام كرصيد للأجيال القادمة.
- زيادة الاعتماد على إنتاج الغاز الطبيعى واستخدامه فى شتى المجالات الصناعية والمنزلية والتجارية بديلاً عن المنتجات البترولية التى يتم استيرادها من الخارج، مثل البوتاجاز والسولار، توفيراً للعملة الصعبة.
- الاستخدام الأمثل لمعامل التكرير وتشغيلها بكفاءة مع العمل على استمرار عمليات الإحلال والتجديد
- زيادة طاقة معامل التكرير وتطويرها وتحقيق الانتشار الجغرافى، بهدف تأمين احتياجات الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية.
- الاستخدام الأمثل لشبكة خطوط أنابيب نقل الهام والمنتجات وتدعيمها ورفع كفاءتها عن طريق عمليات الصيانة والإحلال والتجديد المستمر للشبكة.
- التوسع فى توصيل الغاز الطبيعى إلى المنازل وإنشاء مشروعات تقوم بالأساس على فكرة استخدام الغاز الطبيعى كمادة خام لتعظيم القيمة المضافة، مثل مشروعات البتروكيماويات.
- زيادة الصادرات من المنتجات البترولية والبتروكيماوية ذات القيمة التنافسية والعائد الكبير.
- استكمال الخطة القومية لصناعة البتروكيماويات بمصر لاستغلال مقومات هذه الصناعة.
- تغطية احتياجات الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية بكافة أنواعها، خاصة البوتاجاز.
- الاهتمام بالتدريب فى مجال الأمن الصناعى، والتوسع فى إنشاء وحدات للمعالجة البيولوجية بمعامل التكرير لضمان عدم تسرب أية مواد بترولية تلوث المياه الجوفية.

أهداف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨

- زيادة قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية من الزيت الخام والغاز الطبيعى والمنتجات البترولية إلى ١٩٤.٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٠٨ مقابل ١٧٠.٢ مليار جنيه كإنتاج متوقع عام ٢٠٠٨/٠٧، بمعدل نمو قدره ١٤.٣%، وزيادة القيمة المناظرة بالأسعار الثابتة من ١٤٣.٧ مليار جنيه إلى ١٤٧.٥ مليار جنيه بمعدل نمو ٢.٧% [جدول رقم (١٢/٥)].
- زيادة قيمة الناتج بالأسعار الجارية من نحو ١٣٢ مليار جنيه إلى ١٥٢.٧ مليار جنيه خلال عامى المقارنة، بنسبة نمو ١٥.٧%، ويقابلها نسبة نمو ٣.٢% بالأسعار الثابتة [جدول رقم (١٣/٥)].

جدول رقم (١٢/٥)

قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية والثابتة للزيت الخام والغازات الطبيعية والمنتجات البترولية بحسب القطاع

البيـــــان	متوقع ٢٠٠٨/٠٧		مستهدف ٢٠٠٩/٠٨		معدل النمو	
	جارى	ثابت	جارى	ثابت	جارى	ثابت
الزيت الخام :	بالمليار جنيه		بالمليار جنيه		(%)	
عـــام	٥٠.٧	٤٢.٥	٥٧.٥	٤٢.٨	١٣.٣	٠.٨
خـــاص	٧.٦	٦.٤	٩.٣	٦.٩	٢١.٦	٧.٦
جملـــة	٥٨.٣	٤٨.٩	٦٦.٨	٤٩.٧	١٤.٤	١.٧
الغاز الطبيعى :						
عـــام	٦٦.٩	٥٦.٢	٧٨.٥	٥٨.٩	١٧.٣	٤.٨
خـــاص	١٠.٨	٩	١٢.٦	٩.٥	١٦.٥	٤.٥
جملـــة	٧٧.٧	٦٥.٢	٩١	٦٨.٣	١٧.٢	٤.٨
المنتجات البترولية :						
عـــام	٢٥.٢	٢١.٨	٢٥.٩	٢١.٧	٢.٩	٠.٦-
خـــاص	٨.٩	٧.٨	١٠.٨	٧.٨	٢٠.٧	٠.٤
جملـــة	٣٤.١	٢٩.٦	٣٦.٧	٢٩.٥	٧.٥	٠.٣-
الإجمالى العام :						
عـــام	١٤٢.٨	١٢٠.٤	١٦١.٩	١٢٣.٣	١٣.٣	٢.٤
خـــاص	٢٧.٤	٢٣.٣	٣٢.٦	٢٤.٢	١٩.٣	٤
جملـــة	١٧٠.٢	١٤٣.٧	١٩٤.٥	١٤٧.٥	١٤.٣	٢.٧

جدول رقم (١٣/٥)

القيمة المضافة بالأسعار الجارية والثابتة للزيت الخام والغازات الطبيعية والمنتجات البترولية بحسب القطاع

البيـــــان	متوقع ٢٠٠٨/٠٧		مستهدف ٢٠٠٩/٠٨		معدل النمو	
	جارى	ثابت	جارى	ثابت	جارى	ثابت
الزيت الخام :	بالمليار جنيه		بالمليار جنيه		(%)	
عـــام	٤٦	٣٨.٥	٥٢.١	٣٨.٧	١٣.٢	٠.٧
خـــاص	٧.٦	٦.٤	٩.٣	٦.٩	٢١.٦	٧.٦
جملـــة	٥٣.٦	٤٤.٩	٦١.٣	٤٥.٦	١٤.٤	١.٧
الغاز الطبيعى :						
عـــام	٦٠.٦	٥٠.٧	٧١.١	٥٣.١	١٧.٣	٤.٨
خـــاص	١٠.٨	٩	١٢.٦	٩.٥	١٦.٥	٤.٥
جملـــة	٧١.٤	٥٩.٧	٨٣.٧	٦٢.٦	١٧.٢	٤.٨
المنتجات البترولية :						
عـــام	٤.١	٣.٦	٤.٢	٣.٥	٢.٨	٠.٦-
خـــاص	٢.٩	٢.٥	٣.٥	٢.٥	٢٠.٧	٠.٤
جملـــة	٧	٦.١	٧.٧	٦.١	١٠.٢	٠.٢-
الإجمالى العام :						
عـــام	١١٠.٧	٩٢.٧	١٢٧.٤	٩٥.٤	١٥.١	٢.٩
خـــاص	٢١.٣	١٨	٢٥.٣	١٨.٩	١٨.٩	٥
جملـــة	١٣٢	١١٠.٧	١٥٢.٧	١١٤.٣	١٥.٧	٣.٢

- زيادة الإنتاج الكمى من الزيت الخام بنسبة نمو ١٠.٨%، ومن الغازات الطبيعية بنسبة نمو ١٨%، مع تراجع الإنتاج من المنتجات البترولية بنسبة ٨% على النحو الموضّح أدناه نظراً للتوجّه العـــام نحو إحلال الغاز الطبيعى للاستهلاك المحلى [شكل رقم (٩/٥)، جدول رقم (١٤/٥)].

شكل رقم (٩/٥)

تطور الإنتاج الكمى المتوقع والمستهدف من الزيت الخام والغاز الطبيعى والمنتجات البترولية (٢٠٠٨/٠٧ و ٢٠٠٩/٠٨)

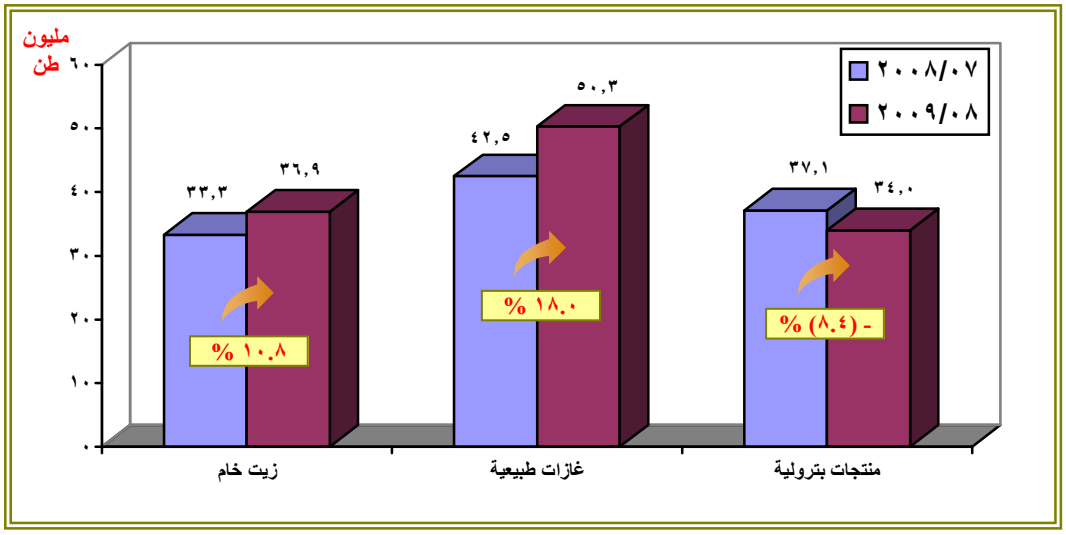

جدول رقم (١٤/٥)

كميات الإنتاج المستهدفة من المنتجات البترولية بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨ مقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧

المنتجات	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨	المنتجات	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨
بوتاجاز	١٩٣٢	١٢٤٤	أسفلت	٩٠٤	٨٦٧
بروبان بخارى	٦٤٦	٥٦٥	الكيل بنزين	٥٦	٥١
بنزين / نافتا	٧٨٦٨	٧٢٠٧	بولى فينيل	٧٠	٧٠
كيروسين / تربين	٢٥٨٦	٢١٦٥	إيثيلين	٢٤٨	٢٧٠
سولار / ديزل	٩٢١٠	٨٩٢٠	بولى إيثيلين	٢٠٨	٢٢٠
مازوت	١٢١٤٦	١١٠٦٥	أخرى	٩٢٦	٨٩٠
زيوت / شموع	٣٥٤	٤٢٢	**الإجمالـــــى**	**٣٧١٥٤**	**٣٣٩٥٦**

- زيادة عدد العاملين بقطاع البترول من ١٣٣.٨ ألف فرد إلى ١٤٧ ألف فرد خلال عامى المقارنـــة، بزيادة مطلقة تربو على ١٣ ألف فرد.

الاستثمارات المستهدفة لعام ٢٠٠٩/٠٨

بلغت جملة الاستثمارات المستهدفة لوزارة البترول لعام ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٢.١ مليار جنيه، وذلك مقابل نحو ٢.٥ مليار جنيه استثمارات متوقعة عام ٢٠٠٨/٠٧.

هذا ويخص الوحدات الاقتصادية التابعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ نحو ١.١ مليار جنيه بنسبة ٥٥.٥% من الإجمالى مقابل ٦٤.٦% فى العام المالى ٢٠٠٨/٠٧.

وتبلغ استثمارات الحكومة والهيئات الاقتصادية نحو ٩١٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ٣% عن الاستثمارات المتوقعة لعام ٢٠٠٨/٠٧، وقدرها نحو ٨٨٧ مليون جنيه [جدول رقم (١٥/٥)].

جدول رقم (١٥/٥)
الاستثمارات المستهدفة لوزارة البترول عام ٢٠٠٩/٠٨
بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧

جهات الإسناد	متوقع ٢٠٠٨/٠٧		مستهدف ٢٠٠٩/٠٨	
	بالمليون جنيه	الأهمية النسبية (%)	بالمليون جنيه	الأهمية النسبية (%)
ديوان عام وزارة البترول	٥٣	٠.٢	٥٠	٠.١
الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية	١٣		١٠	
الهيئة المصرية العامة للبترول	٨٢١	١.٩	٨٥٤	١.٥
الوحدات الاقتصادية	١٦١٩	٣.٨	١١٤٠	٢.٠
جملـــــة	٢٥٠٦	٥.٩	٢٠٥٤	٣.٦

٤/٥ الكهربـــاء والطـــاقة

السياســـــات

وتتلخص أهم السياسات فيما يلى :

- مواكبة إنتاج الطاقة الكهربية من محطات التوليد مع الاحتياجات منها فى مختلف المجالات.
- الإحلال والتجديد للمحطات القائمة لرفع كفاءة التشغيل وتحسين معدل الأداء بها للاستفادة القـصوى من القدرة التصميمية لها.
- الاستمرار فى توصيل الكهرباء لكافة المناطق العشوائية، واسـتكمال إنـارة التوابـع والتجمعـات السكانية وتدعيم شبكات الكهرباء بالمدن والقرى.
- استكمال مشروعات توليد الكهرباء بطاقة الرياح بمنطقة البحر الأحمر، واستكمال المحطة الشمسية لتوليد الكهرباء بقدرة ١٤٠ م.و.
- التطوير التكنولوجى للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية فى كافة المجالات.

أهـــــداف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨

- زيادة إنتاج القطاع من ١٧.٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٠٧ إلى ١٩.٢ مليار جنيه عـام ٢٠٠٩/٠٨، بنسبة نمو ١٠.٤% بالأسعار الجارية، وبنسبة ٧.٤% بالأسعار الثابتة.
- زيادة القيمة المضافة لقطاع الكهرباء بالأسعار الثابتة من ١٠.٩ مليار جنيه إلى نحو ١٢.١ مليـار جنيه خلال عامى المقارنة [شكل رقم (١٠/٥)].

شكل رقم (١٠/٥)

الإنتاج والناتج المستهدف من قطاع الكهرباء عام ٢٠٠٩/٠٨

بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧ والفعلى عام ٢٠٠٧/٠٦

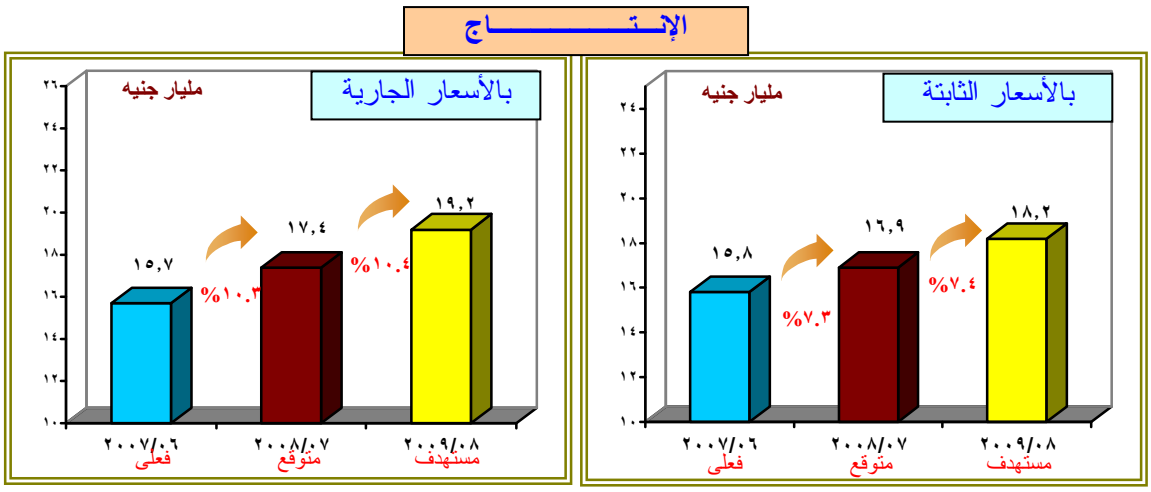

النـــــاتـــــــج

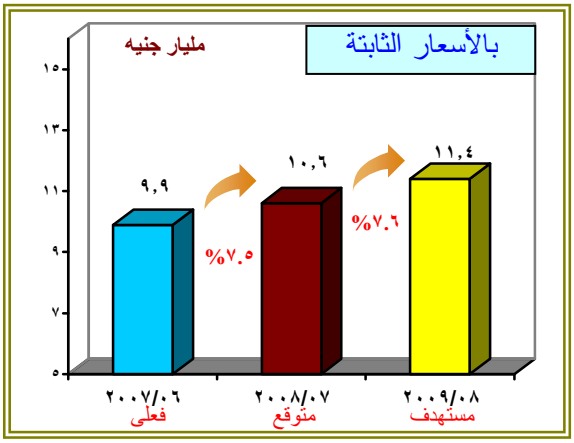

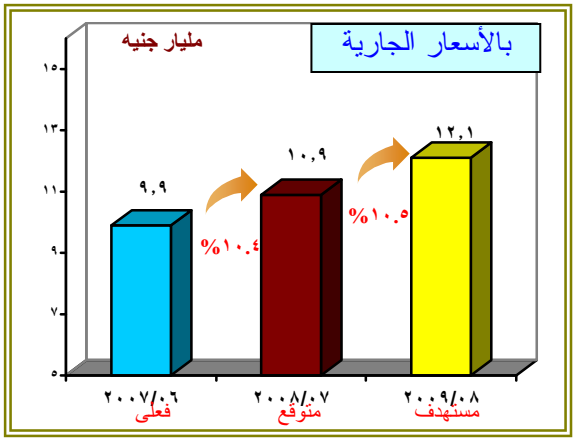

- زيادة الطاقة المولدة من المصادر الحرارية والمتجددة – سواء المائيـــة أو طاقـــة الريـــاح – إلـــى ١٣١.٧ مليار ك.و.س عام ٢٠٠٩/٠٨ بالمقارنة بالمتوقع وقـــدره ١٢٢.٩ مليـــار ك.و.س عـــام ٢٠٠٨/٠٧، بمعدل نمو ٧.٢%.
- زيادة الطاقة المستخدمة إلى ١١٣.٧ مليار ك.و.س عام ٢٠٠٩/٠٨ مما يرفع متوسط نصيب الفرد إلى ١٥٠٨ ك.و.س مقابل ١٤٣٢ ك.و.س كمتوسط متوقع عام ٢٠٠٨/٠٧.
- زيادة متوسط نصيب الفرد من الطاقة المستخدمة فى المنازل من ٥٠٣ ك.و.س فى عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى ٥٣٣.٥ ك.و.س كمتوسط متوقع عـــام ٢٠٠٨/٠٧، وإلـــى ٥٦٥ ك.و.س كمـــستهدف عـــام ٢٠٠٩/٠٨ [جدول رقم (١٦/٥)].

جدول رقم (١٦/٥)

مستهدفات قطاع الكهرباء بخطة ٢٠٠٩/٠٨ بالمقارنة بالفعلى عام ٢٠٠٧/٠٦ والمتوقع لعام ٢٠٠٨/٠٧

البيـــــــــان	فعلى ٢٠٠٧/٠٦	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨	معدل النمو (%)
الطاقة الكهربائية المولدة (مليار ك٠و٠س)	١١٤.٧	١٢٢.٩	١٣١.٧	٧.٢
الطاقة المستخدمة (مليار ك٠و٠س)	٩٨.٩	١٠٦.٠	١١٣.٧	٧.٣
متوسط نصيب الفرد من الطاقة المستخدمة (ك٠و٠س)	١٣٦٠.٠	١٤٣١.٧	١٥٠٧.٩	٥.٣
متوسط نصيب الفرد من الطاقة المستخدمة في المنازل (ك٠و٠س)	٥٠٣.٠	٥٣٣.٥	٥٦٥.٠	٥.٩

ويوضّح الشكل رقم (١١/٥) هيكل استخدامات الطاقة الكهربائية المستهدفة عام ٢٠٠٩/٠٨ والذى يشير إلى استئثار الصناعة والمنازل بنحو ٧١.٥% من جملة الاستهلاك مقابل ١٠.٦% للمرافق العامة، ٧.٨% للمحلات، و٦% للهيئات الحكومية و٤% للزراعة.

شكل رقم (١١/٥)

هيكل استخدامات الطاقة الكهربائية المستهدفة عام ٢٠٠٩/٠٨

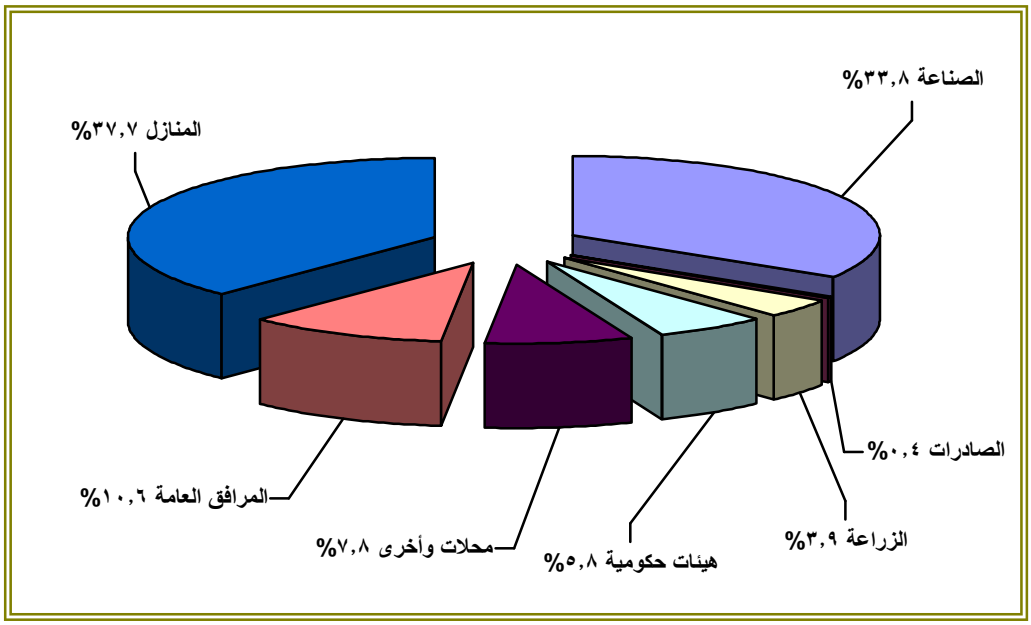

الاستثمارات المستهدفة

تقدّر الاستثمارات المستهدفة لقطاع الكهرباء والطاقة بنحو ١٢.٦ مليار جنيه، منها ٢.٦ مليار جنيه استثمارات عامة لوزارة الكهرباء (جهاز حكومى وهيئات اقتصادية) ونحو ١٠ مليار جنيه استثمارات شركات قابضة نوعية لإنتاج الكهرباء بخلاف شركات نقل وتوزيع الكهرباء.

ويخص الجهاز الإدارى لوزارة الكهرباء نحو ١٨٦ مليون جنيه بنسبة ٧% من جملة الاستثمارات العامة المستهدفة، فى حين يبلغ نصيب الهيئات الاقتصادية نحو ٩٣%. وتتوزع هذه الاستثمارات على النحو الموضّح بالجدول رقم (١٧/٥) والذى يفيد استئثار هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة على نحو ٦٤% من جملة الاستثمارات العامة، ويليها هيئة كهربة الريف بنسبة ٢١% تقريباً.

وعلى مستوى البرامج، تتوزع الاستثمارات المستهدفة بين برامج توليد الكهرباء وبرامج مد وتطوير الشبكات وبرامج الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ومن المستهدف أن تحظى برامج محطات توليد الكهرباء على نحو ١.٨ مليار جنيه بنسبة تناهز ٦٧% من جملة الاستثمارات العامة لوزارة الكهرباء والطاقة [شكل رقم (١٢/٥)].

جدول رقم (١٧/٥)

استثمارات وزارة الكهرباء والطاقة

(مليون جنيه)

جهات الإسناد	فعلى ٢٠٠٧/٠٦	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨
الجهاز الإدارى :			
الديوان العام	١١٣.٢	١٤٤.٣	٦٩.١
هيئة الطاقة الذرية	٤٨.٤	٤١.٨	٨٥.٥
هيئة المواد النووية	٢٣.٠	١٤.٠	٣١.٦
جملة الجهاز الإدارى	١٨٤.٦	٢٠٠.١	١٨٦.٢
الهيئات الاقتصادية :			
هيئة كهربة الريف	٦٢٧.٥	١٤٥.٠	٥٤١.٧
هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية	٢٣٥.٩	١٤٨.١	٨١.٣
هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	٧٧.٧	٢٥.٦	١٤٦.٠
هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٨١٤.٣	١٢٥٦.٩	١٦٧٠.٠
جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك	٠.٦	١.٠	٠.٥
جملة الهيئات الاقتصادية	**١٧٥٦.٠**	**١٥٧٦.٦**	**٢٤٣٩.٥**
إجمالى وزارة الكهرباء والطاقة	**١٩٤٠.٦**	**١٧٧٦.٧**	**٢٦٢٥.٧**

شكل رقم (١٢/٥)

توزيع الاستثمارات المستهدفة لوزارة الكهرباء والطاقة بحسب البرامج عام ٢٠٠٩/٠٨

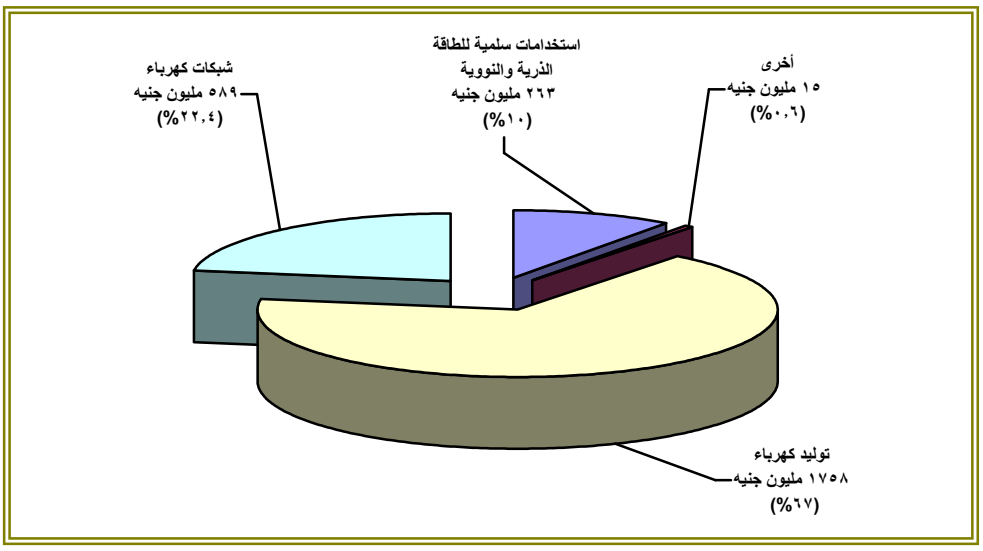

الإنجازات المستهدفة خلال عام ٢٠٠٩/٠٨

تتمثل هذه الإنجازات فيما يلى:

فى مجال تدعيمات القرى:

- إجراء ٢٥٠ عملية إحلال وتجديد للشبكات المتهالكة بالقرى.
- إجراء ٣٠ عملية تدعيم لشبكات القرى.
- إنارة ١٥٠ تابعاً وتجمعاً سكنياً جديداً.
- كهربه ١١ ألف فدان من أراضى الاستصلاح.
- تدعيم شبكات المدن من خلال تركيب:
  - عدد ٥ لوحات توزيع جهد متوسط، عدد ٣٠ كشكاً كاملاً بالمحول (سعات مختلفة).
  - مد ١٠٥ كم خطوط هوائية وكابلات أرضية جهد متوسط، ومد ٦٥ كم خطوط هوائية وكابلات أرضية جهد منخفض.

فى مجال محطات التوليد:

- الانتهاء من تنفيذ محطة توليد كهرباء نجع حمادي المائية ٤ × ١٦م.و بإجمالي قدرات ٦٤م.و بمحافظه قنا.
- الانتهاء من إنشاء محطات كهرباء بالمدن الثلاث (بور ــ يامبيو ــ روميبك) بجنوب السودان.
- البدء فى تنفيذ محطتى توليد كهرباء من طاقة الرياح بمنطقة الزعفرانة قدرة كلٍ منهما ١٢٠م.و بإجمالي قدرات ٢٤٠م.و.
- استكمال الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية وتوريد المعدات للمكون الشمسي لمشروع المحطة الشمسية لتوليد الكهرباء قدرة ١٤٠م.و بالكريمات.
- البدء في تنفيذ مشروع المحطة الشمسية الحرارية قدرة ١٤٠م.و:
  - استكمال الأعمال المدنية للمكون الشمسى والمكون الحرارى.
  - استكمال توريد المعدات للمكون الشمسى ومكون الدورة المركبة.
  - تنفيذ الأعمال الميكانيكية والكهربائية والتركيبات لكلٍ من المكون الشمسى ومكون الدورة المركبة.
- استكمال مزارع الرياح من خلال مشروع إنشاء محطات الكهرباء والبحر الأحمر بطاقة الرياح، (حيث تم توقيع عقدين لإنشاء محطتى توليد من طاقة الرياح بقدرة إجمالية ٢٤٠ م.و. بمنطقة الزعفرانة) .

في مجال الشبكات:

- الاستمرار في استكمال تنفيذ خطى النقل الكهربائى أسوان / شلاتين جهد ٢٢٠ ك.ف بطـــول ٣٤٥ كم، وسيدي برانى / السلوم جهد ٦٦ ك.ف بطول ٨٠ كم.

في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية:

- استكمال تنفيذ عقد وحدة إنتاج النظائر المشعة.
- تنفيذ عقد النظام الجديد لأجهزة الرقابة الإشعاعية بمبنى المفاعل البحثى الأول.
- استكمال تنفيذ عقد مبنى وحدة تشعيع الأغذية بالإسكندرية لاستقبال المصدر المشع المـــستورد مـــن الخارج.
- استكمال عقد المرحلة الثانية لمبنى الشعب العلمية الثلاث بمركز تكنولوجيا الإشعاع.
- استكمال تنفيذ عقد الشركة الأسترالية لدراسة الجدوى الاقتصادية للرمال السوداء.
- استكمال المرحلة الرابعة والأخيرة من عقد فصل الزركونيوم عن الزيركون.

ومن أهم مشروعات محطات التوليد المستهدف تنفيذها بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨ مـــن خـــلال الـــشركة القابضة لكهرباء مصر والشركات التابعة ما يلى:

- مشروع محطة توليد كهرباء التبين قدرة ٧٠٠ م.و بنظام التوليد البخارى.
- الأعمال الاستشارية لمحطة توليد كهرباء شرم الشيخ ذات الدورة المركبة.
- الاستمرار فى العمل فى محطة توليد كهرباء النووية (المرحلة الثالثة) قدرة ٧٥٠ م.و.
- البدء فى تنفيذ محطة توليد كهرباء العطف دورة مركبة قدرة ٧٥٠ م.و.
- استكمال محطة توليد كهرباء طلخا الجديدة ذات الدورة المركبة قدرة ٧٥٠ م.و.
- استكمال العمل فى محطة توليد كهرباء سيدى كرير قدرة ٧٥٠ م.و (دورة مركبة).

وفى مجال شبكات النقل والتوزيع، تشمل قائمة مشروعات الشركة المـــصرية لنقـــل الكهربـــاء إقامـــة واستكمال وتوسيع عددٍ من محطات المحولات على الجهود (الفائق – العالى) ومن أهمـــا باســـوس ـــ التبين ـــ أكاديمية الفنون ـــ دمنهور القديمة ـــ إيتاى البارود ـــ الزعفرانـــة ـــ أبـــورديس ـــ الـــشرقية الجديدة ـــ وسط الغردقة ـــ شرم الشيخ (٣) ـــ كفر الزيات ـــ جنوب طنطا ـــ أســـيوط ٥٠٠ ـــ بنـــى مزاراً ـــ كوم أوشيم، بالإضافـــــة إلى إنشاء محطة محولات إســـنا ٢٢٠، والخطـــوط والكـــابلات اللازمة لها.

٥/٥ النقـــــــــل

الاستراتيجية العامة:

تستند خطة النقل لعام ٢٠٠٩/٠٨ إلى الركائز الأساسية التى تقوم عليها الإستراتيجية العامة للنقل الواردة بالخطة الخمسية السادسة، والتى تتمثل أهما فيما يلى:

- تحقيق التكامل والتنسيق بين وسائل النقل الداخلى بما يوفر طاقات نقل بأحجام تتناسب مع الزيادات المستقبلية فى طلب القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبما يعظّم من الكفاءة الاقتصادية للاستثمار والتشغيل.
- التوسع فى استخدام أسلوب النقل متعدد الوسائط – مواكبة للتطورات الحديثة فى مجال نظم التشغيل – وبما يحقق الاستفادة الكاملة من إمكانيات كل وسيلة من وسائل النقل، ومن ثم تعظيم العائد الاقتصادى.
- تفعيل مشاركة القطاع الخاص فى منظومة النقل وفق آليات السوق، ودون الإخلال بمستويات الخدمة والتوازنات المكانية فى إطار تنسيقى مع وسائل النقل العام.
- التوسع فى مد شبكات النقل لتصل إلى مناطق التنمية والعمران الجديدة.
- تطوير وتحديث عوامل الأمان لتوفير السلامة للركاب.
- التنسيق بين الجهات المختلفة المسئولة عن أنشطة النقل لضمان انسياب حركة النقل والارتقاء بالخدمات المقدّمة للمواطنين.

السياســـــــات

تتمثل أهم السياسات فيما يلى:

- تطوير أساليب تشغيل إدارة حركة القطارات فى نقل الركاب والبضائع.
- رفع كفاءة الأمان لركاب السكك الحديد بإحلال نظام الإشارات الكهروميكانيكية والتوسع فى إنشاء كبارى للسكك الحديد والمشاة لسلامة وأمن الركاب والعابرين، وتفادى كثرة المزلقانات ونقاط العبور لخطوط السكك الحديد.
- تدعيم قوة الجر وإعادة تأهيل العربات والجرارات وتجديد خطوط سكك الحديد وإحلال وتجديد واستكمال المحطات.

- التوسع فى شبكات مترو الأنفاق للربط مع مناطق التنمية والتجمعات العمرانية الجديدة.
- التوسع فى إنشاء شركات للنقل الجماعى داخل المحافظات.
- تطوير وتحديث واستكمال كافة المنافذ البرية.
- ازدواج وتطوير الطرق البرية بين المحافظات، ورصف الطرق الترابية ومداخل القرى.
- التوسع فى إنشاء الطرق الحرّة.
- إنشاء وتطوير الطرق العرضية التى تربط محافظات الصعيد بساحل البحر الأحمر واستكمال الأعمال الإنشائية للطرق الرأسية بالصحراء الشرقية والغربية.
- تطوير ورفع كفاءة المجارى المائية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من إمكانيات النقل النهرى منخفض التكاليف، مع التوسع فى إنشاء موانئ نهرية لخدمة الحركة السياحية ونقل البضائع.
- إنشاء موانئ نهرية حديثة لتداول الحاويات، وتطوير الموانئ القائمة لخدمة مشروعات جنوب الوادى.
- تحسين كفاءة تشغيل وتطوير الموانئ البحرية وإدخال أنظمة تبادل المعلومات الالكترونية لتتحول إلى موانئ محورية قادرة على اجتذاب مزيدٍ من تجارة الترانزيت والحاويات.
- تطوير الممر الملاحى لقناة السويس ورفع كفاءة التشغيل بما يحقق الحفاظ على ميزاته التنافسية العالمية مقارنة بطرق النقل البديلة للقناة.
- دعم أسطول النقل الجوى بطائرات حديثة وتحسين مستويات الأداء فى ظل نظام السماوات المفتوحة والتوسع فى حركة النقل الجوى غير المنظم (التشارتر) لزيادة أحجام تدفقات الركاب إلى المقاصد السياحية المتعددة فى مصر.
- تطوير المطارات وزيادة الطاقات الاستيعابية لمبانى الركاب لمواجهة التزايد المستمر للحركة السياحية الوافدة.

أهـــداف خطة عـــام ٢٠٠٩/٠٨

أولاً : الطرق البرية والكبارى والمنافذ البرية:

تتضمن الخطة استكمال بعض الطرق البرية بإجمالى أطوال ١٢٤١كم، وازدواج طرق جديدة بإجمالى أطوال ١٠١٥ كم، وإنشاء طرق جديدة بطول ٥٤٣ كم، وذلك على النحو الموضّح بالجدول رقم (١٨/٥).

جدول رقم (١٨/٥)

أهم المشروعات فى مجال الطرق والكبارى والمنافذ البرية بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨

المشـــــــــــــــــــــــروع	الطول (كم)
أولاً : استكمالات	
طرق سوهاج / أسوان	٧٠٣
طريق شلاتين / سوهين	٢١٠
وصلات حلوان / الكريمات	٢٨
الطريق الدائرى الإقليمى	٧٥
طريق القاهرة / السويس	٧٠
طريق القاهرة / الاسماعيلية / بورسعيد (من العاشر حتى بورسعيد)	١٥٥
ثانياً : ازدواج طرق جديدة	
طريق السنبلاوين / كفر صقر	١٩
طريق الزقازيق / ميت غمر	٢٥
ك ١٠٩ طريق السويس / النفق	٢٤
ك ٨٥ القاهرة / الإسماعيلية / القصاصين / الصالحية	٤٠
طريق الإسماعيلية / القصاصين / العباسية	٥٥
طريق القنطرة / الصالحية / فاقوس / أبو كبير / ههيا / الزقازيق	٩٠
طريق مغاغة / العدوة	٢٦
طريق دسوق / فوه / مطوبس	٢٨
طريق بنى سويف / المنيا الزراعى الغربى	١٢٥
القنطرة شرق / رفح	٢٠٥
المحلة / كفر الشيخ / دسوق / دمنهور / حوش حيسى / جنا كليس	١٤٠
الزقازيق / السمبلاوين	٤٥
المنصور / دكرنس / المطرية	٦٨
طنطا / زفتى	٢٥
القناطر الخيرية / الخطاطبة / التوفيقية	٩٨
المنير / بلبيس / العباسة الزراعى	٤٥

- تابع -

أهم المشروعات فى مجال الطرق والكبارى والمنافذ البرية بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨

المشـــــــــــــــــــــــروع	الطول (كم)
ثالثاً : إنشاء طرق جديدة	
الطريق الدائرى الإقليمى بالأقصر	١٧
طريق باريس / درب الأربعين	١٨٠
امتداد وصلة دمو حتى دائرى بنى سويف	٢٨
تطوير طريق القاهرة / الإسكندرية وتحويله إلى طريق حر (على ثلاث مراحل)	١٦٠
طريق الباجور / طنطا / شبين الكوم / المحلة	٩٢
كفر الزيات / حوش عيسى / الإسكندرية	١١٠
الطريق الدائرى حول مدينة سمالوط	٦

وتتضمّن خطة الكبارى تنفيذ ما يلى:

- استكمال إنشاء (٤) كبارى على النيل لربط شرق النيل بغربه (الواسطى- ملوى- بنى مـــزار- فوه).
- إنشاء وصلات ربط الكبارى بالطرق الرئيسية شرق وغرب النيل بطول ٦٥ كم.
- البدء في إنشاء كباري علوية على الطرق السريعة وفوق السكة الحديد، مثـــل ســـفاجا / أبـــو طرطور، ومحلة روح/ دسوق.
- البدء في إنشاء (٣) كبارى جديدة على النيل [طلخا بالدلتا وطما وجرجا لخدمة الصعيد].
- إحلال وتجديد وتقوية الكبارى الضعيفة المقامة على المجاري المائية.

وفيما يتعلق بالمنافذ البرية، فتتضمّن الخطة استكمال أعمال التطوير والتحديث بمنافذ الـــسلوم ورفـــح وطابا والعوجة، وكذلك استكمال إنشاء منفذى رأس حدربة وأرقين وسوهين (علـــى الحـــدود الجنوبيـــة السودانية).

ثانياً : مترو الأنفـــــــاق:

- استكمال توسعات محطة المرج الجديدة بعمل الإشارات الهوائية وإشـــارات الـــتحكم وازدواج الخط بالمحطة.
- استكمال الخط الثالث للمترو (إمبابة – مطار القاهرة).
- توريد (٦) قطارات وتركيب أجهزة إنذار وقياسات وإطفاء تلقائى.
- تجديد وتطوير عدد ٥٢ وحدة مترو.
- تطوير قطارات الخط الثانى .
- تجديد السكة بالخط الأول.

ثالثاً : السكك الحديدية

- تجديد مسافة ٢٤٠ كم سكة حديد.
- إضافة ٤٠ جراراً وإعادة تأهيل ٩٠ جراراً.
- تطوير ٧٥ محطة ركاب رئيسية.
- تطوير عدد ٤٢٠ عربة ركاب.
- تعديل وتطوير نظام الإشارات وإحلال نظام الكابلات.

رابعاً : النقل النهرى

- استكمال إنشاء هويس جديد عند الكيلو ١٠٠ وامتداد هويس المالح الصغير.
- تطوير وحماية جسور الرياح وتركيب المساعدات الملاحية.
- تطهير المجرى الملاحى لنهر النيل (القاهرة / أسوان) بمسافات متفرقة.
- تدعيم شبكة المراقبة والتحكم المركزى لتنظيم الملاحة والقضاء على ظاهرة تكدس الوحـــدات أمام الأهوسة، مع عمل الصيانة الدورية للأهوسة.
- البدء فى تنفيذ مشروع ميناء أثر النبى.
- إنشاء هويس جديد عند بولين.

خامساً : قناة السويس

- استكمال توسيع وتعميق المجرى الملاحى لقناة السويس للوصول لغاطس ٧٢ قدم بمـــا يـــسمح بمرور السفن العملاقة .
- إزالة التكسيات القديمة وبناء تكسيات جديدة بديلة.
- زيادة مناطق العبور وخطوط بالمعديات وزيادة طاقاتها للمساهمة فى تعمير سيناء.
- تحديث وإحلال معدات التكريك .
- زيادة القدرة التنفيذية للشركات البحرية العاملة بالقناة.

سادساً : النقل البحرى

- تطوير الملاحة البحرية بالبحر المتوسط والبحر الأحمر، وذلك من خلال ترميم وتجديد فنار رشيد وفنار أبو كيزان، وإنشاء فنار جديد، وتطوير نظم المراقبة وصيانة المساعدات الملاحية بخليج العقبة ومرسى مطروح.
- استكمال أعمال التطوير والتوسعات بمينائى الدخيلة والإسكندرية وموانئ دمياط وبورسعيد والعريش وموانئ البحر الأحمر.
- زيادة طاقة ميناء سفاجا وميناء الأرعين.

سابعاً : النقل الجوى

- الانتهاء من مبنى الركاب ٣ بطاقة إجمالية ١١ مليون.
- إنشاء مبنى ركاب مطار أسيوط والبدء فى تنفيذ مشروع مطار سوهاج.
- تطوير مطار النزهة وإتمام الأعمال المدنية لمحطة إرسال برج العرب.
- زيادة أسطول النقل الجوى بشراء طائرتين ليصبح عدد الطائرات المملوكة للشركة القابضة لمصر للطيران ٥٢ طائرة.

ويوضح الجدول رقم (١٩/٥) تطورات الحركة بقطاعات النقل الفرعية فى ضوء مستهدفات نشاط النقل بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨.

جدول رقم (١٩/٥)

تطورات الحركة بقطاعات النقل الفرعية فى ضوء مستهدفات خطة عام ٢٠٠٩/٠٨

البيان	الوحدة	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨
السكك الحديدية				
راكب/ كم	بالمليون	٦٠٠٠٠	٦٣٨٤٠	٦٧٠٠٠
طن/ كم	بالمليون	٤٥٠٠	٤٧٩٠	٥٠٣٠
أطوال السكك الحديدية متضمنة المخازن	كم	٩٥٢٨	٩٧٦٨	١٠٠٠٨
الطـــــــرق				
راكب/ كم	بالمليون	١٤٢٠٢٦	١٤٥٥٧٦	١٥٣٠٠٠
طن/ كم	بالمليون	٤٦٢٨٨	٤٧٤٤٥	٥٢٦٠٧
أطوال لطرق المرصوفة	ألف كم	٤٩.١٥٣	٥٢٠٠٧	٥٢٢١٧
عدد الكباري على النيل	كوبري	٢٨	٣١	٣٥

- تابع -

تطورات الحركة بقطاعات النقل الفرعية فى ضوء مستهدفات خطة عام ٢٠٠٩/٠٨

البيان	الوحدة	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨
نقل نهـــــري				
طن/ كم	بالألف	٢٧٠٦	٢٧٣٣	٢٨٢٣
النقل البحري				
ألف راكب		٧٦٣	٧٩٨	٨٤١
ألف طن		١١٤٣٥	١١٩٦١	١٢٦٠٧
سعة طاقة الموانيء	مليون طن	٧٢.٦	٩٧	١٠٥
حجم التجارة بالموانيء البحرية	مليون طن	٧١.٦	١٠٧.٤	١٣٤.٥
النقل الجوي				
راكب/ كم	بالمليون	٩٨٠٨	١٠٢٠٠	١٠٧٩٢
طن/ كم	بالمليون	٤١٨	٤٣٥	٤٦٠
عدد الطائرات المدنية	طائرة	٤٩	٥٠	٥٢
قناة السويس				
عدد السفن العابرة	سفينة	١٩٤٤٢	١٧٨٠٠	١٩٠٠٠
حمولة صافية	مليون طن	٧٩١	٦٧٢	٧٩٠

الاستثمارات المستهدفة

تقدر الاستثمارات المستهدفة بقطاع النقل لعام ٢٠٠٩/٠٨ بحوالى ٣١.٩ مليار جنيه ترتفع إلـــى ٣٢.٥ مليار جنيه بإضافة استثمارات قناة السويس. ويخص القطاع الخاص نحـــو ١٥.٥ مليـــار جنيـــه مـــن الاستثمارات الكلية لقطاع النقل بنسبة ٤٩% وقطاع الأعمال العام نحو ٧.٥ مليار جنيـــه بنـــسبة ٢٣% من الاجمالى. وتقدر استثمارات الجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية بنحو ٩ مليار جنيه بنسبة ٢٨% [شكل رقم (١٣/٥)].

شكل رقم (١٣/٥)

الاستثمارات المستهدفة لقطاع النقل بحسب الجهات ٢٠٠٩/٠٨

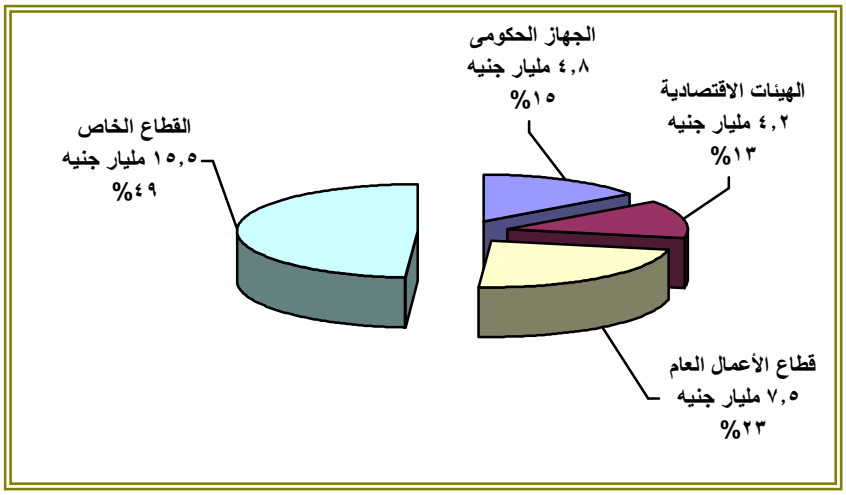

وتتوزع الاستثمارات المستهدفة للجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية عام ٢٠٠٩/٠٨ على النحو الموضح بالشكل رقم (١٤/٥)، والذى يعكس الأولوية التى تحظى بها مشروعات السكك الحديدية ومترو الأنفاق.

شكل رقم (١٤/٥)

الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع النقل (الجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية) عام ٢٠٠٩/٠٨

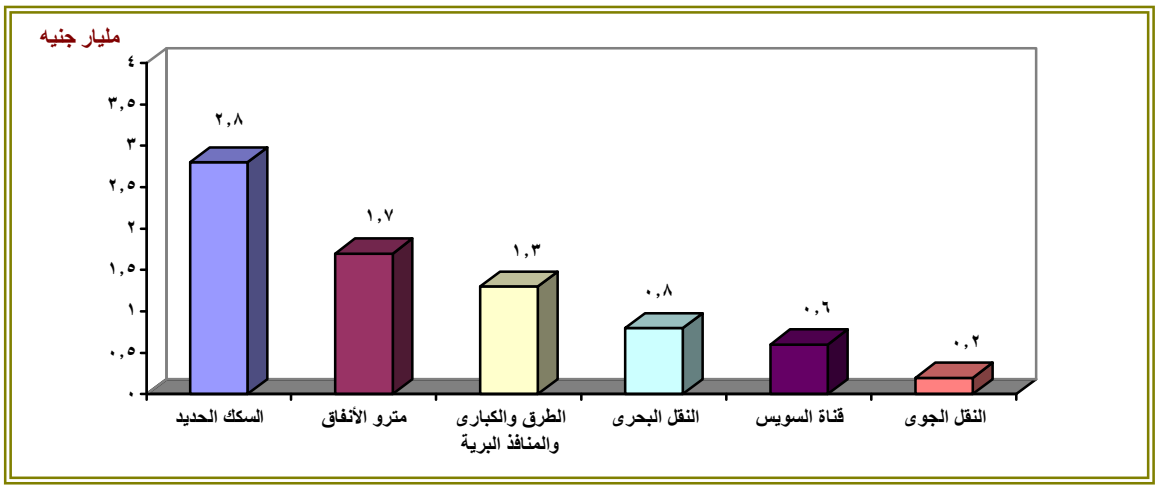

٦/٥ الاتصـــالات وتكنولوجيا المعلومات

السياســـــــات

تتمثل أهم السياسات فيما يلى :

- تشجيع وتنمية صناعة الاتصالات والمعلومات لبناء صناعة متقدمة تعتمد على فكـــر وعقـــول الشباب المصري.
- بناء مجتمع المعلومات الذي يستطيع ملاحقة واستيعاب التدفق الهائل في المعلومات والمعارف المتطورة وتحسين الإستفادة منها.
- توفير وتطوير نظم الاتصالات والمعلومات لخدمة برامج الإصلاحات الاقتصادي والاجتماعي.
- إعداد الكوادر البشرية اللازمة لقطاع الاتصالات والمعلومات.
- تطوير الخدمات البريدية وإدخال خدمات جديدة كإحـــدى الآليـــات الأساســـية لـــدعم التجـــارة الالكترونية.
- تهيئة المناخ التشريعي اللازم لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أهداف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨

- إضافة ١١٧ نادياً لتكنولوجيا المعلومات.
- زيادة عدد الشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات بنحو ٢٦٠ شركة.
- زيادة عدد مستخدمى شبكة الإنترنت بنحو ٢ مليون مستخدم.
- زيادة أعداد المشتركين فى خدمة التليفون المحمول بنحو ١١ مليون مشترك.
- زيادة دوائر الاتصالات الدولية بمقدار ٥٠٠٠ دائرة.
- إنشاء شبكة المدارس الذكية بعدد ١٥٨ مدرسة.
- بناء قاعدة بيانات للسجل الصحى للمواطنين على مستوى الجمهورية لعدد ٦٤٠٠ وحدة صحية وعدد ١٠٠ مستشفى.
- استكمال الميكنة للسجل العينى الزراعى وميكنة مكاتب الشهر العقارى.
- تطوير ٢٥١ مكتباً للبريد، وإنشاء ٩٦ مكتباً جديداً، وافتتاح عدد ٧٢ مكتباً بريدياً على مستوى الجمهورية.
- التوسع فى شركات البرمجيات الصغيرة والمتوسطة ودعم البحوث والدراسات فى مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات.
- إنشاء مركز لاختبار البرمجيات.
- تدريب عدد ٣٠٠٠ متدرب من شباب الخريجين فى مجال تكنولوجيا المعلومات، وعدد ٢٠٠٠ خريج على برنامج تنمية المهارات فى اللغة الإنجليزية.

ويوضّح الجدول رقم (٢٠/٥) بعض المؤشرات العينية لخطة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٠٩/٠٨ بالمقارنة بالمتوقع فى عام ٢٠٠٨/٠٧.

جدول رقم (٢٠/٥)

تطور أهم المؤشرات العينية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

البيـــــــــان	الوحدة	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨
إجمالى سعة السنترالات	مليون خط	١٣.٣	١٤
المشتركين للتليفونات الثابتة	مليون مشترك	١١	١١
عدد المنتظرين فى التليفونات	ألف	٣٦	٣١
كبائن الخدمة العامة	ألف كابينة	٥٦	٥٦
دوائرالاتصالات الدولية	ألف دائرة	٢٦	٣١
المشتركين فى خدمة التليفون المحمول	مليون مشترك	١٧	٢٨
عدد مستخدمى شبكة الانترنت	مليون مستخدم	٦	٨
الشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات	شركة	٢٠٥٠	٢٣١٠
عدد نوادى التكنولوجيا	نادى	١٤٣٩	١٥٥٦
خدمات البريد			
* طـــــرد	بالألف	٣٠٠	٣١٥
* مراسلات	بالمليون	٣٠٥	٣٢٠
* بريد سريع	بالألف	٢٠٤٥	٢١٥٠
* بريد إلكترونى	بالألف	٦٥	٧٢

الاستثمارات المستهدفة

تقدر استثمارات هذا النشاط بنحو ١١.٤ مليار جنيه، ويخص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومـــات منها نحو ٧١٦ مليون جنيه تتوزع على النحو الموضح بالجدول رقم (٢١/٥)

جدول رقم (٢١/٥)
الاستثمارات العامة المستهدفة بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
بخطة ٢٠٠٩/٠٨ (الجهاز الحكومى)

البيـــــــــــــــان	مليون جنيه
تطوير ودعم البنية المعلوماتية	١٣١
تطوير القرى الذكية ودعم الجامعات التكنولوجية وتطوير المحتوى التكنولوجى	٧٥
التنمية البشرية والتدريب فى مجال تكنولوجيا المعلومات	٢٥
نشر استخدام أدوات تكنولوجيا الاتـصالات والمعلومـات وتطـوير البحـوث والدراسات وتنمية الصادرات من خدمات تكنولوجيا الاتصالات	٦٩
التوسع فى تطوير الخدمة البريدية وخدمة البريد السريع والمكاتب البريدية	٢٥٠
إنشاء محطات للمراقبة والتحكم فى الطيف الترددى	٤٥
مشروعات هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	١٢١
الإجمالـــــــــــى	**٧١٦**

٧/٥ السيـــاحـــــة

السياســـــات

تتضمن أهم سياسات قطاع السياحة ما يلى :

- التوسع فى حملات الترويج والتنشيط السياحى من خلال تنظيم القوافل السياحية والمشاركة فى المؤتمرات والمعارض الدولية وزيادة الحملات الإعلامية بالأسواق الخارجية.
- تنويع المُنتج السياحى والترويج لأنماط سياحية جديدة مثل السياحة الرياضية والسياحة البيئيـة والسياحة العلاجية.
- الانفتاح على أسواق سياحية جديدة واعدة، خاصة بمنطقة شرق وجنـوب شـرق آسـيا ودول الكومنولث الجديدة.
- تطوير المقاصد السياحية القائمة، واستهداف مقاصد جديدة بالساحل الشمالى الغربى والواحـات وجنوب البحر الأحمر.
- التوسع فى مشروعات البنية الأساسية الخادمة لقطاع السياحة.
- تنمية المهارات البشرية للعاملين بالقطاع السياحى والخدمات المرتبطة به.

- تشجيع القطاع الخاص على تعبئة مزيدٍ من الاستثمارات لهذا القطاع.
- تنويع الخدمات السياحية والارتقاء بجودتها.
- تنشيط السياحة الداخلية وتنويع برامجها.
- تنمية الحس الوطنى والوعى السياحى والتعامل الحضارى مع السائح.
- توفير مزيدٍ من الأمن والأمان بمختلف المناطق السياحية لسلامة المواطنين والسائحين.

أهـــــداف خطة عام ٢٠٠٩/٠٨

- زيادة أعداد الزائرين الوافدين إلى نحو ١٢ مليون زائر عام ٢٠٠٩/٠٨، بنسبة نمو ١٠% عن المتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧.
- زيادة أعداد الليالى السياحية المناظرة لتصل إلى نحو ١١٨ مليون ليلة عام ٢٠٠٩/٠٨، بنسبة زيادة ١٠.٦% عن العام المالى ٢٠٠٨/٠٧.
- زيادة الدخل السياحى إلى ١٠ مليار دولار مقارنة بالدخل المتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧ وقدره ٩ مليار دولار، بنسبة زيادة ١٠%.
- إضافة (١٢) ألف غرفة لترتفع الطاقة الإيوائية إلى نحو ٢١٦ ألف غرفة عام ٢٠٠٩/٠٨ [جدول رقم (٢٢/٥)].

جدول رقم (٢٢/٥)

مستهدفات القطاع السياحى بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨

بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧ والفعلى عام ٢٠٠٧/٠٦

البيـــــــــان	الوحدة	فعلى ٢٠٠٧/٠٦	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨
عدد السياح	مليون سائح	٩.٨	١٠.٨	١١.٩
عدد الليالى السياحية	مليون ليلة	٩٦.٢	١٠٦.٣	١١٧.٥
الإيرادات السياحية	مليار دولار	٨.٢	٩.٠	١٠.٠
الطاقة الإيوائية	ألف غرفة	١٨٧.٥	٢٠٤	٢١٦

الاستثمـــارات المستهدفة

تقدّر الاستثمارات السياحية المستهدفة بنحو ٦.٢ مليار جنيه، منها نحو ٥.٢ مليـــار جنيـــه اســـتثمارات للقطاع الخاص بنسبة ٨٤%، وتوجّه لغرض إنشاء وتوسع الفنـــادق والقـــرى والمنتجعـــات الـــسياحية والأنشطة الترفيهية المرتبطة بالنشاط السياحى.

وتبلغ الاستثمارات المستهدفة للشركات القابضة نحو ٦٣٦ مليون جنيه لإحلال وتجديد الفنادق والقـــرى السياحية المملوكة لهذه الشركات. ويخص الجهاز الحكومى نحو ٢١٢ مليون جنيه والهيئات الاقتصادية – ممثلة فى الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات والهيئة العامة للتنمية السياحية – نحو ١٥٦ مليون جنيـــه، بإجمالى قدره ٣٦٨ مليون جنيه [شكل رقم (١٥/٥)].

شكل رقم (١٥/٥)

الاستثمارات العامة المستهدفة بقطاع السياحة عام ٢٠٠٩/٠٨

(الجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية)

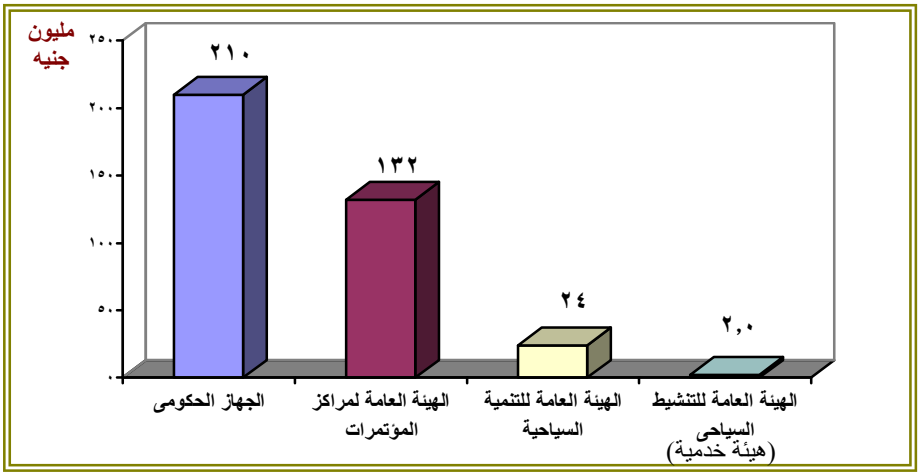

وتوجّه الاستثمارات العامة لوزارة السياحة لبرنامجين أساسيين، يختص أولهما بالتنشيط الـــسياحى فـــى الأسواق الخارجية باستثمارات ٢٠٨ مليون جنيه، وثانيهما بمشروعات تطوير البنية الأساسية للمنـــاطق السياحية باستثمارات قدرها ١٦٠ مليون جنيه.

القسم السادس

التنميـــة المحليـــة

تمهيد

يمثل البعد المكاني أحد المحاور الأساسية التي تستند إليها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن توظيف الاستثمارات وتوطين المشروعات يقترن بطبيعة الحال بعنصر المكان، مما يجعل دراسة التأثير "الحيزي" للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية على درجة بالغة من الأهمية.

وتبرز أهمية البعد المكاني بصفة خاصة في الحالة المصرية في ظل الاختلالات البينية القائمة، سواء على مستوى أقاليم الجمهورية أو على مستوى المحافظات والمراكز داخل الإقليم الواحد، أو بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية بوجه عام.

والواقع أن التفاوتات القائمة تتعدد صورها، وإن كانت تتشابه في نتائجها، فقد تكون متعلقة بدرجة توفر فرص العمل والدخل أو بمدى إتاحة الخدمة التعليمية أو الصحة أو غيرها من مؤشرات التنمية البشرية أو بمدى انتفاع المواطن بدرجة مناسبة – كماً وكيفاً – من الخدمات والمرافق العامة ...الخ.. ولكنها تصب جميعاً في النهاية في بوتقة واحدة محصّلتها تفاوت المستويات المعيشية بين أبناء الوطن الواحد بصورة قد تخِل باعتبارات العدالة والتكافؤ الاجتماعي.

وإدراكاً لِما تقدم، تعد التنمية الشاملة والمتوازنة بين كافة الأقاليم والمحافظات غاية أساسية تتبناها الخطة الخمسية الحالية، ويجري التحرّك لبلوغها – مرحلياً – على امتداد سنوات الخطة ووفقاً لترتيب الأولويات.

محاور التنمية المحلية

تدور مجهودات التنمية المحلية حول خمسة محاور أساسية تتمثل في الآتي:

- **المحور الأول:** تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.
- **المحور الثاني:** إعطاء أولوية لتنمية محافظات الصعيد.
- **المحور الثالث:** تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية وتحفيز المبادرات والمشاركات الشعبية.
- **المحور الرابع:** إدماج النوع في عملية التخطيط من أجل التنمية.
- **المحور الخامس:** الحِفاظ على الموارد البيئية والإصحاح البيئي.

التنمية الريفية المتكاملة:

تتضمّن الخطة مجموعة من مشروعات التنمية الريفية المتكاملة، منها:-

❋ مشروع إنشاء ٤٠٠ قرية بالظهير الصحراوي:

باتي هذا المشروع في إطار البرنامج الإنتخابي للسيد رئيس الجمهورية، ويهدف إلى تعمير التخوم الصحراوية وربطها بالتجمعات الريفية القائمة بالدلتا ووادي النيل من أجل الحد من الكثافة السكانية بالقرى القديمة، ومن التعدي على الأراضي الزراعية الخصبة. وتتروح الطاقة الاستيعابية لهذه القرى بنحو ما بين (٤) و(٥) مليون نسمة.

وقد روعي في تخطيط وإنشاء هذه القرى مجموعة من المحددات أهمها مايلي:-

- أن تكون القرية الجديدة قريبة من القرية الأم، مسافة تتراوح مابين ٣ كم و٥ كم.
- وجود شريان حركة رئيسي قريب يربطها بالمناطق المحيطة.
- أن تتراوح مساحة القرية من ١٠٠ إلى ٢٠٠ فدان "زمام سكني".
- أن تستوعب القرية من ١٠ إلى١٥ ألف نسمة.
- أن يكون المنزل الريفي على مساحة تتروح من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ متر مربع والمباني على ٦٥ متر مربع قابلة للتعلية.
- أن يتم تصميم وتنفيذ الطرق الداخلية بعروض مناسبة تفي باحتياجات النقل داخل القرية.
- أن تتوافر موارد اقتصادية تسمح بإقامة نشاط زراعي وصناعي وتعديني.

ويقدّر إجمالي تكلفة المشروع بنحو ٥ مليار جنيه موزعة على ٦ سنوات، منها مليار جنيه تمويل ذاتي و٤ مليار جنيه بتمويل من الخزانة العامة للدولة. وتتمتع مساكن مشروع قرى الظهير الصحراوي بمنحة مقدارها ١٥ ألف جنيه ضمن المشروع القومي للإسكان الاجتماعي، ويقدّر سعر البيع للأرض بحوالي ٧٠ جنيه/م^{٢} على غرار مشروع (إبني بيتك).

وقد شاركت كافة الجهات المعنية (وزارة الإسكان- الري والزراعة- والمحافظات) في توزيع واختيار مواقع القرى، وتم الاتفاق على إنشاء ٢٦٢ قرية جديدة يعتمد هيكلها الاقتصادي على النشاط الزراعي بخطة استصلاح المليون فدان بالظهير الصحراوي، وإنشاء ١٣٨ قرية جديدة يعتمد قوامها الاقتصادي على الأنشطة الخدمية والتعدينية والتصنيع الزراعي.

وتتولى وزارة الإسكان إنشاء البنية الأساسية الخارجية والداخلية ونواة القرية طبقاً للبرنامج الزمني الموضوع على مدار الست سنوات. وبمجرد الانتهاء من تنفيذ النواة يتم تسليم القرية إلى المحافظة المعنية لتتولى تسليم الوحدات السكنية لمستحقيها وإدارة عملية التنمية بالقرية. ويتم تنمية القرية تدريجياً على مراحل حتى تصل القرية إلى الحجم المخطط لها في سنة الهدف ٢٠٢٢.

وقد تم تنفيذ جميع المرافق الأساسية من طرق وإنارة ومياه وشرب وصرف صحي في ١٥ قرية منذ بدء البرنامج وجاري حالياً نهو التشطيبات النهائية لها. وقد تم افتتاح قريتين منها (قرية بيت خلاف بمحافظة سوهاج وقرية دشلوط الجديدة بمحافظة أسيوط). ويجري العمل في تنفيذ عشر قرى جديدة بمحافظات بني سويف والمنيا وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان، ومتوقع الانتهاء منها في ٢٠٠٨/٦/٣٠.

ويستهدف في خطة ٢٠٠٩/٠٨ البدء في تنفيذ (١٢) قرية أخرى في نفس المحافظات، بالإضافة إلى قرية بكلٍ من محافظتى المنوفية والوادي الجديد.

وقد بلغت الاستثمارات المنفذة حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ نحو ٢١٨.٤ مليون جنيه، ويتوقع أن تصل الاستثمارات إلى ٦١٨ مليون جنيه حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠. ومدرج بخطة ٢٠٠٩/٠٨ مبلغ قدره ٥٠٠ مليون جنيه لهذا المشروع يتم تدبيره من حصيلة بيع الأراضي.

هذا وقد أُدرج لمشروع التنمية الريفية المتكاملة اعتمادات قدرها ٨٤٠ مليون جنيه فى خطة ٢٠٠٩/٠٨ بالإضافة إلى ٥ مليون جنيه لمشروع تنمية وتدعيم خدمات القرى. ويوضّح الشكل رقم (١/٦) توزيع اعتمادات مشروع التنمية الريفية المتكاملة والذى يشير إلى توجيه نحو ثُلُث الاعتمادات لقرى محافظات الصعيد، وخُمس الاعتمادات للمحافظات الريفية بالدلتا ذات الكثافة السكانية العالية.

شكل رقم (١/٦)

توزيع اعتمادات مشروع التنمية الريفية لعام ٢٠٠٩/٠٨ لديوان عام وزارة التنمية المحلية وبالأقاليم

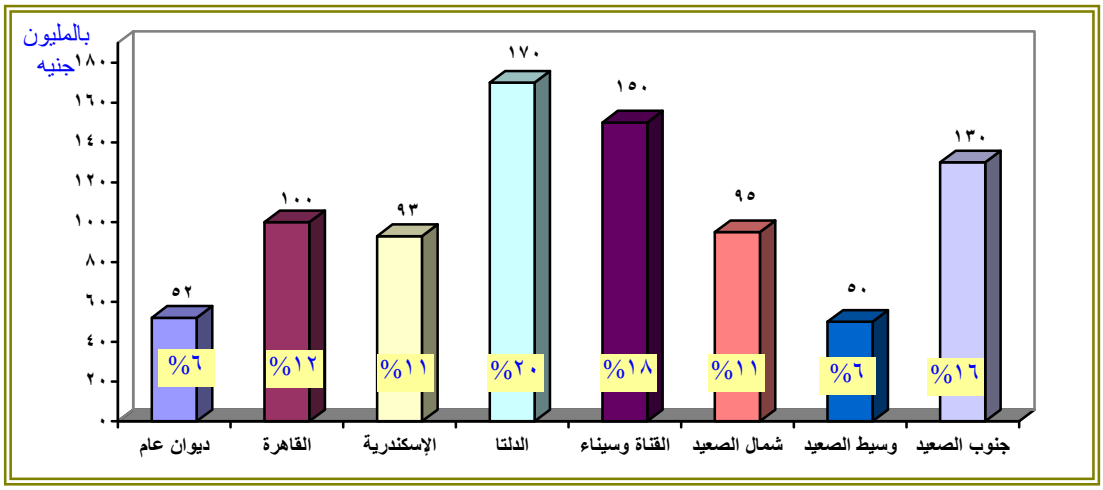

❋ مشروع التنمية الريفية المتكاملة بالصعيد.

يهدف هذا المشروع إلى تطوير الإدارة المحلية وتنفيذ عدد من مشروعات البنية الأساسية الداعمة للنشاط الزراعى، وخاصة الحيازات الصغيرة، فضلاً عن الارتقاء بنظم المعلومات والتسويق الزراعى. وتقدر تكلفة المشروع بنحو ٢٥٠ مليون دولار تمول بقرض من البنك الدولى، وهو يخدم خمس محافظات بالصعيد بواقع ٥٠ مليون دولار لكل محافظة.

❋ برنامج "مصر" لتنمية القرى (١٠٠ قرية)

يمثل هذا البرنامج إضافة جديدة لبرامج الحكومة فى تنمية القرى المحرومة من خلال تطبيق قواعد ومفاهيم اللامركزية الرشيدة. ويستهدف البرنامج تحقيق تقدّم ملموس فى نوعية الحياة – من خلال معالجة مشاكل الفقر – فى عشر محافظات يقع سبع منها فى الصعيد (المنيا، قنا، بنى سويف، الفيوم، أسيوط، سوهاج، الأقصر)، وتتضمّن ٥٨ مركزاً يقطنها نحو ١٤ مليون مواطن فى حوالى ١٥٠٠ قرية، وذلك طبقاً لنتائج تقرير التنمية البشرية الوطنى لعام ٢٠٠٣، وما خلص إليه من توصيات.

ويهدف البرنامج إلى:

- تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وذلك بتقديم مشروعات الخدمة ذات الأولوية الجماهيرية الملحة فى قرى المحافظات المستهدفة للتنمية.
- رفع كفاءة الأداء التنفيذى للإدارات المحلية على مستوى القرية والمركز والمحافظة.
- تمكين المجتمع المحلى من إدارة شئون التنمية من خلال الأخذ بمبادئ اللامركزية الرشيدة .
- تحقيق النمو الاقتصادى المحلى، وذلك بدعم المبادرات المحلية – على مستوى القرية والمركز– فى اكتشاف الموارد الذاتية المتاحة، وتهيئة الظروف الملائمة لتنميتها وتطويرها وتسويقها.

ومدرج لهذا المشروع ٢٠ مليون جنيه فى كلٍ من خطة عام ٢٠٠٨/٠٧ وعام ٢٠٠٩/٠٨ من الخزانة العامة للدولة.

❋ مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية وصناديق التنمية المحلية

تأتى هذه المشروعات فى إطار مكوّن المشروعات الصغيرة المدرج بالخطة الخمسية السادسة والذى يتضمّن خمسة برامج : البنية الأساسية، المساندة الفنية، تنمية القدرات البشرية، الإمكانيات التسويقية، التمويل الميسّر.

ويسهم الصندوق الاجتماعى للتنمية مساهمة فاعلة فى توفير فرص العمل، سواء من خلال المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر أو مشروعات التنمية المجتمعية والبشرية.

ويجرى بتمويل من الصندوق الاجتماعى – ومن خلال المحافظات والجمعيات الأهلية – تفعيل مشروع الإقراض الشعبى وبدعم من الدولة لتغطية فروق أسعار الفائدة.

وبالمثل، يجرى زيادة موارد التمويل المخصّص للإقراض من صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية والذى يسهم فى تمويل المشروعات الصغيرة المدرّة للدخل للشباب وللمرأة فى كافة القرى، فضلاً عن تخصيص خطوط ائتمانية مميزة للقروض الحرفية والمشروعات الصناعية الصغيرة.

❋ **المشروع البيئى**

وهو من المشروعات التى تركّز على توطين وتطوير تكنولوجيا الطاقة من الكتلة الحيوية لتنمية المناطق الريفية. ويهدف إلى تحويل المخلفات العضوية إلى طاقة (غاز لتوليد الكهرباء) والحد من تلوّث الهواء داخل المنازل الريفية والهواء الخارجى المحلى نتيجة الحرق المكشوف للمخلفات. ويجرى تطبيق المشروع فى أربع قرى فقيرة نائية لخدمة ٥٠٠ وحدة سكنية فى كلٍ منها، وذلك كنواه أو كمشروع رائد يجرى تكراره وتعميمه على نطاق أوسع فى مرحلة لاحقة.

المشروع القومي لتنمية الصعيد:

يحتل هذا المشروع أولوية كبيرة فى خطة التنمية، حيث يستهدف إحداث نهضة اقتصادية فى محافظات الصعيد من شأنها تحسين مستويات معيشة المواطن والحد من تيارات الهجرة تجاه محافظات الشمال، وفى الوقت نفسة تحقيق الاستغلال الكامل والأنسب للموارد الاقتصادية المتاحة أو الكامنة بما يعزز الكيانات الإنتاجية لهذه المحافظات.

ولتفعيل هذا المشروع، تعتمد الحكومة على مجموعة من الآليات ورد ذكرها بكتاب الخطة الخمسية السادسة، منها إنشاء الشركة القابضة لتنمية محافظات الصعيد برأس بمال ١٠٠ مليون جنيه، وتنفيذ مشروع طريق أسيوط / سوهاج / البحر الأحمر، واستكمال طريق القاهرة / أسوان الصحراوى غرب النيل، وتطوير مطار أسيوط والبدء فى إنشاء مطار سوهاج، وإنشاء وتطوير الموانئ النهرية لتحسين كفاءة النقل النهرى مع استكمال أعمال التطهير للمجرى الملاحى لنهر النيل، ومنها أيضاً الانتهاء من توصيل مياه الشرب لجميع القرى وتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل، والتوسع فى إقامة المناطق الصناعية المتكاملة، وتنفيذ مجموعة من المشروعات، وخاصة فى مجال التصنيع الزراعى. ويجرى فى إطار خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ استكمال تنفيذ أعمال البنية الأساسية الخاصة بهذا المشروع.

تفعيل اللامركزية المحلية والمشاركة الشعبية:

تهدف خطة التنمية إلى تأصيل فكر "اللامركزية" لدعم مسيرة التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية وقد تجسد ذلك – عملياً – من خلال توسيع سلطات المحافظين واختصاصاتهم وإعطائهم المرونة فى إعادة توزيع الاستثمارات المدرجة بالخطة وإجراء مناقلات بين المشروعات وفقاً للاحتياجات الفعلية ، ومن خلال منح المحافظين تفويضات لرؤساء المراكز والأحياء والمدن والوحدات المحلية والقروية، فضلاً عن منح الوحدات المحلية الحق فى القيام بإدارة وتسويق الصناعات ذات الطابع المحلى، وتدعيم التمويل الذاتى لوحدات الإدارة المحلية. هذا علاوة على الاشتراك العملى للإدارة المحلية – بدءاً من مستوى القرية ثم المركز ثم المحافظة – فى تحديد الاحتياجات واختيار المشروعات وأولوياتها وصياغتها فى إطار خطة تنموية شاملة تنبع من أسفل وتكون أكثر توافقاً وتعبيراً لرؤى واحتياجات المواطنين.

وفى هذا الإطار أيضاً، يتم تطوير مراكز المعلومات وتفعيل دورها فى دعم اتخاذ القرار بالمحليات، كما يتم تنمية القدرات البشرية للعاملين بالإدارة المحلية من خلال مجموعة برامج متخصّصة.

إدماج النوع فى التنمية والتخطيط

يأتى الاهتمام بإدماج النوع فى التنمية والتخطيط من القناعة التامة بضرورة النهوض بالمرأة وتضييق الفجوة النوعية فى كافة المجالات، بتعزيز دورها فى المجتمع وإتاحة الفرصة العادلة أمامها للمشاركة فى جهود التنمية وجنى ثمارها.

وتسهم مشروعات المجلس القومى للمرأة فى إعطاء دفعة قوية لمجهودات النهوض بالمرأة فى مختلف الميادين، كما تتبنى عِدّة وزارات، منها الزراعة والإسكان والتنمية المحلية والصحة والتضامن الاجتماعى والقوة العاملة مشروعات شتى تستهدف تثقيف وتنمية الأمومة ورعاية الطفولة فى الريف المصرى وتقدّر الاستثمارات العامة الموجهّة لهذه المشروعات بنحو ١٠٠ مليون جنيه فى عامى ٢٠٠٨/٠٧ و ٢٠٠٩/٠٨ من إجمالى مبلغ ٢١٦ مليون جنيه مدرج بالخطة الخمسية السادسة، هذا بالإضافة إلى التمويل الميسّر الذى يتم توفيره من خلال المؤسسات المالية لتدبير فرص عمل مُنتج للمرأة الريفية، وخاصة المرأة المعيلة.

الحفاظ على الموارد الطبيعية الإصحاح البيئى

تضمّنت الخطة الخمسية السادسة هدف الحفاظ على الموارد الطبيعية والإصحاح البيئى، وذلك من خلال مجموعة برامج وآليات، منها تطوير المناطق العشوائية، وتدوير المخلفات الزراعية، واستكمال

مشروعات تغطية المصارف والقنوات المائية داخل الكتل السكنية، ونقل الأنشطة الملوثة للبيئة خارج التجمعات السكنية، والالتزام بقانون البيئة فى شأن عدم إلقاء الملوثات فى المجارى المائية ....

ويجرى تنفيذ هذه البرامج والمشروعات – مرحلياً – على امتداد سنوات الخطة الخمسية وفى نطاق المحافظات المعنية.

ففى مجال تطوير المناطق العشوائية، تم الانتهاء من تطوير ٢٥٠ منطقة فى خمس محافظات بالصعيد (قنا وسوهاج وأسيوط وأسوان وبنى سويف)، و٩٦ منطقة فى بقية المحافظات، وجارى أعمال التطوير فى ١٩٢ منطقة عشوائية فى ست محافظات (الجيزة، والقليوبية، والإسكندرية، والبحيرة، دمياط ، المنيا)، و ٦٩٠ منطقة فى محافظات أخرى، منها ١٦٠ بمحافظة الدقهلية وحدها، و٥٨ بمحافظة القليوبية ، هذا بالإضافة إلى أنه قد تم إزالة ٢٦ منطقة عشوائية منها ١٢ منطقة بمحافظة القاهرة، و٧ مناطق بمحافظة الإسكندرية، و٤ مناطق بمحافظة بورسعيد، و ٣ مناطق بمحافظة السويس. ومازالت هناك ٦٥ منطقة لم يبدأ تطويرها بعد وهى مدرجة بالبرنامج الزمنى لتطوير العشوائيات [شكل رقم (٢/٦)].

شكل رقم (٢/٦)

الموقف التنفيذى لتطوير المناطق العشوائية بالمحافظات حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠

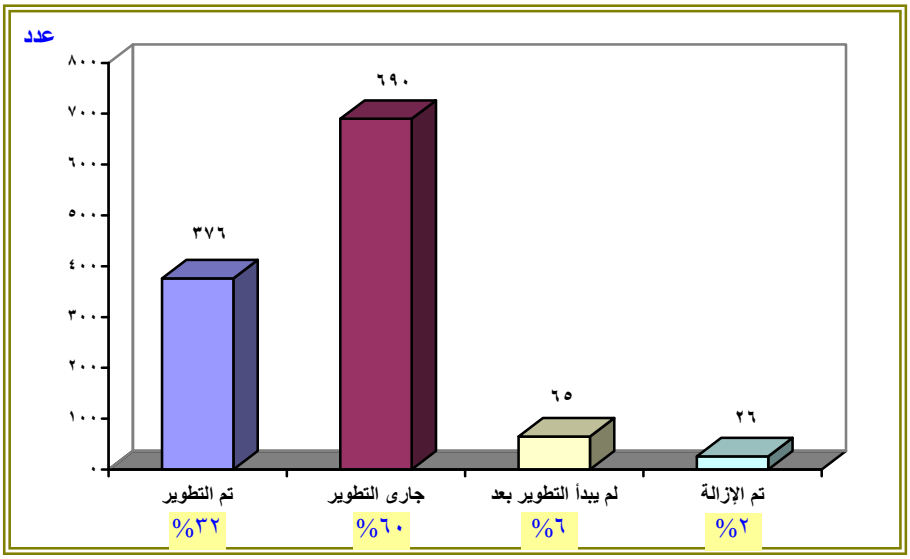

هذا وتقدّر الاستثمارات المطلوبة لاستكمال أعمال التطوير بنحو ١.٩ مليار جنيه، بمتوسط سنوى يتراوح ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مليون جنيه وفقاً لمعدلات التنفيذ والإنفاق الفعلى خلال الفترة من ١٩٩٣/٩٢ حتى ٢٠٠٧/٠٦ والبالغ قدره ٣.٢ مليار جنيه [شكل رقم (٣/٦)].

شكل رقم (٣/٦)

الاستثمارات المنفذة فى مجال تطوير العشوائيات (١٩٩٣/٩٢ – ٢٠٠٧/٠٦)

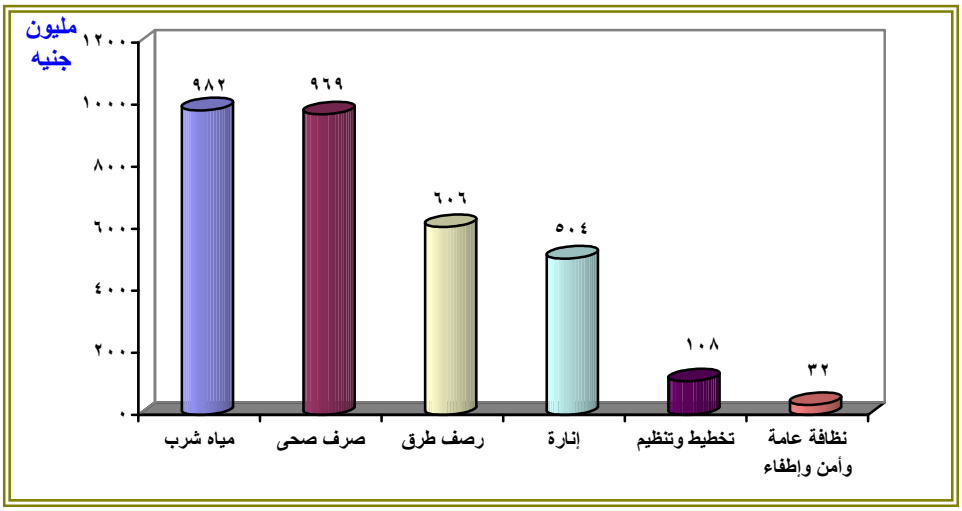

وفى مجال تدوير المخلفات الصلبة والزراعية، فإنه يجرى تنفيذ برنامجين فى هذا الخصوص :

☒ **البرنامج القومى لإنشاء مصانع تدوير المخلفات:**

يتم تنفيذ هذا البرنامج فى نطاق بروتوكول بين وزارات الإنتاج الحربى والإدارة المحلية والبحث العلمى ولإنشاء ٥٠ مصنعاً. وقد تم تنفيذ ٤٢ مصنعاً بإجمالى تكلفة ٢٢٧ مليون جنيه، وجارى إنشاء ٧ مصانع تضم عشر خطوط لتدوير المخلفات الصلبة، عشر خطوط أخرى للمخلفات الزراعية بتكلفة ٦٠ مليون جنيه.

☒ **برنامج تدوير المخلفات الزراعية إلى سماد عضوى**

يتضمّن هذا البرنامج إنشاء مصنعين لتدوير المخلفات الزراعية بمحافظة الدقهلية بطاقة إنتاجية ٣٠٠ طن / يوم لكل مصنع، وبتكلفة ٢٠ مليون جنيه، وكذا تأهيل بعض مصانع تدوير المخلفات السابق إنشاؤها بإضافة ١٩ خط تدوير مناطق زراعة الأرز قيمتها ٢٠ مليون جنيه.

هذا وقد أعدت وزارتا التنمية المحلية وشئون البيئة برنامجاً متكاملاً للتصدى لمشكلة المخلفات البلدية الصلبة تتضمن رفع التراكمات داخل المناطق السكنية بالمحافظات، وزيادة كفاءة عمليات الجمع والنقل، وإنشاء محطات وسيطة متحركة لخدمة المناطق المحرومة من الخدمة، وخاصة القرى الأم وبعض بالمراكز والمدن، وإنشاء مدافن صحية ومجمعات للتدوير، مع رفع كفاءة العمل داخل المقالب الحكومية. وقدّرت التكلفة الإجمالية للبرنامج التنفيذى على مدار خمس سنوات بنحو ٢.١ مليار جنيه [شكل رقم (٤/٦)].

شكل رقم (٤/٦)

برنامج تدوير المخلفات الصلبة

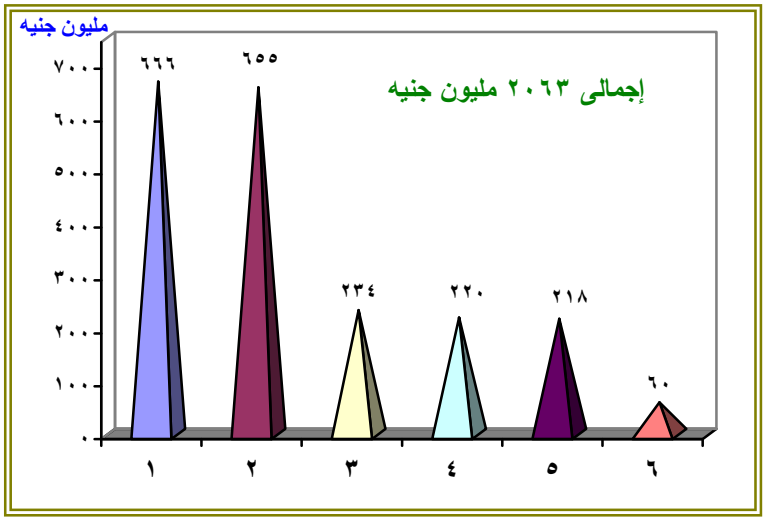

☒ الاستثمارات المستهدفة لخطة ٢٠٠٩/٠٨

خصّص لوزارة التنمية المحلية والجهات التابعة لها بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨ استثمارات قدرها نحـــو ٢.٢ مليار جنيه، منها نحو ١.٩٦ مليار جنيه بنسبة ٨٩% تموّل من الخزانة العامة، ونحو ٢٢٤ مليون جنيه بنسبة ١٠.٢ تموّل من مصادر أخرى محلية (تمويل ذاتى)، و ١٣.٥ مليون جنيه من منح أجنبية.

ويخص لدواوين عموم المحافظات استثمارات قدرها ١.٨ مليار جنيه، منها نحو ١.٥ مليار جنيه تموّل من الخزانة العامة [شكل رقم (٥/٦)].

شكل رقم (٥/٦)

استثمارات وزارة التنمية المحلية بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨

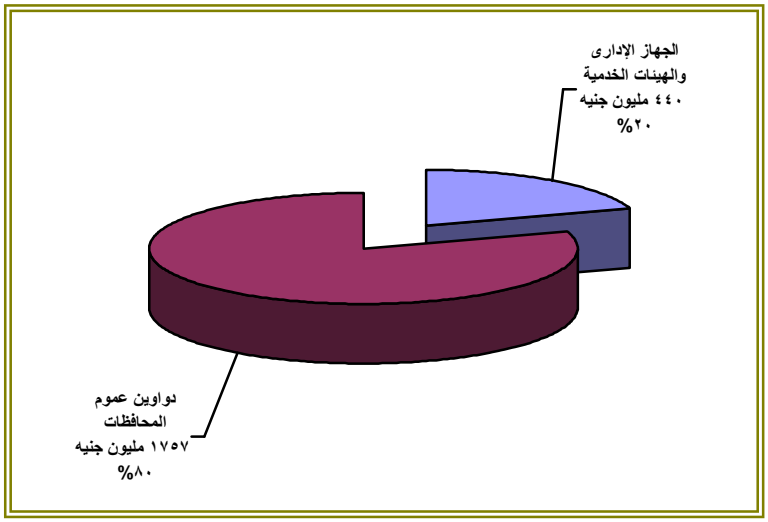

وتوجّه استثمارات المحليات لمشروعات الطرق والكبارى وأعمال الإنارة وتغطيـــة التـــرع والتحـــسين البيئى ولتوفير خدمات الأمن والإطفاء والمرور. وقد استحوذت أقاليم الصعيد على المرتبة الأولى بـــين باقى الأقاليم من حيث توزيع الاستثمارات [جدول رقم (١/٦)].

جدول رقم (١/٦)

توزيع استثمارات دواوين عموم المحافظات على الأقاليم والمشروعات بخطة ٢٠٠٩/٠٨

(بالمليون جنيه)

الأقاليم	مد وتدعيم شبكات الكهرباء	كبارى وأنفاق ورصف طرق	الأمن والإطفاء والمرور	تحسين بيئة وتغطية ترعة ومصارف	مشروعات أخرى	جملة
القاهرة	٥٢.٧	١٨١.١	٣١.١	٣٦.٩	٢١.٤	٣٢٣.٢
الإسكندرية	٣٦.٨	١٣٩.٢	٢٠.٤	١٤.٠	١٦.٠	٢٢٦.٤
الدلتـــــا	٦٧.٣	١٩٥.٤	٢٤.٥	٣٧.٠	٢١.٤	٣٤٥.٦
القناة وسيناء	٤٩.٥	١١٣.٤	١٧.٠	١٧.٣	١٣.٥	٢١٠.٧
شمال الصعيد	٥٨.١	١١٤.١	١٧.٥	٣٧.٥	٥.٣	٢٣٢.٥
وسط الصعيد	٣٨.١	٤٢.٥	٥.٩	١٩.٣	٥.٩	١١١.٧
جنوب الصعيد	٩٧.٥	١٤٢.٣	٤٠.١	١٢.٨	١٤.٦	٣٠٧.٣
الإجمالى العام	**٤٠٠**	**٩٢٨**	**١٥٦.٥**	**١٧٤.٨**	**٩٨.١**	**١٧٥٧.٤**

ويوضّح الشكل رقم (٦/٦) هيكل توزيع استثمارات التنميـــة المحليـــة بحـــسب النـــشاط بخطـــة عـــام ٢٠٠٩/٠٨، ومنه يتبيّن استحواذ مشروعات الطـــرق والكبـــارى علـــى نحـــو ٥٢.٦% مـــن جملـــة الاستثمارات، وتتبعها مشروعات الإنارة بنسبة ٢٢.٨% .

شكل رقم (٦/٦)

توزيع استثمارات التنمية المحلية حسب النشاط بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨

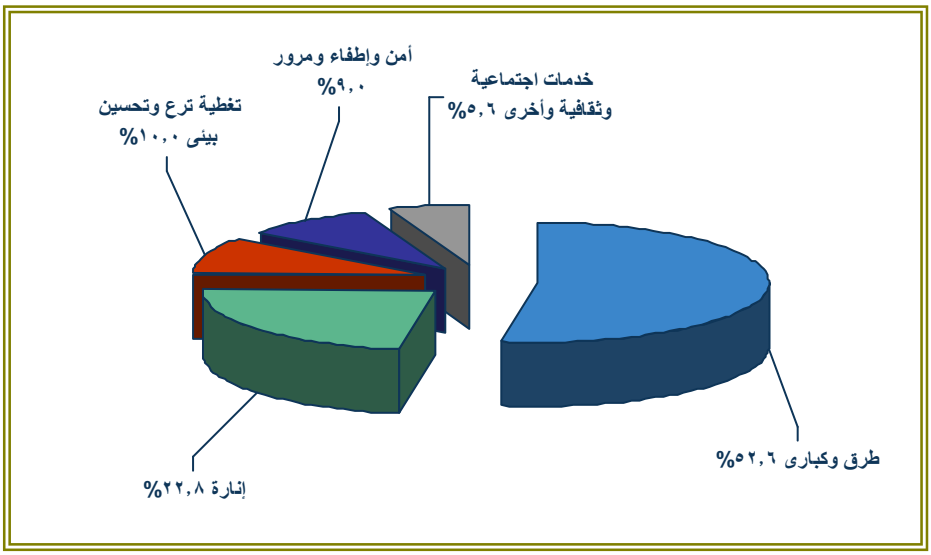

ويوضّح الشكل رقم (٧/٦) توزيع استثمارات التنمية المحلية بحسب الأقاليم التخطيطية. ويبرز التوزيع ما تحظى به محافظات الصعيد من أهمية حيث يزيد نصيبها عن ٣٨% من جملة الاستثمارات المستهدفة للمحليات.

شكل رقم (٧/٦)

هيكل توزيع استثمارات المحليات على مستوى الأقاليم

بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨

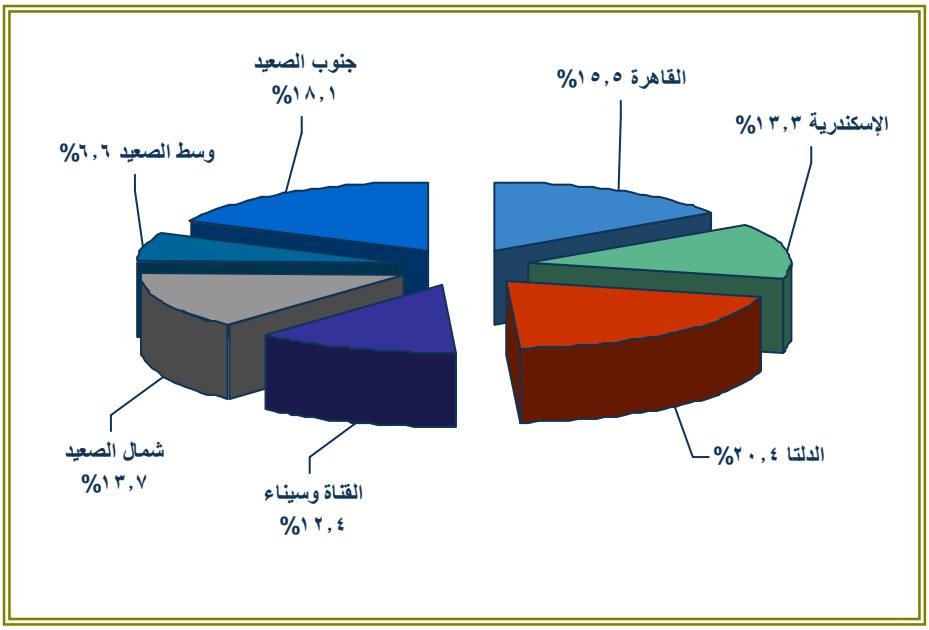

الملاحق

الموارد والاستخدامات الكلية
بالأسعار الثـابـــتة

(مليار جنيه)

البيـــــــان				معدل التغير (%)		الهيكل النسبي (%)		
	فعلي ٢٠٠٧/٠٦	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨	فعلي ٢٠٠٧/٠٦	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨
الموارد								
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٦٨٤.٤	٧٣٣.٥	٧٨٥.٥	٧.٢	٧.١	٩٣.٦	٩٣.٦	٩٣.٦
صافي الضرائب الغير مباشرة	٤٦.٨	٥٠.٥	٥٤.٠	٧.٩	٦.٩	٦.٤	٦.٤	٦.٤
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٧٣١.٢	٧٨٤.٠	٨٣٩.٥	٧.٢	٧.١	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
الواردات من السلع والخدمات	٢٥٤.٦	٢٩٦.٠	٣٤٨.٠	١٦.٣	١٧.٦	٣٤.٨	٣٧.٨	٤١.٥
مجموع الموارد	٩٨٥.٨	١٠٨٠.٠	١١٨٧.٥	٩.٦	١٠.٠	١٣٤.٨	١٣٧.٨	١٤١.٥
الاستخـــدامـــات								
الاستهلاك النهائي الخاص	٥١٥.٥	٥٥٦.٠	٥٩١.٥	٧.٩	٦.٤	٧٠.٥	٧٠.٩	٧٠.٥
الاستهلاك النهائي الحكومي	٨٤.٤	٨٦.٠	٨٨.٠	١.٩	٢.٣	١١.٥	١١.٠	١٠.٥
مجموع الاستهلاك النهائي	٥٩٩.٩	٦٤٢.٠	٦٧٩.٥	٧.٠	٥.٨	٨٢.٠	٨١.٩	٨٠.٩
جملة الإنفاق على الاستثمار	١٥٥.٣	١٧٠.٠	١٩٢.٠	٩.٥	١٢.٩	٢١.٢	٢١.٧	٢٢.٩
الصادرات من السلع والخدمات	٢٣٠.٦	٢٦٨.٠	٣١٦.٠	١٦.٢	١٧.٩	٣١.٥	٣٤.٢	٣٧.٦
مجموع الاستخدامات	٩٨٥.٨	١٠٨٠.٠	١١٨٧.٥	٩.٦	١٠.٠	١٣٤.٨	١٣٧.٨	١٤١.٥
الادخار المحلي	١٣١.٣	١٤٢.٠	١٦٠.٠	٨.١	١٢.٧	١٨.٠	١٨.١	١٩.١

الموارد والاستخدامات الكلية
بالاسعار الجارية

(مليار جنيه)

البيـــــــان					معدل التغير (%)		الهيكل النسبي (%)		
	فعلي ٢٠٠٧/٠٦	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨		متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨	فعلي ٢٠٠٧/٠٦	متوقع ٢٠٠٨/٠٧	مستهدف ٢٠٠٩/٠٨
الموارد									
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٦٨٤.٤	٨١٥.٠	٩٤٥.٠		١٩.١	١٦.٠	٩٣.٦	٩٣.٧	٩٣.٨
صافي الضرائب الغير مباشرة	٤٦.٨	٥٥.٠	٦٣.٠		١٧.٥	١٤.٥	٦.٤	٦.٣	٦.٣
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٧٣١.٢	٨٧٠.٠	١٠٠٨.٠		١٩.٠	١٥.٩	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
الواردات من السلع والخدمات	٢٥٤.٦	٣٠٥.٠	٣٦٦.٠		١٩.٨	٢٠.٠	٣٤.٨	٣٥.١	٣٦.٣
مجموع الموارد	٩٨٥.٨	١١٧٥.٠	١٣٧٤.٠		١٩.٢	١٦.٩	١٣٤.٨	١٣٥.١	١٣٦.٣
الاستخـــدامـــات									
الاستهلاك النهائي الخاص	٥١٥.٥	٦١٥.٠	٧١١.٠		١٩.٣	١٥.٦	٧٠.٥	٧٠.٧	٧٠.٥
الاستهلاك النهائي الحكومي	٨٤.٤	٩٤.٠	١٠٦.٠		١١.٤	١٢.٨	١١.٥	١٠.٨	١٠.٥
مجموع الاستهلاك النهائي	٥٩٩.٩	٧٠٩.٠	٨١٧.٠		١٨.٢	١٥.٢	٨٢.٠	٨١.٥	٨١.١
جملة الإنفاق على الاستثمار	١٥٥.٣	١٩٠.٠	٢٢٥.٠		٢٢.٣	١٨.٤	٢١.٢	٢١.٨	٢٢.٣
الصادرات من السلع والخدمات	٢٣٠.٦	٢٧٦.٠	٣٣٢.٠		١٩.٧	٢٠.٣	٣١.٥	٣١.٧	٣٢.٩
مجموع الاستخدامات	٩٨٥.٨	١١٧٥.٠	١٣٧٤.٠		١٩.٢	١٦.٩	١٣٤.٨	١٣٥.١	١٣٦.٣
الادخار المحلي	١٣١.٣	١٦١.٠	١٩١.٠		٢٢.٦	١٨.٦	١٨.٠	١٨.٥	١٨.٩

الناتج المحلي الإجمالي (بالاسعار الجارية) بحسب النشاط الاقتصادى

(مليون جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٧/٠٦			(متوقع)٢٠٠٨/٠٧			(مستهدف) ٢٠٠٩/٠٨			معدلات نمو % ٢٠٠٧-			معدلات نمو % ٢٠٠٨-		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الزراعه والغابات والصيد	١٥.٢	٩٤٧٣٧.٩	٩٤٧٥٣.١	١٦.٦	١٠٧٥٦٦.٠	١٠٧٥٨٢.٦	١٧.٩	١١٨٩٠٣.٠	١١٨٩٢٠.٩	٩.٢	١٣.٥	١٣.٥	٧.٨	١٠.٥	١٠.٥
الاستخراجات:	٨٦٤٥٤.١	١٥٣٩١.٤	١٠١٨٤٥.٥	١٠٧٠٦٥.٤	١٩٠٧٧.٧	١٢٦١٤٣.١	١٢٣٦٩١.١	٢٢٥٧٣.٢	١٤٦٢٦٤.٣	٢٣.٨	٢٤.٠	٢٣.٩	١٥.٥	١٨.٣	١٦.٠
أ) بترول	٣٧٩٣٨.٠	٦١٨١.٠	٤٤١١٩.٠	٤٥٩٩٤.٠	٧٦١٣.٠	٥٣٦٠٧.٠	٥٢٠٨٢.٠	٩٢٥٨.٠	٦١٣٤٠.٠	٢١.٢	٢٣.٢	٢١.٥	١٣.٢	٢١.٦	١٤.٤
ب) الغاز	٤٨٠٧٥.٠	٨٦١٧.٠	٥٦٦٩٢.٠	٦٠٥٨٤.٠	١٠٨٠٩.٠	٧١٣٩٣.٠	٧١٠٧٠.٠	١٢٥٩٠.٠	٨٣٦٦٠.٠	٢٦.٠	٢٥.٤	٢٥.٩	١٧.٣	١٦.٥	١٧.٢
ج) إستخراجات أخرى	٤٤١.١	٥٩٣.٤	١٠٣٤.٥	٤٨٧.٤	٦٥٥.٧	١١٤٣.١	٥٣٩.١	٧٢٥.٢	١٢٦٤.٣	١٠.٥	١٠.٥	١٠.٥	١٠.٦	١٠.٦	١٠.٦
الصناعات التحويلية:	١٥٠٢٣.٧	٩٩٤٨٤.٥	١١٤٥٠٨.٢	١٧٣٦٩.٢	١١٩٢٥٥.٠	١٣٦٦٢٤.٢	١٩٧٦٤.٧	١٤٢٢١٠.٠	١٦١٩٧٤.٧	١٥.٦	١٩.٩	١٩.٣	١٣.٨	١٩.٢	١٨.٤
أ) تكرير البترول	٣٥٧١.٠	٢٥١٧.٠	٦٠٨٨.٠	٤١٠٧.٠	٢٨٩٥.٠	٧٠٠٢.٠	٤٢٢٣.٠	٣٤٩٥.٠	٧٧١٨.٠	١٥.٠	١٥.٠	١٥.٠	٢.٨	٢٠.٧	١٠.٢
ب) تحويلية أخرى	١١٤٥٢.٧	٩٦٩٦٧.٥	١٠٨٤٢٠.٢	١٣٢٦٢.٢	١١٦٣٦٠.٠	١٢٩٦٢٢.٢	١٥٥٤١.٧	١٣٨٧١٥.٠	١٥٤٢٥٦.٧	١٥.٨	٢٠.٠	١٩.٦	١٧.٢	١٩.٢	١٩.٠
الكهرباء	٨٣٣٧.٦	١٥٤٢.٥	٩٨٨٠.١	٩٢٤٤.٩	١٦٦٢.٧	١٠٩٠٧.٦	١٠٢٥٥.٥	١٧٩٧.٤	١٢٠٥٢.٩	١٠.٩	٧.٨	١٠.٤	١٠.٩	٨.١	١٠.٥
المياه	٢٤٢٤.٤		٢٤٢٤.٤	٢٦٩٥.٩		٢٦٩٥.٩	٣٠٢٤.٨		٣٠٢٤.٨	١١.٢		١١.٢	١٢.٢		١٢.٢
تشييد وبناء	٣٥٠٠.٦	٢٦٦٧٤.٧	٣٠١٧٥.٣	٣٨٩٥.٠	٣٢٠٩٠.٠	٣٥٩٨٥.٠	٤٣٣٥.٠	٣٨٩٢٥.٠	٤٣٢٦٠.٠	١١.٣	٢٠.٣	١٩.٣	١١.٣	٢١.٣	٢٠.٢
النقل والتخزين	٦٤٧٩.٨	٢١٠٦٩.٢	٢٧٥٤٩.٠	٧١٠١.٩	٢٥٩٠٤.٣	٣٣٠٠٦.٢	٨٤٧٦.٠	٣١١٣١.٠	٣٩٦٠٧.٠	٩.٦	٢٢.٩	١٩.٨	١٩.٣	٢٠.٢	٢٠.٠
الاتصالات	٧٤٧٦.٩	١٥٥٨٥.٥	٢٣٠٦٢.٤	٨٨٤١.٠	١٩٢٥٤.٠	٢٨٠٩٥.٠	١٠٦٦٨.٩	٢٣٤٣٢.٠	٣٤١٠٠.٩	١٨.٢	٢٣.٥	٢١.٨	٢٠.٧	٢١.٧	٢١.٤
قناة السويس	٢٨٢١١.٦		٢٨٢١١.٦	٣٤٨٤٢.٠		٣٤٨٤٢.٠	٤١٠٦٧.٠		٤١٠٦٧.٠	٢٣.٥		٢٣.٥	١٧.٩		١٧.٩
تجارة الجملة والتجزئة	٢٧٩٢.٤	٧٠٦١٣.٣	٧٣٤٠٥.٧	٣٢٣٦.٤	٨٧٨٠٣.٨	٩١٠٤٠.٢	٣٧٥٧.٥	١٠٢٢٩٣.٤	١٠٦٠٥٠.٩	١٥.٩	٢٤.٣	٢٤.٠	١٦.١	١٦.٥	١٦.٥
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	٢١٩٤٣.٨	١١٧٦٠.٤	٣٣٧٠٤.٢	٢٥٩٧٧.٥	١٤٠١٣.٤	٣٩٩٩٠.٩	٣٠٧٧٣.٤	١٦٧٥٨.٩	٤٧٥٣٢.٣	١٨.٤	١٩.٢	١٨.٧	١٨.٥	١٩.٦	١٨.٩
التأمين	٨١٤.٦	٣٠٦.٤	١١٢١.٠	٩٥٣.٧	٣٥٦.٠	١٣٠٩.٧	١١١٢.٢	٤١٦.٧	١٥٢٨.٩	١٧.١	١٦.٢	١٦.٨	١٦.٦	١٧.١	١٦.٧
التأمينات الإجتماعية	١٣٣٣٩.٢		١٣٣٣٩.٢	١٦٠٠٧.٠		١٦٠٠٧.٠	١٩٢٢٤.٤		١٩٢٢٤.٤	٢٠.٠		٢٠.٠	٢٠.١		٢٠.١
المطاعم والفنادق	٢٦٤.٣	٢٤٣٠١.١	٢٤٥٦٥.٤	٣٠٤.٧	٢٩٤٨٩.٢	٢٩٧٩٣.٩	٣٥١.٩	٣٣٨٧٠.٠	٣٤٢٢١.٩	١٥.٣	٢١.٣	٢١.٣	١٥.٥	١٤.٩	١٤.٩
الأنشطة العقارية:	٨٧٨.٦	٢٠٠٦٤.٢	٢٠٩٤٢.٨	٩٦٨.٧	٢٢٠٧١.٢	٢٣٠٣٩.٩	١٠٦٩.٠	٢٤٣٠٣.٤	٢٥٣٧٢.٤	١٠.٣	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٤	١٠.١	١٠.١
أ) الملكية العقارية	٣٥٦.٥	١٠٤٧٩.٩	١٠٨٣٦.٤	٣٨٨.٦	١١٤٢٣.١	١١٨١١.٧	٤٢٣.٩	١٢٤٦٢.٧	١٢٨٨٦.٦	٩.٠	٩.٠	٩.٠	٩.١	٩.١	٩.١
ب) خدمات الأعمال	٥٢٢.١	٩٥٨٤.٣	١٠١٠٦.٤	٥٨٠.١	١٠٦٤٨.١	١١٢٢٨.٢	٦٤٥.١	١١٨٤٠.٧	١٢٤٨٥.٨	١١.١	١١.١	١١.١	١١.٢	١١.٢	١١.٢
الحكومة العامة	٦٤١٦٤.٧		٦٤١٦٤.٧	٧٣٥٨١.٢		٧٣٥٨١.٢	٨٢٨٣١.٠		٨٢٨٣١.٠	١٤.٧		١٤.٧	١٢.٦		١٢.٦
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	١٢٦٩.٢	١٩٥٢٦.٥	٢٠٧٩٥.٧	١٤٩٨.٧	٢٢٨٦٤.٣	٢٤٣٦٣.٠	١٧٤٢.٨	٢٦١٧٥.٦	٢٧٩١٨.٤	١٨.١	١٧.١	١٧.٢	١٦.٣	١٤.٥	١٤.٦
أ- التعليم		٤٣٧٨.٤	٤٣٧٨.٤		٥١٩٨.٠	٥١٩٨.٠		٥٩٦٥.٠	٥٩٦٥.٠		١٨.٧	١٨.٧		١٤.٨	١٤.٨
ب- الصحة	١٢٦٩.٢	٦٨٨٢.١	٨١٥١.٣	١٤٩٨.٧	٧٩٨٤.٠	٩٤٨٢.٧	١٧٤٢.٨	٩١٦٥.١	١٠٩٠٧.٩	١٨.١	١٦.٠	١٦.٣	١٦.٣	١٤.٨	١٥.٠
ج- الخدمات الأخرى		٨٢٦٦.٠	٨٢٦٦.٠		٩٦٨٢.٣	٩٦٨٢.٣		١١٠٤٥.٥	١١٠٤٥.٥		١٧.١	١٧.١		١٦.٢	١٤.١
الإجمالي العام	٢٦٣٣٩٠.٧	٤٢١٠٥٧.٦	٦٨٤٤٤٨.٣	٣١٣٥٩٩.٨	٥٠١٤٠٧.٦	٨١٥٠٠٧.٤	٣٦٢١٦٣.١	٥٨٢٧٨٩.٦	٩٤٤٩٥٢.٧	١٩.١	١٩.١	١٩.١	١٥.٥	١٦.١	١٥.٩

الإنتاج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) بحسب النشط

مليون جنيه

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٧/٠٦			(متوقع)٢٠٠٨/٠٧			(مستهدف) ٢٠٠٩/٠٨			معدلات نمو % ٢٠٠٧-			معدلات نمو % ٢٠٠٨-		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الزراعه والغابات والصيد	٢٢.٨	١٢١٣٠٥.٦	١٢١٣٢٨.٤	٢٤.٩	١٣٧٦٠٤.٨	١٣٧٦٢٩.٧	٢٦.٩	١٥١٩٦٧.٤	١٥١٩٩٤.٣	٩.٢	١٣.٤	١٣.٤	٨.٠	١٠.٤	١٠.٤
الاستخراجات:	٩٥٨٥٣.٥	١٥٧٨٠.٣	١١١٦٣٣.٨	١١٨٣٦٩.٨	١٩٥٠٥.٥	١٣٧٨٧٥.٣	١٣٦٧٨٧.٢	٢٣٠٤٤.٢	١٥٩٨٣١.٤	٢٣.٥	٢٣.٦	٢٣.٥	١٥.٦	١٨.١	١٥.٩
أ) بترول	٤١٨٨٣.٠	٦١٨١.٠	٤٨٠٦٤.٠	٥٠٧٢٤.٠	٧٦١٣.٠	٥٨٣٣٧.٠	٥٧٤٩٤.٠	٩٢٥٨.٠	٦٦٧٥٢.٠	٢١.١	٢٣.٢	٢١.٤	١٣.٣	٢١.٦	١٤.٤
ب) الغاز	٥٣٢٧٨.٠	٨٦١٧.٠	٦١٨٩٥.٠	٦٦٨٨٢.٠	١٠٨٠٩.٠	٧٧٦٩١.٠	٧٨٤٥٠.٠	١٢٥٩٠.٠	٩١٠٤٠.٠	٢٥.٥	٢٥.٤	٢٥.٥	١٧.٣	١٦.٥	١٧.٢
ج) إستخراجات أخرى	٦٩٢.٥	٩٨٢.٣	١٦٧٤.٨	٧٦٣.٨	١٠٨٣.٥	١٨٤٧.٣	٨٤٣.٢	١١٩٦.٢	٢٠٣٩.٤	١٠.٣	١٠.٣	١٠.٣	١٠.٤	١٠.٤	١٠.٤
الصناعات التحويلية:	٥٦٩٦٣.٧	٢٥٧٩٤٠.٩	٣١٤٩٠٤.٦	٦٦٤٤٥.٢	٣٠٧٤٠٤.٧	٣٧٣٨٤٩.٩	٧٣٠٠٣.١	٣٦٤٥٤١.١	٤٣٧٥٤٤.٢	١٦.٦	١٩.٢	١٨.٧	٩.٩	١٨.٦	١٧.٠
أ) تكرير البترول	٢١٩٠٣.٠	٧٧٧٣.٠	٢٩٦٧٦.٠	٢٥١٨٨.٠	٨٩٣٩.٠	٣٤١٢٧.٠	٢٥٩٠٧.٠	١٠٧٩٢.٠	٣٦٦٩٩.٠	١٥.٠	١٥.٠	١٥.٠	٢.٩	٢٠.٧	٧.٥
ب) تحويلية أخرى	٣٥٠٦٠.٧	٢٥٠١٦٧.٩	٢٨٥٢٢٨.٦	٤١٢٥٧.٢	٢٩٨٤٦٥.٧	٣٣٩٧٢٢.٩	٤٧٢٩٦.١	٣٥٤٨٥٩.٩	٤٠٣١٥٦.٨	١٧.٧	١٩.٣	١٩.١	١٤.٦	١٨.٩	١٨.٤
الكهرباء	١٣٤٩٥.٩	٢٢٥٥.١	١٥٧٥١.٠	١٤٩٥٣.٥	٢٤١٩.٩	١٧٣٧٣.٤	١٦٥٦٨.٥	٢٦١١.٧	١٩١٨٠.٢	١٠.٨	٧.٣	١٠.٣	١٠.٨	٧.٩	١٠.٤
المياه	٣٤٤٨.٦		٣٤٤٨.٦	٣٨٢٤.٥		٣٨٢٤.٥	٤٢٨٣.٤		٤٢٨٣.٤	١٠.٩		١٠.٩	١٢.٠		١٢.٠
تشييد وبناء	٧٧٧١.٠	٦٣٠٩٩.٦	٧٠٨٧٠.٦	٨٦١٨.٠	٧٥٧٢٢.٠	٨٤٣٤٠.٠	٩٥٦٥.٠	٩١٦٤٥.٠	١٠١٢١٠.٠	١٠.٩	٢٠.٠	١٩.٠	١١.٠	٢١.٠	٢٠.٠
النقل والتخزين	١٣١٥١.٨	٣١٩٣٧.٢	٤٥٠٨٩.٠	١٣٧١٧.٣	٣٧٠٩٨.٢	٥٠٨١٥.٥	١٥٧٥٥.٠	٤٢٣٣٢.٠	٥٨٠٨٧.٠	٤.٣	١٦.٢	١٢.٧	١٤.٩	١٤.١	١٤.٣
الاتصالات	١١٣٣٧.٠	٢٧٧٦٧.٠	٣٩١٠٤.٠	١٣٣٨٣.٩	٣٣٦٧٣.٥	٤٧٠٥٧.٤	١٦١٠٧.٧	٤٠٦٤١.٨	٥٦٧٤٩.٥	١٨.١	٢١.٣	٢٠.٣	٢٠.٤	٢٠.٧	٢٠.٦
قناة السويس	٢٩٠٣٥.٠		٢٩٠٣٥.٠	٣٥٧٩٥.٥		٣٥٧٩٥.٥	٤١٠٨٦.٦		٤١٠٨٦.٦	٢٣.٣		٢٣.٣	١٤.٨		١٤.٨
تجارة الجملة والتجزئة	٦٢٤٤.٢	٩٣٣١٧.٩	٩٩٥٦٢.١	٧٠٢٤.٧	١١٦٠٦٨.٢	١٢٣٠٩٢.٩	٨١٩٦.٠	١٣٤٦٣٩.٠	١٤٢٨٣٥.٠	١٢.٥	٢٤.٤	٢٣.٦	١٦.٧	١٦.٠	١٦.٠
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	٢٤٣٧٩.٧	١٢٨٩٨.١	٣٧٢٧٧.٨	٢٨٧٦٨.٠	١٥٣٤٨.٧	٤٤١١٦.٧	٣٤٠٠٣.٨	١٨٢٩٥.٧	٥٢٢٩٩.٥	١٨.٠	١٩.٠	١٨.٣	١٨.٢	١٩.٢	١٨.٥
التأمين	١١٩٥.١	٦٧٥.٥	١٨٧٠.٦	١٣٩٢.٣	٧٨٤.٢	٢١٧٦.٥	١٦١٦.٥	٩١٥.٩	٢٥٣٢.٤	١٦.٥	١٦.١	١٦.٤	١٦.١	١٦.٨	١٦.٤
التأمينات الإجتماعية	١٣٦٨٠.٧		١٣٦٨٠.٧	١٦٣٨٩.٥		١٦٣٨٩.٥	١٩٦٦٧.٤		١٩٦٦٧.٤	١٩.٨		١٩.٨	٢٠.٠		٢٠.٠
المطاعم والفنادق	٥٢٩.٩	٤٤٢٠٦.٢	٤٤٧٣٦.١	٦٠٩.٤	٥٣٥٠٤.٢	٥٤١١٣.٦	٧٠٢.٠	٦١٢٩٣.٠	٦١٩٩٥.٠	١٥.٠	٢١.٠	٢١.٠	١٥.٢	١٤.٦	١٤.٦
الأ نشطة العقارية:	١٢١٦.٢	٢٠٦٣١.٢	٢١٨٤٧.٤	١٣٤٢.٣	٢٢٦٧٣.٦	٢٤٠١٥.٩	١٤٨٣.٠	٢٤٩٤٣.١	٢٦٤٢٦.١	١٠.٤	٩.٩	٩.٩	١٠.٥	١٠.٠	١٠.٠
أ) الملكية العقارية	٣٦٤.٠	١٠٨١١.٢	١١١٧٥.٢	٣٩٦.٤	١١٧٧٣.٤	١٢١٦٩.٨	٤٣٢.١	١٢٨٣٣.٠	١٣٢٦٥.١	٨.٩	٨.٩	٨.٩	٩.٠	٩.٠	٩.٠
ب) خدمات الأعمال	٨٥٢.٢	٩٨٢٠.٠	١٠٦٧٢.٢	٩٤٥.٩	١٠٩٠٠.٢	١١٨٤٦.١	١٠٥٠.٩	١٢١١٠.١	١٣١٦١.٠	١١.٠	١١.٠	١١.٠	١١.١	١١.١	١١.١
الحكومة العامة	٨٥٣٤٥.٦		٨٥٣٤٥.٦	٩٧٧٨١.٥		٩٧٧٨١.٥	١٠٩٩٠٥.٠		١٠٩٩٠٥.٠	١٤.٦		١٤.٦	١٢.٤		١٢.٤
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٢٩٧٣.٣	٣٦١٦٧.٤	٣٩١٤٠.٧	٣٥٠٧.٦	٤٢٢٦٨.٧	٤٥٧٧٦.٣	٤٠٧٥.٢	٤٨٨٣٤.٠	٥٢٩٠٩.١	١٨.٠	١٦.٩	١٧.٠	١٦.٢	١٥.٥	١٥.٦
أ- التعليم		٧٣٩٤.٠	٧٣٩٤.٠		٨٧٧٠.١	٨٧٧٠.١		١٠١٣٩.٦	١٠١٣٩.٦		١٨.٦	١٨.٦		١٥.٦	١٥.٦
ب- الصحة	٢٩٧٣.٣	١٤٢٣٧.٦	١٧٢١٠.٩	٣٥٠٧.٦	١٦٥٠٢.٤	٢٠٠١٠.٠	٤٠٧٥.٢	١٩٣٣٩.٦	٢٣٤١٤.٧	١٨.٠	١٥.٩	١٦.٣	١٦.٢	١٧.٢	١٧.٠
ج- الخدمات الأخرى		١٤٥٣٥.٨	١٤٥٣٥.٨		١٦٩٩٦.٢	١٦٩٩٦.٢		١٩٣٥٤.٨	١٩٣٥٤.٨		١٦.٩	١٦.٩		١٣.٩	١٣.٩
الإجمالي العام	٣٦٦٦٤٤.٠	٧٢٧٩٨٢.١	١٠٩٤٦٢٦.١	٤٣١٩٤٧.٩	٨٦٤٠٧٦.٢	١٢٩٦٠٢٤.١	٤٩٥٢١٥.٨	١٠٠٤٦٣٥.٤	١٤٩٩٨٥١.٢	١٧.٨	١٨.٧	١٨.٤	١٤.٦	١٦.٣	١٥.٧

الناتج المحلي الإجمالي (بالاسعار الثابتة) بحسب بالنشاط

مليون جنيه

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٧/٠٦			(متوقع)٢٠٠٨/٠٧			(مستهدف) ٢٠٠٩/٠٨			معدلات نمو % ٢٠٠٧-			معدلات نمو % ٢٠٠٨-		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الزراعه والغابات والصيد	١٥.٢	٩٤٧٣٧.٩	٩٤٧٥٣.١	١٥.٧	٩٧٩٥٩.٠	٩٧٩٧٤.٧	١٦.٣	١٠١٤٤١.٠	١٠١٤٥٧.٣	٣.٣	٣.٤	٣.٤	٣.٨	٣.٦	٣.٦
الاستخراجات:	٨٦٤٥٤.١	١٥٣٩١.٤	١٠١٨٤٥.٥	٨٩٦١٣.٣	١٦٠٧٠.٩	١٠٥٦٨٤.٢	٩٢٣٤٣.٩	١٦٩٩٣.٤	١٠٩٣٣٧.٣	٣.٧	٤.٤	٣.٨	٣.٠	٥.٧	٣.٥
أ) بترول	٣٧٩٣٨.٠	٦١٨١.٠	٤٤١١٩.٠	٣٨٤٥٤.٠	٦٤٠٤.٠	٤٤٨٥٨.٠	٣٨٧١٧.٠	٦٨٩١.٠	٤٥٦٠٨.٠	١.٤	٣.٦	١.٧	٠.٧	٧.٦	١.٧
ب) الغاز	٤٨٠٧٥.٠	٨٦١٧.٠	٥٦٦٩٢.٠	٥٠٦٩٧.٠	٩٠٤٥.٠	٥٩٧٤٢.٠	٥٣١٤٢.٠	٩٤٥٠.٠	٦٢٥٩٢.٠	٥.٥	٥.٠	٥.٤	٤.٨	٤.٥	٤.٨
ج) إستخراجات أخرى	٤٤١.١	٥٩٣.٤	١٠٣٤.٥	٤٦٢.٣	٦٢١.٩	١٠٨٤.٢	٤٨٤.٩	٦٥٢.٤	١١٣٧.٣	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٩	٤.٩	٤.٩
الصناعات التحويلية:	١٥٠٢٣.٧	٩٩٤٨٤.٥	١١٤٥٠٨.٢	١٥٨٢٩.٣	١٠٧١١٣.٧	١٢٢٩٤٣.٠	١٦٦٨٠.١	١١٥٥٤٨.٩	١٣٢٢٢٩.٠	٥.٤	٧.٧	٧.٤	٥.٤	٧.٩	٧.٦
أ) تكرير البترول	٣٥٧١.٠	٢٥١٧.٠	٦٠٨٨.٠	٣٥٥٢.٠	٢٥٢٨.٠	٦٠٨٠.٠	٣٥٣٢.٠	٢٥٣٨.٠	٦٠٧٠	-٠.٥	٠.٤	-٠.١	-٠.٦	٠.٤	-٠.٢
ب) تحويلية أخرى	١١٤٥٢.٧	٩٦٩٦٧.٥	١٠٨٤٢٠.٢	١٢٢٧٧.٣	١٠٤٥٨٥.٧	١١٦٨٦٣.٠	١٣١٤٨.١	١١٣٢١٠.٩	١٢٦٣٥٩.٠	٧.٢	٧.٩	٧.٨	٧.١	٨.٢	٨.١
الكهرباء	٨٣٣٧.٦	١٥٤٢.٥	٩٨٨٠.١	٨٩٨٤.٠	١٦٣٧.٠	١٠٦٢١.٠	٩٦٩٠.٠	١٧٣٨.٠	١١٤٢٨.٠	٧.٨	٦.١	٧.٥	٧.٩	٦.٢	٧.٦
المياه	٢٤٢٤.٤		٢٤٢٤.٤	٢٥٧٢.٣		٢٥٧٢.٣	٢٧٣٩.٥		٢٧٣٩.٥	٦.١		٦.١	٦.٥		٦.٥
تشييد وبناء	٣٥٠٠.٦	٢٦٦٧٤.٧	٣٠١٧٥.٣	٣٦٨٥.٠	٣٠٤٩٠.٠	٣٤١٧٥.٠	٣٨٨٠.٠	٣٥١٥٥.٠	٣٩٠٣٥.٠	٥.٣	١٤.٣	١٣.٣	٥.٣	١٥.٣	١٤.٢
النقل والتخزين	٦٤٧٩.٨	٢١٠٦٩.٢	٢٧٥٤٩.٠	٧٠٠١.٠	٢٣١٢٣.٠	٣٠١٢٤.٠	٧٥٠١.٠	٢٥٨٣١.٠	٣٣٣٣٢.٠	٨.٠	٩.٧	٩.٣	٧.١	١١.٧	١٠.٦
الاتصالات	٧٤٧٦.٩	١٥٥٨٥.٥	٢٣٠٦٢.٤	٨٥٠٠	١٨٤٧٥.٠	٢٦٩٧٥.٠	٩٧٩٩.٨	٢١٩٩٣.٠	٣١٧٩٢.٨	١٣.٧	١٨.٥	١٧.٠	١٥.٣	١٩.٠	١٧.٩
قناة السويس	٢٨٢١١.٦		٢٨٢١١.٦	٣٣٨٥٥.٠		٣٣٨٥٥.٠	٣٨٠٩٥.٠		٣٨٠٩٥.٠	٢٠.٠		٢٠.٠	١٢.٥		١٢.٥
تجارة الجملة والتجزئة	٢٧٩٢.٤	٧٠٦١٣.٣	٧٣٤٠٥.٧	٢٩٩٦.٢	٧٦٠٥١.٠	٧٩٠٤٧.٢	٣٢٢٠.٩	٨١٨٧٠.٠	٨٥٠٩٠.٩	٧.٣	٧.٧	٧.٧	٧.٥	٧.٧	٧.٦
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	٢١٩٤٣.٨	١١٧٦٠.٤	٣٣٧٠٤.٢	٢٣٤٩١.٠	١٢٥٩٠.٠	٣٦٠٨١.٠	٢٥١٥٥.٠	١٣٤٣٣.٠	٣٨٥٨٨.٠	٧.١	٧.١	٧.١	٧.١	٦.٧	٦.٩
التأمين	٨١٤.٦	٣٠٦.٤	١١٢١.٠	٨٨٣.٠	٣٣٠.٠	١٢١٣.٠	٩٥٣.٧	٣٥٧.٧	١٣١١.٤	٨.٤	٧.٧	٨.٢	٨.٠	٨.٤	٨.١
التأمينات الإجتماعية	١٣٣٣٩.٢		١٣٣٣٩.٢	١٤١٦٦.٢		١٤١٦٦.٢	١٥٠٥٨.٧		١٥٠٥٨.٧	٦.٢		٦.٢	٦.٣		٦.٣
المطاعم والفنادق	٢٦٤.٣	٢٤٣٠١.١	٢٤٥٦٥.٤	٢٨٨.٩	٢٧٩٠٠.٠	٢٨١٨٨.٩	٣١٩.٢	٣١٦٧٤.٨	٣١٩٩٤.٠	٩.٣	١٤.٨	١٤.٨	١٠.٥	١٣.٥	١٣.٥
الأ نشطة العقارية:	٨٧٨.٦	٢٠٠٦٤.٢	٢٠٩٤٢.٨	٩١٨.١	٢٠٩٥٤.٨	٢١٨٧٢.٩	٩٦٠.٣	٢١٩٠٦.٠	٢٢٨٦٦.٣	٤.٥	٤.٤	٤.٤	٤.٦	٤.٥	٤.٥
أ) الملكية العقارية	٣٥٦.٥	١٠٤٧٩.٩	١٠٨٣٦.٤	٣٧١.٥	١٠٩٢٠.٠	١١٢٩١.٥	٣٨٧.٥	١١٣٨٩.٥	١١٧٧٧.٠	٤.٢	٤.٢	٤.٢	٤.٣	٤.٣	٤.٣
ب) خدمات الأعمال	٥٢٢.١	٩٥٨٤.٣	١٠١٠٦.٤	٥٤٦.٦	١٠٠٣٤.٨	١٠٥٨١.٤	٥٧٢.٨	١٠٥١٦.٥	١١٠٨٩.٣	٤.٧	٤.٧	٤.٧	٤.٨	٤.٨	٤.٨
الحكومة العامة	٦٤١٦٤.٧		٦٤١٦٤.٧	٦٥٩٥٠.٠		٦٥٩٥٠.٠	٦٧٥٥٠.٠		٦٧٥٥٠.٠	٢.٨		٢.٨	٢.٤		٢.٤
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	١٢٦٩.٢	١٩٥٢٦.٥	٢٠٧٩٥.٧	١٣٤١.٥	٢٠٧٣٣.٠	٢٢٠٧٤.٥	١٤١٩.٣	٢٢٠٢٤.٧	٢٣٤٤٤.٠	٥.٧	٦.٢	٦.١	٥.٨	٦.٢	٦.٢
أ- التعليم		٤٣٧٨.٤	٤٣٧٨.٤		٤٦٥٨.٦	٤٦٥٨.٦		٤٩٦١.٤	٤٩٦١.٤		٦.٤	٦.٤		٦.٥	٦.٥
ب- الصحة	١٢٦٩.٢	٦٨٨٢.١	٨١٥١.٣	١٣٤١.٥	٧٢٧٤.٤	٨٦١٥.٩	١٤١٩.٣	٧٦٩٦.٣	٩١١٥.٦	٥.٧	٥.٧	٥.٧	٥.٨	٥.٨	٥.٨
ج- الخدمات الأخرى		٨٢٦٦.٠	٨٢٦٦.٠		٨٨٠٠.٠	٨٨٠٠.٠		٩٣٦٧.٠	٩٣٦٧.٠		٦.٥	٦.٥		٦.٤	٦.٤
الإجمالي العام	٢٦٣٣٩٠.٧	٤٢١٠٥٧.٦	٦٨٤٤٤٨.٣	٢٨٠٠٩٠.٥	٤٥٣٤٢٧.٤	٧٣٣٥١٧.٩	٢٩٥٥٨٢.٧	٤٨٩٩٩٦٦.٥	٧٨٥٥٤٩.٢	٦.٣	٧.٧	٧.٢	٥.٥	٨.١	٧.١

الإنتاج المحلي الإجمالي (بالاسعار الثابتة) بحسب النشاط

مليون جنيه

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٧/٠٦			(متوقع)٢٠٠٨/٠٧			(مستهدف) ٢٠٠٩/٠٨			معدلات نمو % ٢٠٠٧-			معدلات نمو % ٢٠٠٨-		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الزراعه والغابات والصيد	٢٢.٨	١٢١٣٠٥.٦	١٢١٣٢٨.٤	٢٣.٦	١٢٥٣٠٨.٦	١٢٥٣٣٢.٢	٢٤.٤	١٢٩٦٣٧.٥	١٢٩٦٦١.٩	٣.٥	٣.٣	٣.٣	٣.٤	٣.٥	٣.٥
الاستخراجات:	٩٥٨٥٣.٥	١٥٧٨٠.٣	١١١٦٣٣.٨	٩٩٣٦٩.٣	١٦٤٧٦.٥	١١٥٨٤٥.٨	١٠٢٤٣٩.٣	١٧٤١٦.٨	١١٩٨٥٦.١	٣.٧	٤.٤	٣.٨	٣.١	٥.٧	٣.٥
أ) بترول	٤١٨٨٣.٠	٦١٨١.٠	٤٨٠٦٤.٠	٤٢٤٦٥.٠	٦٤٠٤.٠	٤٨٨٦٩.٠	٤٢٧٩٥.٠	٦٨٩١.٠	٤٩٦٨٦.٠	١.٤	٣.٦	١.٧	٠.٨	٧.٦	١.٧
ب) الغاز	٥٣٢٧٨.٠	٨٦١٧.٠	٦١٨٩٥.٠	٥٦١٨٠.٠	٩٠٤٥.٠	٦٥٢٢٥.٠	٥٨٨٨٦.٠	٩٤٥٠.٠	٦٨٣٣٦.٠	٥.٤	٥.٠	٥.٤	٤.٨	٤.٥	٤.٨
ج) إستخراجات أخرى	٦٩٢.٥	٩٨٢.٣	١٦٧٤.٨	٧٢٤.٣	١٠٢٧.٥	١٧٥١.٨	٧٥٨.٣	١٠٧٥.٨	١٨٣٤.١	٤.٦	٤.٦	٤.٦	٤.٧	٤.٧	٤.٧
الصناعات التحويلية:	٥٦٩٦٣.٧	٢٥٧٩٤٠.٩	٣١٤٩٠٤.٦	٥٩١٩٨.٨	٢٧٦٧١٠.٨	٣٣٥٩٠٩.٦	٦١٥٤١.٩	٢٩٧٤٠٨.٦	٣٥٨٩٥٠.٥	٣.٩	٧.٣	٦.٧	٤.٠	٧.٥	٦.٩
أ) تكرير البترول	٢١٩٠٣.٠	٧٧٧٣.٠	٢٩٦٧٦.٠	٢١٧٨٩.٠	٧٨٠٨.٠	٢٩٥٩٧.٠	٢١٦٦٥.٠	٧٨٣٩.٠	٢٩٥٠٤.٠	-٠.٥	٠.٥	-٠٣	-٠.٦	٠.٤	-٠.٣
ب) تحويلية أخرى	٣٥٠٦٠.٧	٢٥٠١٦٧.٩	٢٨٥٢٢٨.٦	٣٧٤٠٩.٨	٢٦٨٩٠٢.٨	٣٠٦٣١٢.٦	٣٩٨٧٦.٩	٢٩٠٥٦٩.٦	٣٣٠٤٤٦.٥	٦.٧	٧.٥	٧.٤	٦.٦	٨.١	٧.٩
الكهرباء	١٣٤٩٥.٩	٢٢٥٥.١	١٥٧٥١.٠	١٤٥٣٥.١	٢٣٦٥.٩	١٦٩٠١.٠	١٥٦٦٩.٠	٢٤٨٣.٠	١٨١٥٢.٠	٧.٧	٤.٩	٧.٣	٧.٨	٤.٩	٧.٤
المياه	٣٤٤٨.٦		٣٤٤٨.٦	٣٦٥٢.١		٣٦٥٢.١	٣٨٨٢.٢		٣٨٨٢.٢	٥.٩		٥.٩	٦.٣		٦.٣
تشييد وبناء	٧٧٧١.٠	٦٣٠٩٩.٦	٧٠٨٧٠.٦	٨١٥٠.٠	٧١٩٣٥٠	٨٠٠٨٥.٠	٨٦٣٠.٠	٨٢٧٢٥.٠	٩١٣٥٥.٠	٤.٩	١٤.٠	١٣.٠	٥.٩	١٥.٠	١٤.١
النقل والتخزين	١٣١٥١.٨	٣١٩٣٧.٢	٤٥٠٨٩.٠	١٤١٤١.١	٣٤٤٦٩.٠	٤٨٦١٠.٤	١٥٠٥١.٢	٣٨٤٠٦.٥	٣٥٤٥٧.٨	٧.٥	٧.٩	٧.٨	٦.٤	١١.٤	١٠.٠
الاتصالات	١١٣٣٧.٠	٢٧٧٦٧.٠	٣٩١٠٤.٠	١٢٨٦٧.٤	٣٢٦٠١.٠	٤٥٤٦٨.٤	١٤٨٠٧.١	٣٧٣٦٤.٦	٥٢١٧١.٧	١٣.٥	١٧.٤	١٦.٣	١٥.١	١٤.٦	١٤.٧
قناة السويس	٢٩٠٣٥.٠		٢٩٠٣٥.٠	٣٤٧٨١.٢		٣٤٧٨١.٢	٣٩٠٦٣.١		٣٩٠٦٣.١	١٩.٨		١٩.٨	١٢.٣		١٢.٣
تجارة الجملة والتجزئة	٦٢٤٤.٢	٩٣٣١٧.٩	٩٩٥٦٢.١	٦٦٨١.٣	٩٩١٧٢.١	١٠٥٨٥٣.٤	٧١٥٥.٦	١٠٤٩٥٠.٣	١١٢١٠٥.٩	٧.٠	٦.٣	٦.٣	٧.١	٥.٨	٥.٩
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	٢٤٣٧٩.٧	١٢٨٩٨.١	٣٧٢٧٧.٨	٢٦٠٢٧.١	١٣٧٨٢.٩	٣٩٨١٠.٠	٢٧٧٩٥.٦	١٤٦٦٤.٨	٤٢٤٦٠.٤	٦.٥	٦.٩	٦.٨	٦.٨	٦.٤	٦.٧
التأمين	١١٩٥.١	٦٧٥.٥	١٨٧٠.٦	١٢٨٩.٥	٧٢٦.٨	٢٠١٦.٣	١٣٨٦.٢	٧٨٧.٤	٢١٧٣.٦	٧.٩	٧.٦	٧.٨	٧.٥	٨.٣	٧.٨
التأمينات الإجتماعية	١٣٦٨٠.٧		١٣٦٨٠.٧	١٤٥٠١.٥		١٤٥٠١.٥	١٥٣٨٦.١		١٥٣٨٦.١	٦.٠		٦.٠	٦.١		٦.١
المطاعم والفنادق	٥٢٩.٩	٤٤٢٠٦.٢	٤٤٧٣٦.١	٥٨٢.٩	٥٠٦١٠.٠	٥١١٩٢.٩	٦٤٢.٤	٥٧٣٠١.٣	٥٧٩٤٣.٧	١٠.٠	١٤.٥	١٤.٤	١٠.٢	١٣.٢	١٣.٢
الأ نشطة العقارية:	١٢١٦.٢	٢٠٦٣١.٢	٢١٨٤٧.٤	١٢٧٠.٣	٢١٥٢٦.٢	٢٢٧٩٦.٥	١٣٢٨.١	٢٢٤٨١.٧	٢٣٨٠٩.٨	٤.٤	٤.٣	٤.٣	٤.٦	٤.٤	٤.٤
أ) الملكية العقارية	٣٦٤.٠	١٠٨١١.٢	١١١٧٥.٢	٣٧٨.٩	١١٢٥٤.٥	١١٦٣٣.٤	٣٩٤.٨	١١٧٢٧.٢	١٢١٢٢.٠	٤.١	٤.١	٤.١	٤.٢	٤.٢	٤.٢
ب) خدمات الأعمال	٨٥٢.٢	٩٨٢٠.٠	١٠٦٧٢.٢	٨٩١.٤	١٠٢٧١.٧	١١١٦٣.١	٩٣٣.٣	١٠٧٥٤.٥	١١٦٨٧.٨	٤.٦	٤.٦	٤.٦	٤.٧	٤.٧	٤.٧
الحكومة العامة	٨٥٣٤٥.٦		٨٥٣٤٥.٦	٨٧٦٣٥.١		٨٧٦٣٥.١	٨٨٩٣٩.٧		٨٨٩٣٩.٧	٢.٧		٢.٧	١.٥		١.٥
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٢٩٧٣.٣	٣٦١٦٧.٤	٣٩١٤٠.٧	٣١٣٩.٨	٣٨٣٤١.٣	٤١٤٨١.١	٣٣١٨.٨	٤٠٦٦٦.٥	٤٣٩٨٥.٣	٥.٦	٦.٠	٦.٠	٥.٧	٦.١	٦.٠
أ- التعليم		٧٣٩٤.٠	٧٣٩٤.٠		٧٨٥٩.٨	٧٨٥٩.٨		٨٣٦٢.٨	٨٣٦٢.٨		٦.٣	٦.٣		٦.٤	٦.٤
ب- الصحة	٢٩٧٣.٣	١٤٢٣٧.٦	١٧٢١٠.٩	٣١٣٩.٨	١٥٠٣٤.٩	١٨١٧٤.٧	٣٣١٨.٨	١٥٨٩١.٩	١٩٢١٠.٧	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٧	٥.٧	٥.٧
ج- الخدمات الأخرى		١٤٥٣٥.٨	١٤٥٣٥.٨		١٥٤٤٦.٦	١٥٤٤٦.٦		١٦٤١١.٨	١٦٤١١.٨		٦.٣	٦.٣		٦.٢	٦.٢
الإجمالي العام	٣٦٦٦٤٤.٠	٧٢٧٩٨٢.١	١٠٩٤٦٢٦.١	٣٨٧٨٤٦.٣	٧٨٤٠٢٦.١	١١٧١٨٧٢.٤	٤٠٧٠٦٠.٧	٨٤٧٢٩٤.١	١٢٥٤٣٥٤.٨	٥.٨	٧.٧	٧.١	٥.٢	٧.٩	٧.٠

شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) فى خطة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩
موزعة على القطاعات الاقتصادية

(مليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	جملة الجهاز الحكومى	الهيئات الاقتصادية	قطاع الأعمال				الإجمالى	الوزن النسبى (%)
						شركات قانون ٩٧	شركات قانون ٢٠٣	شركات قابضة نوعية	الخاص والتعاونى		
الزراعة والرى والصيد	١٦٦٠.٤	١٨٣.٨	٦٩١.٥	٢٥٣٥.٧	١٦٩.٢	١.٠	٠.٠	٠.٠	٥٥٤٨.٠	٨٢٥٣.٩	٣.٨
الإستخراجات	**٠.٠**	**٠.٠**	**١٠.١**	**١٠.١**	**٦٥١.٠**	**٤٣١.٠**	**٠.٠**	**٣٠٥٠.٠**	**٤٤٣٥٠.٠**	**٤٨٤٩٢.١**	**٢٢.١**
أ) البترول	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٥٨.٦	٤٣١.٠	٠.٠	٩٠.٠	١٠٠٠٠.٠	١٠٥٧٩.٦	٤.٨
ب) الغاز الطبيعى	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٥٩٠.٢	٠.٠	٠.٠	٢٩٦٠.٠	٣٤٣٥٠.٠	٣٧٩٠٠.٢	١٧.٣
ج) استخراجات أخرى	٠.٠	٠.٠	١٠.١	١٠.١	٢.٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٢.٣	٠.٠
الصناعات التحويلية	**٣٧٦.٠**	**٠.٠**	**١.٠**	**٣٧٧.٠**	**٦٠.٠**	**٢٢٣٦.٩**	**٤١٨٠.٠**	**١٦٠٠.٠**	**٣٣١١٠.٠**	**٤١٥٦٣.٩**	**١٩.٠**
أ) تكرير البترول	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣٤٤.٩	٠.٠	١٦٠٠.٠	٦٠٠٠.٠	٧٩٤٤.٩	٣.٦
ب) تحويلية أخرى	٣٧٦.٠	٠.٠	١.٠	٣٧٧.٠	٦٠.٠	١٨٩٢.٠	٤١٨٠.٠	٠.٠	٢٧١١٠.٠	٣٣٦١٩.٠	١٥.٣
الكهرباء	٨٢.٦	٤٠٣.٨	١.٠	٤٨٧.٤	٢٧٩٧.٥	٠.٠	٠.٠	٩٤٠٥.٠	٠.٠	١٢٦٨٩.٩	٥.٨
المياه	١٣٤٠.٤	٠.٠	١٤٧٧.٦	٢٨١٨.٠	١١٣٥.٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣٩٥٣.٢	١.٨
التشييد والبناء	٦٦.٧	٠.٠	١٢٠.٣	١٨٧.٠	٠.٧	١٤٠.٠	١٦٣.٠	٠.٠	٣٠٠٠.٠	٣٤٩٠.٧	١.٦
النقل والتخزين	٦٤٥.٣	٨٨٣.٤	٣٢٤٢.٧	٤٧٧١.٤	٤٢٠٣.٢	٣٣٤.٣	٢٧٣.٠	٦٨٥٩.٤	١٥٥٠٠.٣	٣١٩٤١.٦	١٤.٦
الإتصالات	٤٤٧.٩	٠.٠	٢١.٣	٤٦٩.٢	٧٣٧.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٠٢٥١.٠	١١٤٥٧.٢	٥.٢
قناة السويس	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٥٦١.٦	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٥٦١.٦	٠.٣
تجارة الجملة والتجزئة	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٢٦.٣	١٠٦.٥	٠.٠	٠.٠	٥٥٠٠.٠	٥٧٣٢.٨	٢.٦
الوساطة المالية والتأمين والتضامن الاجتماعى	٢.٨	٠.٠	٤٣.٣	٤٦.١	٩٨.٢	١٠٣٤.٢	٢٧.٦	٠.٠	٠.٠	١٢٠٦.١	٠.٦
المطاعم والفنادق	٢٠٨.٧	٠.٠	٢.٢	٢١٠.٩	١٥٥.٨	٠.٠	٦٣٦.٤	٠.٠	٥١٨٧.٠	٦١٩٠.١	٢.٨
الأنشطة العقارية	٥٢.٥	٠.٠	٥٣.٣	١٠٥.٨	٥٣٩.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٣١٠٠.٠	١٣٧٤٤.٨	٦.٣
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	**٨١٩٢.٥**	**٢٨٦.٤**	**٦٧٦٣.١**	**١٥٢٤٢.٠**	**١٦١٦.٣**	**١٠٣.٣**	**٠.٠**	**٢٥.٠**	**١١٤٥٣.٧**	**٢٨٤٤٠.٣**	**١٣.٠**
أ) خدمات التعليم	١٤٨٩.٥	١٢.٤	٢٢٦٧.٥	٣٧٦٩.٤	٤٩.٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣٧٩٠.٠	٧٦٠٨.٦	٣.٥
ب) الخدمات الصحية	١٧٢٦.٩	٣٥.١	٣٤٩.٩	٢١١١.٩	٢٨٨.٣	٠.٠	٠.٠	٢٥.٠	٢٥٠٠.٠	٤٩٢٥.٢	٢.٢
ج) خدمات أخرى	٣٣٢٨.١	٢٣٨.٩	٢٩٢٠.٠	٦٤٨٧.٠	٤٧١.٢	١٠٣.٣	٠.٠	٠.٠	٥١٦٣.٧	١٢٢٢٥.٢	٥.٦
د) الصرف الصحى	١٦٤٨.٠	٠.٠	١٢٢٥.٧	٢٨٧٣.٧	٨٠٧.٦	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣٦٨١.٣	١.٧
موازنات خاصة	٠.٠	٠.٠	٠.٠		٤٨٦.٨	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٤٨٦.٨	٠.٢
احتياطيات عامة	٥٥٠.٠	٠.٠	٠.٠	٥٥٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٥٥٠.٠	٠.٣
تعويضات فروق أسعار ومستحقات للمقاولين	٤٥٠.٠	٠.٠	٠.٠	٤٥٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٤٥٠.٠	٠.٢
الإجمالـــــى	**١٤٠٧٥.٨**	**١٧٥٧.٤**	**١٢٤٢٧.٤**	**٢٨٢٦٠.٦**	**١٣٣٣٧.٨**	**٤٣٨٧.٢**	**٥٢٨٠.٠**	**٢٠٩٣٩.٤**	**١٤٧٠٠٠.٠**	**٢١٩٢٠٥.٠**	**١٠٠.٠**

* بخلاف الموارد التمويلية التى يتم تدبيرها من برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة

الاستثمارات المقترحة لخطة دواوين عموم المحافظات خلال عام ٢٠٠٩/٠٨

(بالألف جنيه)

المحافظات	الخزانة العامة	موارد ومصادر رأسمالية أخرى	اجمالى الاستخدامات الاستثمارية
القاهرة	٨٧١٨٥	١٧٥٩٠(*)	١٠٤٧٧٥
الجيزة	٧٤٣٤٩	٣٢٧١	٧٧٦٢٠
القليوبية	٧٣٠٨١	٧٧٧١	٨٠٨٥٢
حلوان	٣٥٠٠٠		٣٥٠٠٠
٦أكتوبر	٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠
جملة إقليم القاهرة	٢٩٤٦١٥	١٥١٣٢	٣٢٣٢٤٧
الإسكندرية	٧٤٤١٢	٢٠٠٧٩	٩٤٤٩١
البحيرة	٩١٦٦٨	١٥٧٧٥	١٠٧٤٤٣
مطروح	١٢٢٨١	١٢٢٦٨	٢٤٥٤٩
جملة إقليم الإسكندرية	١٧٨٣٦١	٤٨١٢٢	٢٢٦٤٨٣
المنوفية	٦٥٦١٤	٨٥٨٨	٧٤٢٠٢
الغربية	٦٤٤٠٩	١١٠٠٣	٧٥٤١٢
كفر الشيخ	٧٢٥٠٠	٤٩٠٧	٧٧٤٠٧
دميـــاط	٢٢٩٦٩	١٢٦٧٩	٣٥٦٤٨
الدقهلية	٧١٣٩٩	١١٤٩٠	٨٢٨٨٩
جملة إقليم الدلتا	٢٩٦٨٩١	٤٨٦٦٧	٣٤٥٥٨
شمال سيناء	٢٠٦١٠	١٣٠٩	٢١٩١٩
جنوب سيناء	١٢٢٧٤	١٧٩٩٥	٣٠٢٦٩
بور سعيد	٢٠٩٦٢	٢٢٤٩	٢٣٢١١
الإسماعيلية	٢٢٣٦٤	٢٢٤٩	٢٤٦١٣
السويس	١٤٩٧٦	١٠٦٣٣	٢٥٦٠٩
الشرقية	٧٨٠٨٢	٦٩٥٣	٨٥٠٣٥
جملة إقليم القناة	١٦٩٢٦٨	٤١٣٨٨	٢١٠٦٥٦
بنى سويف	٦١٨٢٢	٥٣١٦	٦٧١٣٨
الفيوم	٦٢٢١٥	٥٣١٧	٦٧٥٣٢
المنيا	٨٢٧٢٠	١٥١٣١	٩٧٨٥١
جملة إقليم شمال الصعيد	٢٠٦٧٥٧	٢٥٧٦٤	٢٣٢٥٢١
أسيوط	٩١١٢٣	٧٣٦٢	٩٨٤٨٥
الوادى الجديد	١٢٧٧٤	٤١٤	١٣١٨٨
جملة إقليم وسط الصعيد	١٠٣٨٩٧	٧٧٧٦	١١١٦٧٣
سوهاج	١٠٣٠٥٣	٤٤٩٩	١٠٧٥٥٢
قنـــا	٧٦٤٣٥	٢٨٦٣	٧٩٢٩٨
مدينة الأقصر	٢٦٦٦٩	١٠٦٧١	٣٧٣٤٠
أسوان	٥٢٣٢٢	٦١٤	٥٢٩٣٦
البحر الأحمر	١١٧٣٢	١٨٤٠٤	٣٠١٣٦
جملة إقليم جنوب الصعيد	٢٧٠٢١١	٣٧٠٥١	٣٠٧٢٦٢
إجمالى عام	١٥٢٠٠٠٠	٢٢٣٩٠٠	١٧٥٧٤٠٠

(*) شاملة المنح

المحتويات

* تقديـــــــــــم

القسم الأول : التطورات الاقتصادية العالمية : نظرة عامة

١/١ النمو الاقتصادى العالمى ١

٢/١ التجارة الدولية ٣

٣/١ التشغيل والبطالة ٤

٤/١ الاستثمار الأجنبى المباشر ٥

٥/١ المساعدات الرسمية للتنمية..... ٧

٦/١ التضخم ٧

٧/١ أسعار البترول ٩

٨/١ أسعار المواد غير البترولية ٩

٩/١ أسعار الفائدة ١٢

١٠/١ أسعار الصرف ١٢

التأثيرات المحتملة على الاقتصاد المصرى ١٣

القسم الثانى : مرتكزات خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ وأهدافها الرئيسية

تمهيـــــــد ١٦

١/٢ مرتكزات الخطة ١٦

٢/٢ الأهداف الرئيسية لخطة عام ٢٠٠٩/٠٨ ..... ١٩

القسم الثالث : التنمية الاقتصادية : الصورة الكلية

١/٣ النمو الاقتصادى (٢٠٠٩/٠٨) ٢١

٢/٣ الموارد والاستخدامات ٢٢

٣/٣ الإنتاج المحلى الإجمالى ٢٥

٤/٣ الناتج المحلى الإجمالى ٢٧

٥/٣ الاستثمار والتمويل ٣٠

القسم الرابع : التنمية البشرية والاجتماعية

تمهيـــــــد ٤٨

١/٤ السكان والتركيب العمرى والنوعى ٤٩

٢/٤ قوة العمل ٥٠

٣/٤ التشغيل والبطالة ٥١

٤/٤ التدريب ٥٣

٥/٤ مستويات المعيشة ٥٤

٦/٤ الخدمات التعليمية ٥٥

٧/٤ الخدمات الصحية ٦١

٨/٤ خدمات الإسكان والمرافق..... ٦٣

٩/٤ الخدمات الاجتماعية والثقافية والدينية ٧٢

١٠/٤ تمكين المرأة ٧٤

القسم الخامس : التنمية القطاعية

٥/١ الزراعة والرى ٧٦

٥/٢ الصناعة التحويلية ٨٧

٥/٣ البترول والغاز الطبيعى ٩٤

٥/٤ الكهرباء والطاقة ٩٩

٥/٥ النقـــــــــــل ١٠٥

٥/٦ الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ١١٢

٥/٧ السياحة ١١٥

القسم السادس : التنمية المحلية

* تمهيـــــــد ١١٨

* محاور التنمية المحلية ١١٨

* التنمية الريفية المتكاملة ١١٩

* المشروع القومى لتنمية الصعيد ١٢٢

* تفعيل اللامركزية المحلية والمشاركة الشعبية ١٢٣

* إدماج النوع فى التنمية والتخطيط ١٢٣

* الحفاظ على الموارد الطبيعية الإصحاح البيئى ١٢٣

الملاحـــــــــق ١٢٩

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيـــــــــــان	رقم الصفحة
جدول رقم (١/١)	تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٨)	٢
جدول رقم (٢/١)	تطور معدلات نمو التجارة الدولية (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨)	٤
جدول رقم (٣/١)	تطور معدلات البطالة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨)	٥
جدول رقم (٤/١)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨) (من واقع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين)	٨
جدول رقم (٥/١)	تطور أسعار الدولار الأمريكى تجاه العملات الرئيسية خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٧)	١٣
جدول رقم (١/٣)	تطور الموارد والاستخدامات (٢٠٠٧/٠٦ – ٢٠٠٩/٠٨)	٢٤
جدول رقم (٢/٣)	التوزيع القطاعى للزيادة المستهدفة فى الإنتاج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٩/٠٨	٢٥
جدول رقم (٣/٣)	تطور هيكل الإنتاج المحلى الإجمالى (٢٠٠٧/٠٦ – ٢٠٠٩/٠٨)	٢٧
جدول رقم (٤/٣)	التوزيع القطاعى للزيادة المستهدفة فى الإنتاج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٩/٠٨	٢٨
جدول رقم (٥/٣)	هيكل الزيادة المتوقعة والمستهدفة فى الناتج المحلى الاجمالى بحسب مجموعات النشاط الاقتصادى لكلٍ من القطاع العام والقطاع الخاص خلال عامى ٢٠٠٨/٠٧ و ٢٠٠٩/٠٨	٢٩
جدول رقم (٦/٣)	توزيع الاستثمارات الكلية على الموازنات	٣٢
جدول رقم (٧/٣)	الهيكل التمويلى للاستثمارات العامة (الحكومة ، الهيئات الاقتصادية ، شركات ق ٩٧)	٣٢
جدول رقم (٨/٣)	أولويات البرامج الاستثمارية العامة (الحكومة ، الهيئات الاقتصادية ، شركات ق ٩٧)	٣٣
جدول رقم (٩/٣)	الاستثمارات المستهدفة للشركات القابضة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بحسب القطاع عام ٢٠٠٩/٠٨	٣٨
جدول رقم (١٠/٣)	الاستثمارات المستهدفة للشركات القابضة النوعية عام ٢٠٠٩/٠٨	٣٩
جدول رقم (١١/٣)	أهم مشروعات القطاع الخاص لنشاط البترول والغاز الطبيعى بخطة ٢٠٠٩/٠٨	٤١
جدول رقم (١٢/٣)	توزيع الاستثمارت الصناعية الخاصة فى محافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٠٩/٠٨	٤٢
جدول رقم (١٣/٣)	مصفوفة تمويل الاستثمار بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧	٤٦
جدول رقم (١٤/٣)	مصفوفة تمويل الاستثمار المستهدف عام ٢٠٠٩/٠٨	٤٦
جدول رقم (١٥/٣)	بعض مستهدفات الخطة فى مجال المعاملات الدولية	٤٧

جدول رقم (١/٤)	الإحصاءات الحيوية والتعداد السكانى (٢٠٠٨/٠٧ و ٢٠٠٩/٠٨)	٤٩
جدول رقم (٢/٤)	تطور القوة العاملة ومعدلات المساهمة فى النشاط وعبء الإعالة الاقتصادى	٥٠
جدول رقم (٣/٤)	الاستثمارات المستهدفة لبرامج التدريب عام ٢٠٠٩/٠٨ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٩/٠٨ والمنفذ عام ٢٠٠٧/٠٦	٥٤
جدول رقم (٤/٤)	برامج تطوير التعليم قبل الجامعى	٥٦
جدول رقم (٥/٤)	تطور أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين بالتعليم قبل الجامعى حسب المراحل الدراسة	٥٨
جدول رقم (٦/٤)	خطط الإسكان المستهدفة عام ٢٠٠٩/٠٨ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧	٦٤
جدول رقم (٧/٤)	مشروعات المياه المستهدف نهوها خلال عام ٢٠٠٩/٠٨	٦٨
جدول رقم (٨/٤)	أهم المشروعات المدرجة بخطة ٢٠٠٩/٠٨	٧٠
جدول رقم (٩/٤)	أهم مشروعات مكون المرأة فى عامى ٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠٠٩/٠٨	٧٥
جدول رقم (١/٥)	مساحات البنية الأساسية المستهدفة خلال خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ موزعة على المناطق والمشروعات والقطاعين العام والخاص	٧٩
جدول رقم (٢/٥)	مساحات الاستصلاح الداخلى المستهدف تنفيذها خلال خطة عام ٢٠٠٩/٠٨ موزعة على المناطق والمشروعات والقطاعين العام والخاص	٨٠
جدول رقم (٣/٥)	الكميات المستهدف إنتاجها لأهم الحاصلات الزراعية لعام ٢٠٠٩/٠٨ مقارنة بمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧	٨٢
جدول رقم (٤/٥)	الاستثمارات المستهدفة فى قطاع الزراعة والرى بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨	٨٥
جدول رقم (٥/٥)	الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص فى مجال التنمية الأفقية والتوسع الرأسى خلال عام ٢٠٠٩/٠٨	٨٥
جدول رقم (٦/٥)	بعض المشروعات العامة المستهدفة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والاستثمارات المناظرة فى خطة عام ٢٠٠٩/٠٨	٨٦
جدول رقم (٧/٥)	بعض المشروعات العامة المستهدفة لوزارة الموارد المائية والرى والاستثمارات المناظرة فى خطة عام ٢٠٠٩/٠٨	٨٦
جدول رقم (٨/٥)	الكميات المستهدفة من بعض المنتجات الصناعية عام ٢٠٠٩/٠٨ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧	٩٠
جدول رقم (٩/٥)	تطور العمالة الصناعية الكلية وتوزيعاتها حسب المجموعات الصناعية الرئيسية	٩٢
جدول رقم (١٠/٥)	تطور الاستثمارات الصناعية العامة حسب جهات الإسناد الفرعية	٩٣
جدول رقم (١١/٥)	توزيع البرامج الصناعية العامة	٩٤
جدول رقم (١٢/٥)	قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية والثابتة للزيت الخام والغازات الطبيعية والمنتجات البترولية بحسب القطاع	٩٦

جدول رقم (٥/١٣)	القيمة المضافة بالأسعار الجارية والثابتة للزيت الخام والغازات الطبيعية والمنتجات البترولية بحسب القطاع	٩٦
جدول رقم (٥/١٤)	كميات الإنتاج المستهدفة من المنتجات البترولية بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨ مقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧	٩٧
جدول رقم (٥/١٥)	الاستثمارات المستهدفة بقطاع البترول والغاز الطبيعى عام ٢٠٠٩/٠٨ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧	٩٨
جدول رقم (٥/١٦)	مستهدفات قطاع الكهرباء بخطة ٢٠٠٩/٠٨ بالمقارنة بالفعلى عام ٢٠٠٧/٠٦ والمتوقع لعام ٢٠٠٨/٠٧	١٠٠
جدول رقم (٥/١٧)	استثمارات وزارة الكهرباء والطاقة	١٠٢
جدول رقم (٥/١٨)	أهم المشروعات فى مجال الطرق والكبارى والمنافذ البرية بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨	١٠٧
جدول رقم (٥/١٩)	تطورات الحركة بقطاعات النقل الفرعية فى ضوء مستهدفات خطة عام ٢٠٠٩/٠٨	١١٠
جدول رقم (٥/٢٠)	تطور أهم المؤشرات العينية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١١٤
جدول رقم (٥/٢١)	الاستثمارات العامة المستهدفة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخطة ٢٠٠٩/٠٨ (الجهاز الحكومى)	١١٥
جدول رقم (٥/٢٢)	مستهدفات القطاع السياحى بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧ والفعلى عام ٢٠٠٧/٠٦	١١٦
جدول رقم (٦/١)	توزيع استثمارات دواوين عموم المحافظات على الأقاليم والمشروعات بخطة ٢٠٠٩/٠٨	١٢٧

قائمة الأشكال

رقم الشكل	البيـــــــــــان	رقم الصفحة
شكل رقم (١/١)	تطور معدل النمو الحقيقى للاقتصاد العالمى (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)	١
شكل رقم (٢/١)	معدلات نمو الاقتصاد العالمى حال ركود الاقتصاد الأمريكى (السيناريو المتشائم)	٣
شكل رقم (٣/١)	تطور معدلات البطالة فى الدول النامية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦)	٤
شكل رقم (٤/١)	تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر	٦
شكل رقم (٥/١)	هيكل التوزيع الجغرافى لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية	٧
شكل رقم (٦/١)	تطور الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية والمعادن والأسمدة خلال الفترة (فبراير ٢٠٠٦ – فبراير ٢٠٠٨)	١٠ – ١١
شكل رقم (١/٣)	تطور معدل النمو الاقتصادى (بأسعار السوق الثابتة)	٢١
شكل رقم (٢/٣)	معدلات النمو المستهدفة خلال عام ٢٠٠٩/٠٨ للأنشطة الاقتصادية سريعة النمو.	٢٢
شكل رقم (٣/٣)	تطور نسبة مساهمة الواردات السلعية والخدمية فى العرض الكلى خلال الفترة (٢٠٠٧/٠٦ – ٢٠٠٩/٠٨)	٢٣
شكل رقم (٤/٣)	تطور معدلات الادخار والاستثمار المحلى وفجوة الموارد	٢٤
شكل رقم (٥/٣)	تطور الإنتاج المحلى الإجمالى	٢٦
شكل رقم (٦/٣)	تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الإنتاج المحلى الإجمالى	٢٦
شكل رقم (٧/٣)	تطور الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق وبالأسعار الجارية	٢٨
شكل رقم (٨/٣)	تطور الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق وبالأسعار الثابتة	٢٩
شكل رقم (٩/٣)	تطور معدل الاستثمار ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى	٣٠
شكل رقم (١٠/٣)	تطور الاستثمارات الكلية خلال الفترة (٢٠٠٧/٠٦ – ٢٠٠٩/٠٨)	٣١
شكل رقم (١١/٣)	الهيكل التمويلى للاستثمارات الحكومية لخطة ٢٠٠٩/٠٨	٣٤
شكل رقم (١٢/٣)	الاستثمارات المستهدفة للهيئات الاقتصادية بحسب النشاط ٢٠٠٩/٠٨	٣٥
شكل رقم (١٣/٣)	الهيكل التمويلى للاستثمارات المستهدفة للهيئات الاقتصادية لعام ٢٠٠٩/٠٨	٣٦
شكل رقم (١٤/٣)	التوزيع القطاعى للاستثمارات المستهدفة لقطاع الأعمال العام والخاص فى عام ٢٠٠٩/٠٨	٣٦
شكل رقم (١٥/٣)	توزيع الاستثمارات المستهدفة لشركات قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بحسب النشاط عام ٢٠٠٩/٠٨	٣٧

شكل رقم (١٦/٣)	توزيع الاستثمارات الخاصة المستهدفة بحسب القطاعات الاقتصادية لعام ٢٠٠٩/٠٨	٤٠
شكل رقم (١٧/٣)	الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص فى النشاط الزراعى بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨	٤٣
شكل رقم (١٨/٣)	هيكل توزيع الاستثمارات بين القطاعات الثلاثة	٤٤
شكل رقم (١٩/٣)	الهيكل القطاعى للاستثمارات الكلية	٤٥
شكل رقم (١/٤)	التركيب العمرى المتوقع للسكان عام ٢٠٠٩/٠٨	٥٠
شكل رقم (٢/٤)	تطور القوى العاملة والتشغيل والبطالة عام ٢٠٠٨/٠٧ و٢٠٠٩/٠٨	٥١
شكل رقم (٣/٤)	فرص العمل الجديدة المستهدفة بمجموعات القطاعات الاقتصادية لعام ٢٠٠٩/٠٨	٥١
شكل رقم (٤/٤)	تقديرات فرص العمل المستهدفة من نشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية (٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٢/١١)	٥٢
شكل رقم (٥/٤)	تطور متوسط الدخل والاستهلاك للفرد	٥٥
شكل رقم (٦/٤)	توزيع الفصول المستهدف إنشاؤها وتجهيزها عام ٢٠٠٩/٠٨ بحسب بالمرحلة التعليمية	٥٧
شكل رقم (٧/٤)	التوزيع المكانى للفصول المستهدف إنشاؤها وتجهيزها خلال عام ٢٠٠٩/٠٨	٥٧
شكل رقم (٨/٤)	تطور العدد الإجمالى للمقبولين والمقيدين بالتعليم المدرسى	٥٨
شكل رقم (٩/٤)	تطور أعداد الطلبة المقيدين بالتعليم العالى والجامعى	٥٩
شكل رقم (١٠/٤)	الاستثمارات الكلية المستهدفة بقطاع التعليم والبحث العلمى	٦٠
شكل رقم (١١/٤)	تطور الخدمات الصحية	٦٢
شكل رقم (١٢/٤)	الاستثمارات الحكومية المستهدفة بحسب البرامج الصحية عام ٢٠٠٩/٠٨	٦٣
شكل رقم (١٣/٤)	القروض الميسرة للإسكان الشعبى والأسر الفقيرة	٦٥
شكل رقم (١٤/٤)	الطاقات المتاحة والتصرفات المتاحة وأطوال شبكات المياه والصرف الصحى	٦٧
شكل رقم (١٥/٤)	الاستثمارات العامة المستهدفة بقطاع المرافق والتنمية العمرانية	٧٢
شكل رقم (١٦/٥)	الاستثمارات المستهدفة لمشروعات مكون المرأة بخطة ٢٠٠٩/٠٨	٧٥
شكل رقم (١/٥)	تطور المساحة المنزرعة والمحصولية المستهدفة	٨١
شكل رقم (٢/٥)	تطور الإنتاج الصناعى (غير البترولى) بالأسعار الجارية والثابتة	٨٨
شكل رقم (٣/٥)	تطور ناتج الصناعة التحويلية (غير البترولية) بالأسعار الجارية والثابتة	٨٩
شكل رقم (٤/٥)	تطور الناتج الصناعى (غير البترولى) المستهدف بحسب القطاع وبالأسعار الجارية	٨٩
شكل رقم (٥/٥)	تطور أعداد المصانع الجديدة فى ظل البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية	٩٠

شكل رقم (٦/٥)	تطور الناتج الصناعى بحسب المجموعات الرئيسية بالأسعار الجارية	٩١
شكل رقم (٧/٥)	الأهمية النسبية للمجموعات الصناعية الرئيسية عام ٢٠٠٩/٠٨.	٩١
شكل رقم (٨/٥)	الاستثمارات المستهدفة فى قطاع الصناعة التحويلية غير البترولية عام ٢٠٠٩/٠٨	٩٣
شكل رقم (٩/٥)	تطور الإنتاج الكمى والمستهدف من الزيت الخام والغاز الطبيعى والمنتجات البترولية	٩٧
شكل رقم (١٠/٥)	الإنتاج والناتج المستهدف من قطاع الكهرباء عام ٢٠٠٩/٠٨ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٠٨/٠٧ والفعلى عام ٢٠٠٧/٠٦	٩٩
شكل رقم (١١/٥)	هيكل استخدامات الطاقة الكهربائية المستهدفة عام ٢٠٠٩/٠٨	١٠١
شكل رقم (١٢/٥)	توزيع الاستثمارات المستهدفة لقطاع الكهرباء والطاقة بحسب البرامج	١٠٢
شكل رقم (١٣/٥)	الاستثمارات المستهدفة لقطاع النقل بحسب الجهات ٢٠٠٩/٠٨	١١١
شكل رقم (١٤/٥)	الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع النقل (الجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية) عام ٢٠٠٩/٠٨	١١٢
شكل رقم (١٥/٥)	الاستثمارات العامة المستهدفة بقطاع السياحة عام ٢٠٠٩/٠٨ (الجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية)	١١٧
شكل رقم (١/٦)	توزيع اعتمادات مشروع التنمية الريفية لعام ٢٠٠٩/٠٨ لديوان عام وزارة التنمية المحلية وبالأقاليم	١٢٠
شكل رقم (٢/٦)	الموقف التنفيذى لتطوير المناطق العشوائية بالمحافظات حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠	١٢٤
شكل رقم (٣/٦)	الاستثمارات المنفذة فى مجال تطوير العشوائيات (١٩٩٣/٩٢ – ٢٠٠٧/٠٦)	١٢٥
شكل رقم (٤/٦)	برنامج تدوير المخلفات الصلبة	١٢٦
شكل رقم (٥/٦)	استثمارات وزارة التنمية المحلية بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨	١٢٦
شكل رقم (٦/٦)	توزيع الاستثمارات التنمية المحلية حسب النشاط بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨	١٢٧
شكل رقم (٧/٦)	هيكل توزيع استثمارات المحليات على مستوى الأقاليم بخطة عام ٢٠٠٩/٠٨	١٢٨